المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٣/٣/١٩ م الموافق ٧ جمادى الأولى ١٤٣٤ هـ العدد ٣٠٣ السنة الحادية عشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مؤتمر هرتسيليا: «الوضع القائم» في المناطق الفلسطينية لم يعد قابلا للحياة

صفحـ(٣)ـة

ورقة جديدة حول «التحدي الحريدي»

صفحـ(٥)ـة

في يوم تنصيب الحكومة الإسرائيلية الجديدة:

ليبرمان: لا يوجد حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني!

عقـدت الهيئة العامة للكنيسـت، أمس الاثنين، جلسـة خاصـة لتنصيب الحكومة الإسـرائيلية الجديدة، برئاسـة بنيامين نتنياهو، رئيس كتلة «الليكود بيتنا».

وتشارك في هذه الحكومة، بالإضافة إلى الكتلة المذكورة، أحـزاب «يوجد مسـتقبل» برئاسـة يائيـر لبيـد، و«البيت اليهودي» برئاسة نفتالي بينيت، و«الحركة» برئاسة تسيبي ليفني. وتستند إلى ائتلاف قوامه ٦٨ عضو كنيست.

وتمكـن نتنياهـو من تشـكيل الحكومة بعـد مفاوضات ائتلافية دامت شهرا وأسبوعين تقريبا، ووقّع على الاتفاقيات الائتلافيـة مع لبيد وبينيت، يـوم الجمعة الماضي، وكان قد وقع على اتفاق ائتلافي مع ليفني قبل نحو شهر.

وتبيـن أن الاتفاقيـات الائتلافيـة تركـز على الشـؤون الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية، بينما تم إقصاء العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين إلى الهامش.

ولوحظ أن هذه العملية السياسية احتلت مكانا مركزيا في الاتفـاق الائتلافي بين «الليكود- بيتنا» و«الحركة». لكن هذا الموضوع كان هامشـيا في الاتفاق مع «يوجد مستقبل»، ولم يتـم ذكره أبدا في الاتفاق مع حزب اليمين المتطرف «البيت اليهودي».

وقبل تنصيب الحكومة بساعات قليلة، عقد وزير الخارجية الإسرائيلية السابق ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمـان، قبيـل ظهر أمـس، مؤتمـرا صحافيا، كـرر خلاله مواقفه السياسـية وبشـكل خاص تجاه الصراع الإسرائيلي - الفلسـطيني، وقال إنـه لا يوجد حل للصراع الإسـرائيلي - الفلسـطيني، وإنه سـيعارض بشـدة تجميـد البناء في المستوطنات.

واعتبـر ليبرمـان أن «مـن يتحـدث عـن حـل للقضيـة الفلسـطينية، يبدو أنه يعيش أو يفضل العيش في أوهام» وأنه «يسـتحيل حل هـذا الصراع وينبغـي إدارته، وصيانة العلاقات مـع الفلسـطينيين». وأضاف «نحن لسـنا جزيرة معزولـة ومـن يعتقد أن بالإمـكان عزل نقطة واحـدة وبناء سويسرا جديدة فيها فهو مخطئ».

وقـال ليبرمـان إنـه يعـارض بشـدة تجميد البنـاء في المسـتوطنات وأنه «بعد تلك التجربة التـي وافقنا خلالها على التجميد لعشـرة شـهور، وبعد أن انتهت هذه الفترة لم نرَ أية نتيجة. وقلت إنني بعد ذلك سـأعارض أية محاولة للتجميد داخل الكتل (الاستيطانية الكبرى) وخارجها. ونحن مسـتعدون لتقديم مبادرات نية حسـنة، لكـن لا يمكن أن تكون هذه إسرائيلية فقط وأحادية الجانب. وحزب إسرائيل بيتنا كله سيعارض أية محاولة للعودة إلى التجميد».

وأضاف ليبرمـان أن «دور هذه الحكومة هـو التركيز على المشـاكل الداخليـة قبل كل شـيء. وليس لدينـا التوجه والموقف نفسـه. وتكرار الأمور نفسها غير مجدٍ ولن نوافق على أي تجميد» للاستيطان. وتابع أنه «على كل واحد أن ينظر أين كنا قبل أربعة أعوام في الموضوع الفلسطيني. ولا أرى أي تغيير وأي تقدم، ولذلك فإني أعتقد أنه لا ينبغي أن نعرقل (حل المشـاكل الداخلية)، وإذا تعين عليّ أن أضع تقديرات فإنه لن يحدث أي شـيء (في الموضوع الفلسطيني) ولذلك فإن هذا هو تقديري الواقعي».

ونفى ليبرمان أنباء تـرددت حول فض التحالف بين حزبي الليكود و«إسرائيل بيتنا» والذي خاض فيه الحزبان الانتخابات العامة الأخيـرة في إطار كتلة «الليكود بيتنا»، وقال إن «هذا الموضوع ليس مطروحا لكنه ممكن في المستقبل».

وفـي غضون ذلك أفـادت صحيفة «معاريـف» بأن النيابة العامة الإسـرائيلية وليبرمان اتفقا بشكل رسمي على إنهاء الإجـراءات في محاكمة ليبرمان، المتهـم بالاحتيال وخيانة الأمانة في قضية تعيين السـفير في بيلاروسيا، في بداية شـهر تموز المقبل. وفي حال برأت المحكمـة ليبرمان فإنه سـيكون بإمكانه أن يتولى منصبا رسـميا وهو منصب وزير الخارجية الذي يحتفظ به نتنياهو لصالح حليفه ليبرمان.

زيارة أوباما

وتطرق ليبرمان إلى زيـارة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، إلى إسرائيل، غدا الأربعاء، وقال إن الموضوع النووي الإيراني سـيكون الأول من حيث الأهمية، و«نحن نريد إجابات واضحة وآمل أن نتوصل إلى اتفاق مطلق في هذا الموضوع».

ويتوقـع أن يلتقـي أوبامـا مـع نتنياهو مرتيـن، قبل وبعد لقائه مع الرئيس الفلسـطيني، محمـود عباس، وأن يبحث فـي اللقاء الثاني اسـتئناف العملية السياسـية والمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وقالت صحيفة «معاريف»، أمس، إنها اكتشفت أمر اللقاء الثاني بين أوباما ونتنياهو والذي لم يعلن عنه سابقا مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية ولا البيت الأبيض الأميركي، وأن أوباما سيطلع نتنياهـو خلال اللقاء الثاني على نتائج زيارته إلى رام الله ولقائه مع عباس.

وسيعقد اللقاء الأول بين نتنياهو وأوباما فور وصول الأخير إلى إسرائيل، وسيستمر هذا اللقاء خمس ساعات، ويتوقع أن يتمحور حول البرنامج النووي الإيراني والأوضاع في سـورية، وتتخلله مأدبة عشاء ومؤتمر صحافي للزعيمين.

ويتوجـه أوباما يـوم الخميس إلـى رام اللـه للقاء عباس وسيسـعى إلى معرفـة موقف الرئيس الفلسـطيني حيال احتمـالات اسـتئناف المفاوضـات بيـن الجانبيـن. ووفقا للصحيفة فإنـه يتوقع أن يقول أوباما لعباس إن إسـرائيل ليست مستعدة في هذه المرحلة للاستجابة لمطالب السلطة الفلسطينية، وبينها تجميد الاسـتيطان وإطلاق سراح ١٢٣ أسيرا من حركة فتح يقبعون في سجون إسرائيل منذ الفترة التي سـبقت اتفاق أوسـلو، ليتسـنى بعد ذلك اسـتئناف المفاوضات بين الجانبين.

«الكيمياء» الغائبة بين اوباما ونتنياهو: هل من جديد؟

وسيلتقي أوباما مع نتنياهو مجددا بعد عودته من رام الله، وقبل خطابـه في «مباني الأمة» في القـدس الغربية، ليطلع الأخير على نتائج محادثاته مع عباس وسيحاول التوصل إلى اتفاق معه حول ما يصفه ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية «بإعـادة تحريـك العمليـة السياسـية». وكانـت صحيفة «هآرتس» قد نقلت عن أوباما قوله خلال لقاء مع شـخصيات عربية أميركية إن حكومة إسـرائيل ليسـت جاهزة في هذه المرحلة «لتنفيذ تنازلات».

تركيبة الحكومة الجديدة

وسـتضم الحكومة الجديـدة ٢٢ وزيراً، فضـلاً عن رئيس الحكومة نفسه.

وسيحتفظ رئيس الحكومة نتنياهو بمنصب وزير الخارجية إلى حين انتهاء محاكمة حليفه أفيغدور ليبرمان بشـبهات جنائية بعد عدة أشهر، وفي حال تبرئة هذا الأخير، فإنه من المنتظر أن يعود إلى تولّي حقيبة الخارجية.

وسـيتولى مندوبـو حزب الليكـود ٧ حقائـب وزارية في الحكومة الجديدة، وذلك على النحو التالي: موشـيه يعالون - وزير الدفاع؛ جدعون سـاعر - وزيـر الداخلية؛ غلعاد أردان - وزير الاتصال وشـؤون الجبهة الداخلية؛ سـيلفان شالوم - وزيـر الطاقة والميـاه والتعاون الإقليمـي وتطوير الجليل والنقب؛ يوفال شـتاينيتس - وزير العلاقات الدولية وشؤون الاستخبارات والشؤون الإستراتيجية؛ يسرائيل كاتس - وزير المواصلات؛ ليمور ليفنات - وزيرة الثقافة والرياضة.

وسيتولى مندوبو حزب «إسـرائيل بيتنا» ٤ حقائب وزارية باسـتثناء حقيبة الخارجية، وذلك على النحو التالي: إسحق أهرونوفيتـش - وزير الأمـن الداخلي؛ عوزي لانـداو - وزير السـياحة؛ يائير شـمير - وزير الزراعة؛ سوفا لاندفر - وزيرة الاستيعاب.

وسـيتولى مندوبو حزب «يش عتيد» ٥ حقائب وزارية على النحـو التالي: يائير لبيد - وزير المالية؛ شـاي بيرون - وزير التربيـة والتعليم؛ ياعيل غيرمان - وزيـرة الصحة؛ يعقوب بيري - وزير العلوم؛ مئير كوهين - وزير الرفاه الاجتماعي.

وسيتولى مندوبو حزب «البيت اليهودي» ٣ حقائب وزارية على النحو التالي: نفتالي بينيـت- وزير الاقتصاد والتجارة؛ أوري أريئيـل - وزيـر الإسـكان؛ أوري أورباخ - وزير شـؤون المواطنين القدامى.

وسـيتولى مندوبا حـزب «الحركة» حقيبتيـن على النحو التالي: تسـيبي ليفني - وزيرة العـدل؛ عمير بيرتس - وزير الحفاظ على البيئة.

تحليلات صحافية:

السياسيون المؤيدون للمستوطنات يحتلون مواقع مهمة للغاية داخل حكومة نتنياهو الجديدة!

أكدت تحليلات صحافية إسرائيلية أمس الاثنين أنه حتى لو كان رئيس الحكومة الإسـرائيلية الجديدة بنيامـين نتنياهو راغبًا في دفع حل الدولتين قدماً فإنه لن يجد شـركاء في الحكومة الجديدة، التي يحتل السياسـيون المؤيدون للاستيطان مواقع مهمة للغاية فيها.

وجاء فـي أحد هـذه التحليلات، وهـو بقلم المحلل السياسـي لصحيفة «يديعوت أحرونوت» شـمعون شـيفر، أنه ليس سـرًا أن موشـيه يعالـون، الذي سـيتولى منصـب وزير الدفـاع في هذه الحكومة الجديدة، «هو من أشـد المعارضين للتسـوية السـلمية بين إسـرائيل والفلسطينيين. ولا يعود سبب معارضته إلى ماضيه العسـكري، وإنما إلى اعتقـاده أنه لا يوجد في الأفـق المنظور أي احتمال للتوصل إلى تسـوية كهذه، لأن الفلسطينيين لم يتنازلوا عن حلمهم بتدمير دولة إسرائيل، وبناء على ذلك فإن أي تنازل في الضفة الغربية لن يقرّب الجانبين من التسوية، كما أن أي حديث عن الدولتين لن يؤدي إلى حل النزاع بينهما».

وأضـاف: يؤكـد يعالون أن الأمـر الوحيد الذي يمكـن أن تفعله إسـرائيل إزاء ذلك هو إدارة الصـراع مع الفلسـطينيين، ومحاولة التعامل بحنكة معهم. وفي واقع الأمر، حتى لو كان رئيس الحكومة نتنياهو راغباً في أن يدفع حل الدولتين قدماً، فإنه لن يجد شـركاء لرغبته هذه في حكومته الجديـدة. وفضلاً عن يعالون، فإن حليفه أفيغـدور ليبرمـان، ونفتالي بينيـت (رئيس «البيـت اليهودي»)، وأغلبية أعضاء الكنيسـت في تحالف «الليكـود - بيتنا»، يعتقدون أن حل الدولتين غير قابل للتطبيق في الوقت الحالي. وفي ظل وضع كهذا، من المتوقع أيضاً ألاّ تنجح أي جهود سـتبذلها وزيرة العدل في الحكومة الجديدة تسـيبي ليفني (رئيسـة حزب «الحركة») من أجل استئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

على صعيد آخر، أكد عاموس هرئيل، المحلل العسـكري لصحيفة «هآرتس»، أن وزراء الحكومة الجديدة سـيكونون أكثر تطرفاً حيال المسألة الإيرانية وأقل خبرة.

وكتب هرئيـل: اتضحت الآن هوية الأعضاء الثمانية في المجلس الوزاري السياسـي ـ الأمني المصغر المقبـل. وما يمكن قوله هو أن الخبـرة الأمنية لدى أعضـاء المجلس الوزاري الجديد سـتكون أقل من خبـرة المجلس الوزاري المصغر المنتهية ولايته. وقد يكون من الصعب في هذه المرحلة معرفة كيف سـيتصرف أعضاء المجلس الجديد حيال المسـألة الأساسـية التي سـتُطرح عليه، أي مسألة الهجوم الإسـرائيلي على المنشـآت النووية الإيرانيـة، لكن يبدو للوهلـة الأولـى أن التركيبة الجديـدة للمجلس أكثـر صقرية من المجلس السابق.

وأضـاف: في الحكومـة المنتهية ولايتها كانـت هناك هيئتان إستراتيجيتان: طاقم الوزراء السبعة (الذي تحوّل إلى ثمانية ثم إلى تسعة)، والمجلس الوزاري المصغر. وشـهد طاقم السبعة نقاشات إسـتراتيجية معمّقة، كما نوقشـت بجدية، ومن دون أن يتسـرب شـيء إلى وسـائل الإعلام، قضايا أساسية مثل المسـألة الإيرانية والعلاقـات مع الولايات المتحدة. لكن طاقم السـبعة كان هيئة من دون صفة قانونيـة، وكان نتنياهو يعلم أنه إذا أراد مهاجمة إيران فإن عليه أن يجمع الطاقم الوزاري والحكومة من أجل حسم الموضوع. فـي الحكومة الجديدة نحن إزاء تركيبـة مختلفة: فالقانون يفرض أن يكون عـدد أعضاء المجلس الوزاري المصغـر نصف عدد أعضاء الحكومة، ونظراً إلى أن عدد الوزراء في الحكومة الجديدة تقلّص إلى ٢٢ وزيراً، فإن هذا يجعل عدد أعضاء المجلس الوزاري ١١ عضواً فقط.

وبرأيـه فإنـه في ظل هـذه الأوضاع، يبـدو أن رئيـس الحكومة سـيفضّل الجمع بين طاقم الثمانية وبين المجلس الوزاري المصغر في هيئة واحدة، وسـيكون بين أعضائها رئيس الحكومة نتنياهو، ووزير الدفاع موشيه يعالون، ووزير المالية يائير لبيد، ووزيرة العدل تسـيبي ليفني، ووزير الأمن الداخلي إسـحق أهرونوفيتش، ووزير الخارجية المرتقـب (في حال عودته إلى تسـلّم حقيبة الخارجية) أفيغدور ليبرمان. كما سـينضم إلى الهيئة وزير الاقتصاد والتجارة نفتالي بينيـت، وغلعاد أردان. وبنظرة سـريعة يتضح أن عدداً من أعضاء الطاقم يفتقر إلى الخبـرة في مجال الدفاع، فليس لدى لبيد وبينيت وأردان أي خبرة في المجالات الأمنية الحساسة. ومن المعلوم أن طاقم السـبعة شهد نقاشـات حامية بشأن المسـألة الإيرانية. واستناداً إلى التقارير، فإن الوزراء يعالون ودان مريدور وبيني بيغن شـكلوا جبهة واحدة ضد الهجوم الإسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانيـة من دون التنسـيق مع الولايات المتحـدة، ووقف ضدهم إيهود باراك بدعم من نتنياهو. وقد نجح الثلاثي يعالون ـ مريدور ـ بيغن في كبح قرار الهجوم مدعوماً بموقف الرؤساء الثلاثة السابقين للأجهزة الأمنية في الجيش والموسـاد، وإلى حد ما الشـاباك. ومن المفتـرض في كل ما يتعلق بإيران في الحكومـة الجديدة أن يحلّ لبيـد وليفني محل بيغن ومريدور، لكـن ليس لدى لبيد أي خبرة في هذا المجال. وسيسـتطيع نتنياهو وليبرمان أن يجمعا إلى جانبهما سـائر أعضاء حزبهما، أمّا بينيت فصرّح في الفتـرة الأخيرة أنه لم يحسم موقفه بعد من موضوع إيران لأنه لم يحصل على ما يكفي من المعلومات في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالعملية السياسـية مع الفلسطينيين، أكد هرئيل أن الخطوط التي تفرّق بين المواقف واضحة: هناك معسكر الصقور المؤلف مـن يعالون وبينيت (على الرغم مـن أن الاثنين قد يقبلان بخطوات لبنـاء الثقة حيال الفلسـطينيين شـرط ألاّ تكون بعيدة المدى)، وسيجد لبيد وليفني نفسيهما في معسكر الحمائم. وتجدر الإشارة إلى أن السياسـيين المؤيدين للمستوطنات يحتلون مواقع مهمة داخل الحكومة، وفي الكنيست الجديد. وبناء على ذلك ستكون الحكومة الجديـدة أقل خبرة في المجال الأمنـي وأكثر صقرية من الماضي. ويتعين على لبيد، على الرغم من خبرته السياسية القليلة، أن يبنـي موقعه بصفته زعيماً للكتلـة الثانية من حيث الحجم في الائتلاف، في حال أراد أن يكون مؤثراً في المسـائل الإستراتيجية. وإذا ما فشل في ذلك، فإن نتنياهو سيسارع إلى إبعاده عن القرارات التي لا تتعلق بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي.

كلمة في البداية

عشية زيارة أوباما إسرائيل: القوة والمعنى!

بقلم: أنطوان شلحت

تشـير جميع الدلائل المتراكمة حتى الآن إلى أن إسـرائيل تسـعى، عشـية الزيارة الرسـمية التي سـيقوم بها رئيس الولايـات المتحدة بـاراك أوبامـا إليها وإلى فلسـطين غدًا (الأربعاء)، لحشـد قرائن تثبت أمام الضيف الرفيع المستوى أهميتها الإسـتراتيجية الثابتة باعتبارهـا «أصلا من أصول الولايات المتحدة (في الشـرق الأوسط)» [كما يحرص «مؤتمر هرتسليا» على توكيد ذلك منذ اندلاع ثورات «الربيع العربي»]، حتى من ناحيتي متغيري القـوة والمعنى، اللذين يعتبرهما كثير من المفكريـن بمثابة متغيرين أساسـيين في النظام الدولي المعاصر.

وكنا أشرنا في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي»، في هذا الشأن تحديدًا، إلى ما يلي:

أولاً، تشـديد عدد من المسـؤولين والمحللين، فيما يتعلق بمتغيـر القوة، علـى «المسـاعدات الأمنية» التـي تقدمها إسـرائيل إلى الولايات المتحدة فـي جميع المجالات، وتعتبر برأيهـم أفضـل ضمـان لصيانة «العلاقـات الخاصـة» بين الدولتين في المدى البعيد.

ثانيًـا، تكرار بعض آخر من المعلقين، ارتباطًا بمتغير المعنى الـذي من المفترض أن ينطوي على تقديم «رسـالة فكرية» إلى العالـم، لحجـة أن الغرب عامـة، والولايات المتحـدة خاصة، لا يعرفان كيفية التعامل مع «أسـلوب التفاوض الشرق أوسطي»، ولا سيما الأسلوب المتبع لدى كل من الفلسطينيين والإيرانيين.

غيـر أنه في هـذه الأثنـاء أعلن ديـوان رئيـس الحكومة الإسـرائيلية (في بيان خاص صادر عنه في ١٣ آذار الحالي) أن بنيامين نتنياهو سـوف «يعرّف الرئيـس أوباما خلال زيارته على سلسـلة منتجات تقنية حديثة قامت صناعات التقنيات العالية الإسـرائيلية بتطويرها، وذلـك في إطار معرض خاص سـيقام على شـرف هذه الزيارة. وتتعلق المنتجات التي تم اختيارها لهذا المعرض بمجالات متعددة وهي مصادر الطاقة البديلـة، ومكافحـة الحـوادث المرورية، والطب، والانتشـال والإنقاذ، وعلوم الروبوت».

وبموجـب البيان نفسـه، تم اختيـار المنتجات المشـمولة في المعرض مـن جانب لجنة مختصة برئاسـة رئيس «مجلس الاقتصاد القومي» التابـع لديوان رئيس الحكومة، وعضوية كل من المدير العام لوزارة العلوم، وكبير العلماء في وزارة الصناعة والتجـارة، ورئيس دائـرة الإعلام والمتحدثيـن الإعلاميين في ديـوان رئيس الحكومة، وذلك بناءً علـى العروض التي تقدمت بها شتى الجامعات الإسرائيلية وطبقاً لمدى حداثتها وتأثيرها على حياة الإنسانية جمعاء واحتمالات عرضها.

وسـيعيد رئيس الحكومة على مسامع الرئيس الأميركي أنه جرى تصنيف إسـرائيل مؤخـرًا «في المركـز الأول عالميًا في مجال الأبحاث والتطويـر، لتتقدم بذلك على مئتي دولة أخرى من حيث ابتكاراتها العلمية (بحسـب تقرير بلومبرغ من شهر شباط ٢٠١٣)».

وفي بيان سـابق صادر عن هذا الديوان نفسـه (في ١٠ آذار ٢٠١٣)، جـاء أنه عقد فـي ذلك اليوم اجتماع خـاص تحضيرًا لزيارة أوباما، أشـار فيه المدير العام لديـوان نتنياهو إلى أن الهدف من المعرض السالف هو تصوير إسرائيل كدولة رائدة فـي المجال التقني. بموازاة ذلك، شـدّد رئيس «هيئة الإعلام الوطنية» في الديوان على أن إسـرائيل تسعى لتوكيد أمرين خلال زيارة الرئيس الأميركي هما: أولاً، الرابطة العميقة بين إسـرائيل والولايات المتحدة بغض النظر عن التطورات الآنية؛ ثانيًا، انتهاز فرصة وجود إسرائيل في دائرة الاهتمام الدولي خلال هـذه الزيارة لإثبـات المركز القيادي الـذي تحتله في المجالات التكنولوجية.

لئـن دلت هـذه الوقائـع والمعطيات على شـيء فإنها تدل على أن إسـرائيل تفهـم التحدي الماثل أمامهـا، فيما يتعلق بمتغيّر المعنى، بأنه يسـتلزم إبراز صورتهـا باعتبارها منارة للديمقراطية والتقدم وسط مجتمعات متخلفة، لا أكثر.

ويـكاد هذا الإبراز يشـكل لازمة في جميـع الخطابات التي يلقيهـا رئيـس الحكومـة، وخاصة فـي المحافـل الدولية، مسـتعينًا بقراءته إزاء آخر التطورات الإقليمية المترتبة على الثورات العربية. بل كان ثمة من أشـار إلى أن «إسـتراتيجيا» نتنياهـو الوحيـدة التي اتبعها منـذ اندلاع تلـك الثورات، والرامية من ضمن أشـياء أخرى إلى «إنقاذ إسرائيل من العزلة السياسـية التي تعاني منها في الآونـة الأخيرة» تحت وطأة ممارسـاتها الاسـتيطانية والقمعية حيال الفلسـطينيين، تمثلت في تصويرها كمعقل للحضارة الغربية وللديمقراطية داخل منطقة مهددة الآن بالعودة إلى عصور الظلام، وذلك من خلال قدر كبير من الكلام المتعالي والمتكبّر.

غير أنه في سـياق ذلك، أشير أيضًا إلى أن سبب تلك العزلة يعود إلى تآكل الصورة الإيجابية لإسـرائيل في العالم أجمع، وأساسًـا في العالم الغربـي الذي تتطلع لأن تظـل «أصلا من أصوله». وهو تآكل ناجم، في العمق، ليس عن سياستها العامة فحسـب، وإنما أيضًا عن فشلها الذريع في تسويق مساهمتها في متغير المعنى، نظرًا إلى حقيقتين: الأولى، رسـوخ ثقافة الغيتـو؛ الثانيـة، أن أي محاولة فكرية لبنـاء معنى عالمي لا يمكـن أن يُكتب لها النجـاح إذا ما أصرّت علـى أن تنهل من الأيديولوجيا الصهيونية، ذلك بأنها لن تجعلها شيئًا آخر غير ما هي عليه حتى الآن.

وداخل هذا كله، لا تنعدم الاجتهادات التي تؤكد أن استمرار هذه الحالة من شـأنه أن يؤدي إلى اتسـاع الفجـوة بين العالم وإسـرائيل، ما لم تتسـق المقاربة الرئيسـة لهذه الأخيرة مع تيـارات التطوّر الإنسـاني، وتنأى عـن الثقافة التي تمسـك بتلابيبها، وخاصة أن الغيتو لم يعد على مسـتوى متغير القوة ضعيفًـا، بـل أضحى دولة تمتلك جيشًـا عظيمًا، وأسـلحة غير تقليدية، وعلـى الرغم من ذلك بقيت هـذه الدولة على صعيد متغيّر المعنى أشـبه بـ «غيتو مع قنابل نووية وقبب حديدية»، في خلطة خطيرة قابلة للانفجار في أي لحظة.

دعوة عـامة

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يتشرف المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» بدعوتكم لحضور

"مؤتمر تقرير مدار الاستراتيجي 2013: المشهد الإسرائيلي 2012"

والذي سيعقد في فندق جراند بارك، رام الله، المصيون. يوم الأحد الموافق 24-03-2013
من الساعة التاسعة والنصف صباحاً حتى الثانية والنصف عصراً

تعقب على التقرير د. حنان عشراوي - عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

سيتم توفير خدمة الترجمة الفورية للإنجليزية

يرجى تأكيد الحضور والتسجيل بالاتصال على: 02-2966201 أو على البريد الإلكتروني madar@madarcenter.org

هذا المؤتمر بدعم من:

البرنامج:

10:00-09:30	تسجيل وضيافة	
10:10-10:00	ترحيب	
10:30-10:10	عرض الملخص التنفيذي	د. هنيدة غانم

عرض نتائج فصول التقرير:

10:45-10:30	المشهد السياسي الإسرائيلي	أ. أنطوان شلحت
11:00-10:45	مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية	أ. امطانس شحادة
11:15-11:00	إسرائيل وعلاقاتها الخارجية	د. مهند مصطفى
11:30-11:15	المشهد الاجتماعي	أ. نبيل الصالح
11:45-11:30	استراحة قهوة	

12:00-11:45	المشهد الأمني والعسكري	د. هادي نحاس
12:15-12:00	المشهد الاقتصادي	د. حسام جريس
12:30-12:15	الفلسطينيون في إسرائيل	د. رائف زريق
13:00-12:30	تعقيب على التقرير الإستراتيجي	د. حنان عشراوي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
13:30-13:00	أسئلة ونقاش	
14:30-13:30	غداء	

نتنياهو يقود حكومة قلاقل وعدم استقرار!

*الخلافات التي ظهرت في المفاوضات الائتلافية مؤشر لما سيأتي *محاور الخلافات المستقبلية كثيرة لكن أبرزها الميزانية وتجنيد الحريديم والمفاوضات مع الجانب الفلسطيني و«قانون الدولة القومية لليهود» *تماسك الكتل البرلمانية ليس بالضرورة أن يستمر *ليبرمان «هادئ» مرحليا ينتظر انتهاء المحاكمة ليعود الى سابق عهده *نتنياهو يدرك التناقضات وقد يكون خطط لحكومة مرحلية يغير تركيبتها لاحقا!*

كتب برهوم جرايسي:

تبدأ حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة، اليوم الثلاثاء، ولايتها بعد أن حصلت مساء أمس الاثنين، على ثقة أغلبية النواب في دورتهم البرلمانية الجديدة. وكانت ولادة هذه الحكومة «عسيرة» بالنسبة لنتنياهو، الذي دفع فيها ثمنا إضافيا على مغامرته التوجه لانتخابات مبكرة، ولكن هناك قناعة بأن كل الأحداث والخلافات التي رافقت تشكيل الائتلاف الجديد، توحي بأننا أمام حكومة عدم استقرار، ولذا فإن نتنياهو سيحرص في الفترة المقبلة على أن لا يخسر بدائل شركائه الحاليين، في حال سقط الائتلاف الحالي.

منذ بدايات المفاوضات لتشكيل الحكومة وعلى مدى ستة أسابيع، شهدنا عددا ليس قليلا من «المفاجآت» السياسية، ولكن بعضها ليس غريبا على السياسة الإسرائيلية، فرأينا أن أشد من هاجمت حزب الليكود وبنيامين نتنياهو خلال الحملة الانتخابية، لا بل سعت إلى انشاء تحالف ثلاثي يتعهد بعدم الانضمام لأي حكومة يؤلفها نتنياهو، وهي تسيبي ليفني زعيمة «الحركة»، كانت أول من وقع اتفاقا مع نتنياهو.

لكن الأمر الأهم من هذا، هو التحالف بين كتلة «يش عتيد» (يوجد مستقبل) وكتلة «البيت اليهودي»، على الرغم من التناقضات المفترضة بين الجانبين، فحزب «يوجد مستقبل» ظهر في الحملة الانتخابية كمن يعد نفسه يمثل «تيار الوسط»، وحتى في بعض الأحيان دعا إلى استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وقال إنه يرفض الصرف على الاستيطان خارج الكتل الاستيطانية الكبرى، بينما «البيت اليهودي» هو الاطار السياسي الأكبر بين مستوطني الضفة الغربية، ويرفض كليا المفاوضات مع الفلسطينيين، ويرفض تفكيك أصغر مستوطنة وحتى أصغر بؤرة استيطانية. وليس هذا فحسب، بل إن التناقضات بين الحزبين من المفترض أن تكون على المستوى المدني، مثل الموقف من القوانين التي يطالب بها المجتمع العلماني، على غرار الزواج المدني وغير ذلك.

ونقطة الالتقاء المركزية بين الكتلتين، كانت في التعامل مع جمهور المتدينين المتزمتين «الحريديم» وكتلتيه «شاس» لليهود الشرقيين و«يهدوت هتوراه» لليهود الغربيين، فقد أبدى رئيس حزب «يوجد مستقبل» موقفا متشددا رافضا شراكة الكتلتين في الحكومة، ودعا إلى فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على شبانهما.

وبسبب تعهد الكتلتين لبعضهما بالدخول سوية إلى الحكومة، فقد قبلت كتلة «البيت اليهودي» بهذا الموقف، رغم أنها كتلة دينية من التيار «الديني الصهيوني»، وقد أثار هذا الموقف من «البيت اليهودي»، حالة غضب بين رجال دين يهود من التيار ذاته، الذين اعتبروا أن رئيس «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، يخرق أسس التيار الذي أوصله إلى الكنيست، وهي أسس ترفض كليا الصدام مع جمهور الحريديم، بل تؤيد التفاهم معه حول حلول وسط للقضايا العالقة، وكنا قد عالجنا الأمر بتوسع في عدد «المشهد الإسرائيلي» السابق.

والحكومة الجديدة هي الأولى منذ الحكومة التي تشكلت في العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠٠٦، من دون مشاركة كتلتي الحريديم، لكن تلك الحكومة برئاسة أريئيل شارون كانت استثنائية في مرحلة طويلة شكّل فيها الحريديم عنصرا شبه ثابت في حكومات إسرائيل، وفي ذلك الحين كان رئيس الحكومة شارون قويا يرتكز إلى كتلة برلمانية لليكود من ٤٠ نائبا، شكلت قاعدة صلبة لكل حكومة يشكلها، بينما لحزب الليكود وحده اليوم، نصف عدد المقاعد، أي ٢٠ مقعدا.

ولقد أظهرت المفاوضات الائتلافية نتنياهو كالضعيف الذي تفاجأ كليا بالتحالف الوثيق بين كتلتي «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي»، ففي حسابات نتنياهو الأولى كان أنه قادر على تشكيل حكومة واسعة تسيطر على ثلثي مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، إلا أن هذا التحالف أبقاه مع أقل من ذلك، مع ٦٨ مقعدا، وفي حسابات العمل البرلماني، فهذه ليست أغلبية يستطيع الائتلاف الحاكم أن يطمئن لها، فكل شريك من الشركاء الأربعة لحزب الليكود، سيكون قادرا على حل الائتلاف، وحتى «الحركة» التي لها ستة مقاعد، فخروجها سيبقي الائتلاف مع أغلبية هشة يصعب عليها العمل.

ويرتكز الائتلاف على ٦٨ نائبا موزعين كالتالي: كتلة «الليكود- إسرائيل بيتنا» ولها ٣١ مقعدا، منها ٢٠ مقعدا لحزب الليكود و١١ مقعدا لـ «إسرائيل بيتنا»، إضافة إلى «يوجد مستقبل» الذي له ١٩ مقعدا، و«البيت اليهودي» الذي له ١٢ مقعدا، و«الحركة» مع ٦ مقاعد.

حكومة التناقضات والصراعات

تحمل حكومة نتنياهو الكثير من التناقضات، فما بدا خلال أسابيع المفاوضات الائتلافية، ليس بالضرورة أن يستمر، فهناك تناقضات واضحة بين شركاء ستتفجر في مرحلة مقبلة، وكما يبدو ليست طويلة، حتى وإن صمتوا عليها مرحليا، ولهذا وخلافا لحكومة نتنياهو السابقة، التي تميزت بالانسجام بين شركائها، مع بعض الاستثناءات الهامشية، فإن الحكومة الحالية ستشهد الكثير من القلاقل.

ومن بين القلاقل المتوقعة، تلك التي ستدور حول الصيغة النهائية للقانون الذي تعهد نتنياهو بطرحه على الكنيست، ويقضي بفرض الخدمة العسكرية الالزامية على الشبان المتدينين المتزمتين «الحريديم»، والاكتفاء بإعفاء زهاء ٢٠٪ منهم من طلاب المعاهد الدينية، وحسب ما ينشر في وسائل الإعلام، فإن القانون يتضمن اجراءات عقابية مالية ضد من يرفض الخدمة من الحريديم.

ويعرف نتنياهو مسبقا ان «الحريديم» لم يقولوا كلمتهم ميدانيا، فهم سيواجهون تقليصات كبيرة في الميزانيات التي تتلقاها مؤسساتهم، بفعل مطلب «يوجد مستقبل» الذي سيتولى رئيسه يائير لبيد حقيبة المالية، ولهذا فإن أي قانون لا يوافق عليه الحريديم، ويمر في الكنيست، سيلقى حتما معارضة ميدانية، من الصعب تحديد شكلها منذ الآن، وتستند هذه الفرضية إلى تصريحات كبار حاخامي «الحريديم» الغربيين والشرقيين.

فمثلا نذكر كيف كان رد فعل «الحريديم» قبل نحو أربع سنوات، على قرار فتح موقف سيارات كبير قرب أحد أحيائهم في القدس المحتلة أيام السبت، فقد شارك عشرات الآلاف في المظاهرات الصاخبة، ولا حاجة لنذكر المواجهات الطويلة التي شهدتها القدس على خلفية فتح شارع مركزي أيام السبت، وحينها كانت اعداد الحريديم أقل من اليوم، فهل من المعقول أن يسكت الحريديم، على فرض قانون يرفضونه، الى جانب ضرب مؤسساتهم الخاصة ماليا؟.

لن تكون مخاطرة التوقع بأن محاولة الحكومة فرض املاءات بهذا المستوى على الحريديم، ستجابه بشكل حاد جدا، ما سيضطر الحكومة إلى اعادة حساباتها، وهذا ما يدركه نتنياهو مسبقا.

الأمر الآخر هو أن من يدعي أنه وصل من قلب حملات الاحتجاج الشعبية، يائير لبيد، سيكون عليه اقرار ميزانية تقشفية، وفي حال وافق على ما تعرضه وزارة المالية، فإن هذه الاجراءات ستطال أيضا الشرائح الوسطى التي يدعي لبيد تمثيلها، ولهذا سيكون مطالبا بتقديم الأجوبة.

وحتى الآن نرى كتلة «يوجد مستقبل» منضبطة، فكل اعضائها الـ ١٩ جدد ويخوضون العمل البرلماني لأول مرة، وغالبيتهم الساحقة لم تخض العمل السياسي والعمل المؤسساتي، وحينما ستبدأ حالة استقرارهم في العمل البرلماني، فإن «الانضباط» الظاهر اليوم ليس بالضرورة أن يستمر.

والقضية الثالثة تتعلق بالمفاوضات مع القيادة الفلسطينية، فبحسب الاتفاق المبرم بين حزب «الليكود» و«الحركة»، فإن تسيبي ليفني، واضافة إلى توليها حقيبة العدل، ستتولى ملف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وتحت اشراف نتنياهو، الذي سيرسل مندوبا عنه، للمشاركة في كل اللقاءات التي ستجريها ليفني.

حينما ظهر هذا الاتفاق أبدى «البيت اليهودي» معارضة شديدة، وقال رئيس الحزب نفتالي بينيت: «إنسوا الأمر» ولكن لاحقا هدأت الضجة، ولم نعد نسمع عنها ولا عن المعارضة للمفاوضات ومسؤولية ليفني، والتفسير الوحيد لهذا الهدوء، هو حصول «البيت اليهودي» على تطمينات من نتنياهو.

وعلى الرغم من أنه ليس في جعبة ليفني أجندة لحل الصراع مقبولة فلسطينيا، بل هدفها ادارة الصراع والمفاوضات، فهي ستلقى معارضة في صفوف الائتلاف، ليس فقط من «البيت اليهودي»، بل أيضا من نواب حزبي «الليكود» و«إسرائيل بيتنا» المتحالفين.

والقضية الرابعة هي تلك التي ظهرت بقوة في وسائل الإعلام، بعد توقيع الاتفاقيات الائتلافية، وتتعلق بمسألة سن قانون «إسرائيل الدولة القومية اليهودية»، فصيغة القانون تمت بلورتها أساسا في ما يسمى بـ «معهد الاستراتيجيات الصهيونية» المتماثل مع اليمين الأشد تطرفا والمستوطنين، ولكنه طُرح في الدورة السابقة من خلال من كان نائبا في حزب «كاديما» المعارض، قبل أن ينتقل الى حكومة بنيامين نتنياهو، آفي ديختر، ولاقى القانون تأييدا من نواب من مختلف الكتل التي تدور في فلك الحكم من ائتلاف ومعارضة. ولكنه جوبه بحملة انتقادات واسعة من جهات حقوقية، وايضا في الكنيست، نظرا لطابعه العنصري بامتياز.

فالقانون يعطي أولوية لليهود رسميا في مختلف المجالات، مثل البناء والإسكان واللغة، وتغييب اللغة العربية كلغة رسمية مؤشر لما يحمله القانون، وبحسب ما ينشر فإن القانون تطرحه الآن كتلة «البيت اليهودي» بصيغة أشد عنصرية وتطرفا.

وفي الدورة البرلمانية السابقة، عارضت تسيبي ليفني القانون، ومنعت آفي ديختر من طرحه على الكنيست، واليوم ستكون ليفني مطالبة بالانصياع الى أمر الحكومة، خاصة وأنها بصفتها وزيرة العدل، ستكون رئيسة اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات.

والسياق الطبيعي للأمور، يجعلنا نتوقع أن القانون لن يمر بهدوء في داخل الائتلاف، خاصة بين نواب من كتلتي «يوجد مستقبل» و«الحركة» من أولئك المحسوبين على «التيار المعتدل»، ولهذا فإن هذا القانون سيكون محط خلاف داخل الائتلاف، خاصة وأن وسائل الإعلام المركزية صدرت في مطلع الأسبوع الحالي تحمل الكثير من الانتقادات عليه، ما سيدعم موقف المعارضين له.

نتنياهو: خيارات احلاها مر.

تماسك الائتلاف وليبرمان

إن كل واحدة من القضايا السابق ذكرها، وقضايا عديدة أخرى، من شأنها ان تؤجج الخلافات داخل هذه الحكومة، والقضية ليست الأشخاص، بل السياسات، فحتى يائير لبيد، الذي ظهر كمبادر لتشكيل حزب جديد يخوض الانتخابات لأول مرّة، يتضح أكثر فأكثر، أنه لا يتحرك وحده، بل هناك قوى دفعته وشجعته ودعمته، ومن بينها، وربما تكون أساسا، جهات من بين كبار أصحاب رأس المال في البلاد.

ورغم ذلك، سيكون للعاملين الشخصي والحزبي الضيق دور في تأجيج الخلافات، فإذا ما نظرنا إلى كتلة «الليكود- إسرائيل بيتنا» على أنها كتلتان، وانفصالهما مسألة وقت، فنحن أمام حكومة ترتكز على أربع قوى، قوتها البرلمانية متقاربة، باستثناء الكتلة الخامسة «الحركة»، ولهذا ففي مرحلة ما ستسعى كل كتلة إلى اثبات حضورها على الساحة، بشكل أشد مما رأيناه خلال المفاوضات.

زد على ذلك أن هناك مشهدا نادرا في الحلبة البرلمانية، وهو أن نصف أعضاء الائتلاف هم نواب جدد يخوضون لأول مرّة العمل البرلماني- ٣٣ نائبا جديدا، وثلاثة نواب يعودون إلى الكنيست بعد غياب سنوات، وهذا بحد ذاته يفرض نوعا من الضبابية على مستقبل وحدة الكتل البرلمانية وشكل الانضباط لأوامر الائتلاف الحاكم.

إلى ذلك، فإن نتنياهو وبعد أن أبعد شخصيات بارزة في الحزب عن الكنيست، رغم أن لها مكانة ما في الشارع الإسرائيلي، بقي مع كتلة برلمانية ازداد فيها عدد المتطرفين سياسيا، الذين لا يشبعهم حتى تطرف نتنياهو، وفي مقدمتهم منافس نتنياهو على رئاسة الليكود، المتطرف موشيه فايغلين، الذي قد يشكل نواة تمرد في الكتلة، ضد أي محاولة للحوار مع الجانب الفلسطيني، أو قضايا سياسية أخرى.

كذلك، فإن نتنياهو لم يُرض كافة نواب الليكود بمناصب ووظائف، عوضا عن أنه أطاح برئيس الكنيست رؤوفين ريفلين، ومنعه من الترشح ثانية للمنصب ذاته، ولم يخف ريفلين غضبه، خاصة وانه كان يستعد لخوض الانتخابات لرئاسة الدولة بعد عام وثلاثة أشهر، وهذا يعني أن نتنياهو خلق بيديه نواة معارضة في الكتلة قد تتسع أكثر لاحقا.

لكن «سؤال المليون» يبقى أفيغدور ليبرمان، الذي لم ينبس ببنت شفة، على غير عادة، طيلة المفاوضات الائتلافية، فقد غاب ليبرمان الذي لا يفوت فرصة إلا ويسعى فيها للظهور الإعلامي بمواقفه الحادة، ولكن هذا «الهدوء» لا يأتي من فراغ، فليبرمان يسعى حاليا لتمرير مرحلة دقيقة من ناحيته، رغم ان نتائجها شبه واضحة، وهو يريد انتهاء محاكمته بتهمة فساد في أسرع وقت ممكن، على أن تنتهي «ببراءة» وإن لم يكن، فبإدانة مخففة، والأهم عدم وصمه «بالعار» كي يستطيع البقاء في الكنيست، وتولي حقيبة وزارية.

وحتى الآن اجتاز ليبرمان مراحل أشد دقة «بنجاح» من ناحيته، فتهم الفساد الأخطر التي عرفتها إسرائيل ونسبت له، قد أسقطتها النيابة ولم تقدم لوائح اتهام بشأنها، ما نثر الكثير من علامات الاستفهام والسؤال حول طبيعة تلك القرارات، وهو الآن يواجه لائحة اتهام مخففة كليا، وتكثر التوقعات بأن المحكمة لن توصمه «بالعار» كي يعود إلى الحكومة.

حينما سينتهي هذا الملف سيعود ليبرمان إلى سابق عهده، وسيحارب من أجل تعزيز مكانته السياسية، واثبات حضوره القوي في الحكومة والكنيست، وهذا الأمر سيقوده إلى صدامات مع من اصطدم معه من قبل، خاصة حزب «يوجد مستقبل».

حكومة مرحلية؟

هذه ليست المرّة الأولى التي تتضمن فيها اتفاقيات الائتلاف بنودا متضاربة مع التوجهات المعلنة للشركاء في الحكومة، ومن يعود الى اتفاقيات الحكومة التي انتهت ولايتها، يرى الفرق بين ما كان وبين ما حصل على أرض الواقع، وأجواء «الانسجام» البادية مع تشكيل الحكومة الجديدة، من المؤكد أنها لن تستمر، وهذا ما يدركه نتنياهو جيدا، ولكنه يسعى حاليا الى تمرير مرحلة.

وكما يبدو فإن المرحلة التي يريدها نتنياهو، خاصة في ظل غياب أو لنقل انعدام أي ضغوط على مستوى الصراع، هي مرحلة تمرير الميزانية العامة للعامين الحالي والمقبل، فنتنياهو يريدها ميزانية تقشفية بدرجة قاسية، وهو بحاجة الى تقليصات حادة في الميزانية، وهذا أمر لا يمكن تمريره في حكومة يكون فيها «الحريديم» عنصرا مركزيا، لأن التقليصات ستشمل مئات ملايين الدولارات التي تحصل عليها مؤسسات الحريديم.

ولهذا، هناك مكان ما «لنظرية المؤامرة» بأن يكون نتنياهو قد استدعى بعضا من الضغوط عليه من أجل تمرير الميزانية التي يريدها، وبشكل خاص تغيير هيكلية الميزانية وهو الأمر الأهم.

وفي مرحلة ما حينما ستتصاعد الخلافات داخل الائتلاف الجديد، سيتجه نتنياهو الى الخيار الآخر لتركيبة حكومته، الى «الحريديم»، وحتى الى حزب «العمل» الذي رفض الانضمام الى حكومة نتنياهو، وحينما سيفاوض نتنياهو الحريديم مستقبلا، سيكون على ما تم إنجازه من قبل، بمعنى تحسين طفيف في ميزانياتهم، ولكن لن تعود الى سابق عهدها، في حين يكون قانون «تجنيد الحريديم» أمرا واقعا، وستدور المفاوضات لإجراء تعديلات عليه وليس لازالته.

مكتبة «المشهد»

إعداد: سعيد عياش

خطاب التخطيط الإسرائيلي- أداة قوة وخيال!

اسم الكتاب: «المخططون... الخطاب التخطيطي في إسرائيل إلى أين؟»
تأليف: تالي حاتوكا وطوفي فنستر
إصدار: منشورات «ريسلينغ»

يحتوي هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة مقالات نظرية- تأملية- تستعرض فيها المؤلفتان المفاهيم والمصطلحات المركزية التي تؤثر على خطاب وعملية التخطيط في إسرائيل في الفترة الحالية.

ويعرض الكتاب بمجمله صورة للوضع على هذا الصعيد، تساعد القارئ في مقاربة المفاهيم التخطيطية المؤسسة منذ قيام دولة إسرائيل، والتعرف على خطاب التخطيط الذي يستخدم في تشكيل وهندسة الحيز الذي يعيش فيه الإسرائيليون، وذلك من خلال مواصلة الحوار بين الرؤية اليوتوبية والرؤية الهزلية.

وجاء في تقديم الكتاب: إن فسيفساء المفاهيم التي يوردها الكتاب تمثل منطلقات نظرية مختلفة، وقيما ووجهات نظر متنافسة تطرح أسئلة من قبيل: من الذي يمتلك القدرة على صوغ المفاهيم والعمل في مجال التخطيط؟ هل هم رجالات وخبراء التخطيط، أم السياسيون، أم المستثمرون؟

ويضيف أن المخططين ينشغلون في تنظيم الحيز بواسطة أدوات مجردة، تشمل خططا ذات مقاييس وأحجام مختلفة، ووثائق سياسية تحدد جغرافيا توزيع الموارد.. وثمة في هذه العمليات- عمليات هندسة وتنظيم الحيز- تأثير حاسم للمصطلحات والمفاهيم المهنية التي يستخدمها خبراء التخطيط واللاعبون الآخرون الضالعون في العملية التخطيطية، ومن هنا فإن استعراض مجمل هذه المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذه العملية من شأنه أن يساعد في تبسيط تعقيداتها بما يمكن المواطن العادي ومنظمات المجتمع المدني من فهم الواقع الحيزي في إسرائيل، والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيمه وهندسته بصورة عادلة ونوعية أكثر.

وتقول المؤلفتان، د. تالي حاتوكا (وهي مهندسة معمارية تترأس مختبرا للأبحاث والهندسة الحضرية في قسم الجغرافيا في جامعة تل أبيب) والبروفسور طوفي فنستر (تعمل مدرسة في قسم الجغرافيا والبيئة الإنسانية في جامعة تل أبيب وهي مؤسسة ورئيسة سابقة لجمعية «بمكوم- مخططون من أجل حقوق التخطيط»)، إن أهمية البحث والنقاش في هذا الموضوع تتمثل في أنه يشكل وقفة لتأمل اللغة والخطاب والرموز السياسية والاجتماعية التي شكلت الواقع الحيزي في إسرائيل، ومحاولة لإثارة الانتباه والتفكير تجاه المفاهيم القائمة والمغيبة في خطاب التخطيط الإسرائيلي.

عن «الجدل العام حول «حدود إسرائيل»

اسم الكتاب: «الجدل حول حدود الدولة- هل هو قضية الدين والدولة؟»
تأليف: كلمان نويمان
إصدار: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية- القدس، سلسلة أبحاث السياسات (بحث رقم ٩٦)، ٢٠١٣

يتناول هذا البحث، المندرج في سلسلة أبحاث «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» حول العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل، مسألة «حدود دولة إسرائيل» وارتباطها بـ «الصبغة اليهودية للدولة».

وبحسب ما ورد في تعريف للبحث، الذي أعده د. كلمان نويمان، وهو باحث في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» ومحاضر في كلية «هرتسوغ» في تجمع «غوش عتسيون» الاستيطاني جنوب الضفة الغربية، فقد بينت الأبحاث والدراسات أن المعارضة لتقديم «تنازلات إقليمية» في نطاق تسوية سياسية (مع الفلسطينيين) تزداد تبعا لدرجة ارتفاع مستوى التدين. وعليه يتناول بحث د. نويمان بالنقاش أسئلة من قبيل: هل نشأت هذه المعادلة من خلال تفسير معين لليهودية؟ ما هي الادعاءات والحجج ضد التخلي عن مناطق (محتلة) وإخلاء مستوطنات، وما هي الادعاءات المضادة؟ ما هو الأساس الديني- التوراتي الذي يدعم رفض أوامر عسكرية، أو العكس؟

وطبقا لما جاء في بحث د. نويمان، فإن العلمانيين والمتدينين والحريديم ليسوا فقط فئات ذات مواقف وتوجهات مختلفة حيال الدين، وإنما يشكلون أيضا قطاعات مميزة ومحددة المعالم في المجتمع الإسرائيلي، ومن هنا فإن هذا الوضع يخلق تطابقا بين الشرخ الديني- العلماني والشرخ اليميني- اليساري، الأمر الذي تنتج عنه صورة «حرب ثقافية» يمكن أن تؤدي إلى تدهور في العلاقات بين المتدينين والعلمانيين، وإلى مزيد من التطرف والاحتدام في الجدل العام حول حدود الدولة.

إلى ذلك، يطرح السؤال: كيف تؤثر المواقف بشأن «التنازل عن مناطق» وإخلاء مستوطنات ورفض الأوامر، على العلاقات بين المتدينين والعلمانيين، وما هو تأثير ذلك على المسألة العامة لعلاقات الدين والدولة في إسرائيل؟

ويستعرض بحث د. نويمان، الذي وصف بأنه «يقع على خط التماس بين الدين والسياسة»، خلفيات وتاريخ الجدل العام في إسرائيل حول رفض جنود في الخدمة العسكرية لأوامر إخلاء مناطق ومستوطنات، ويقدم مجموعة من التوصيات بشأن كيفية تخفيف حدة الرابطة، أو العلاقة، التي نشأت في المجتمع الإسرائيلي بين مسألة الصبغة اليهودية المرغوبة للدولة وبين الجدل العام حول حدود الدولة العبرية ذاتها.

روس في إسرائيل- براغماتية ثقافية مهاجرة

الجدل حول حدود الدولة- هل هو قضية الدين والدولة؟

المخططون... الخطاب التخطيطي في إسرائيل إلى أين؟

الروس في إسرائيل

اسم الكتاب: «روس في إسرائيل- براغماتية ثقافية مهاجرة»
تحرير: يوليا ليرنر ورفكا بلداحي
إصدار: منشورات «هكيبوتس همئوحاد»- تل أبيب و«معهد فان لير»- القدس، ٢٠١٣

على الرغم من مرور ما يزيد عن عشرين عاما على موجة الهجرة الكبيرة التي وصل في نطاقها إلى إسرائيل قرابة مليون مهاجر جديد من دول الاتحاد السوفياتي السابق، إلا أن مفاهيم وأنماط تفكير وحياة أعضاء هذه المجموعة المهاجرة الناطقة بالروسية، ما زالت تبدو أشبه بلغز غير مفهوم في نظر الكثيرين من أفراد المجتمع الإسرائيلي القديم.

ويسعى هذا الكتاب، الذي يحتوي على مجموعة مقالات ذكر في تقديم الناشر أنها جاءت ثمرة عملية بحثية طويلة استغرقت أكثر من عشر سنوات، إلى تفكيك رموز هذا اللغز والغموض الذي يلف مجتمع الناطقين بالروسية، أو ما يوصف أحيانا بـ «الغيتو الروسي» في إسرائيل، وذلك من خلال فهم وتحليل التنوع الثقافي لأفراد هذا المجتمع، عبر إسماع صوت مختلف المجموعات والشرائح التي يتكون منها (مثقفون، قدماء الحرب العالمية الثانية، آباء وأزواج شابة، طلبة جامعيون، مثليو الجنس، شبيبة، فنانون وغير ذلك).

وعلى الرغم من هذا التنوع الهائل الذي يسم مجتمع «المهاجرين الروس» في إسرائيل واختلاف وتباين أصوات أفراد ناطقين بذات اللغة (الروسية)، إلا أن محرري الكتاب والباحثين الذين شاركوا في كتابة المقالات التي يحتويها بين دفتيه «يتحدثون عن ثقافة الناطقين بالروسية في إسرائيل كما لو أنها ثقافة إسرائيلية» بمعنى «ثقافة يتم إنتاجها في إسرائيل» داخل الثقافة الإسرائيلية، والدليل على ذلك، وفقما يورده هؤلاء الباحثون، هو أن «النموذج القومي الإسرائيلي، والمنظومات الرمزية والأيديولوجية- السياسية الناظمة للحيز الثقافي في إسرائيل، كلها يتجلى حضورها وتأثيرها في ما يحدث داخل المجموعة الناطقة بالروسية، بل إنها تصوغ أيضا الديناميكية الحاصلة داخل هذه المجموعة ذاتها». في الوقت ذاته، فإن خلاصات بحث الكتاب، لا تلغي ولا تغفل في المقابل تأثير المهاجرين الروس في ما يحدث في إسرائيل عموما، حيث أكد المؤلفون في هذا السياق على أنه: لم يعد من الممكن أيضا فهم ما يحدث اليوم في المجتمع الإسرائيلي برمته من دون وجهات النظر «الروسية».

تقويم «مؤتمر هرتسليا ٢٠١٣»

«الوضع القائم» في المناطق الفلسطينية لم يعد قابلاً للحياة!

استمرار المواقف السلبية الإسرائيلية في ظل بيئة إقليمية حافلة بالأزمات يمكن أن يعرض مستقبل الدولة للخطر

إسرائيل: جبهات متعددة مرشحة للانفجار.

تعريف: نقدم هنا ترجمة لورقة «تقويم مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي- ٢٠١٣» الذي عقد خلال الفترة بين ١١ و١٤ آذار الحالي:

ظلت إسرائيل، في هذا العام أيضا، واقفة في عين العواصف العالمية والإقليمية التي ما زالت تصوغ وتؤثر بشكل كبير على بيئتها الإستراتيجية، هذا في الوقت الذي انصب فيه جل اهتمام وانشغال المؤسسة السياسية الإسرائيلية، توطئة لانتخابات الكنيست (التي جرت في الثاني والعشرين من كانون الثاني الماضي)، على مواضيع ومسائل مدنية وإصلاحات اقتصادية حيوية.

صحيح أن السجال الداخلي في إسرائيل يعتبر حيويا من أجل ضمان المناعة القومية المستقبلية للدولة، غير أنه لا يجوز لهذا الجدل المدني- الاجتماعي أن يحل مكان إدارة سجال جاد حول أجندة إسرائيل الإقليمية والدولية وإستراتيجيا الأمن القومي الإسرائيلي الشامل.

في الوقت ذاته فإن الاتجاهات المرتسمة للعام القريب ما انفكت تعزز التقويم القاتم الذي عرضناه في العام الماضي.

ففي هذا العام (٢٠١٣) أيضا تجد إسرائيل نفسها معزولة أكثر فأكثر.

وهناك مؤشرات ودلائل متزايدة على نقاط تحول إستراتيجية يمكن لكل واحدة منها أن تؤثر وأن تؤدي إلى ثلاث سيرورات مهمة ستستمر في العام القريب أيضا في صوغ البيئة الإستراتيجية لإسرائيل، وهي:

الهزة السياسية- الاجتماعية التي تعصف بالشرق الأوسط وما ينجم عنها من صعود للإسلام السياسي في المنطقة.

استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية.

السيرورة العالمية المتمثلة في تعظيم الشأن المدني.

على صعيد التغيرات العالمية

إذا ما تفحصنا المعايير الاقتصادية وأخذنا في الوقت ذاته في الحسبان السيرورات السياسية العالمية، فسوف نلاحظ أن آثار وانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، حتى وإن لم تتعمق في العام القريب، ستكون ملموسة جداً.

الأزمة الاقتصادية العالمية ستؤثر على إسرائيل بما يتعدى انعكاساتها الاقتصادية المباشرة على الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك لأنها تترك تأثيراً كبيرا على موازين القوى العالمية وعلى سياسة القوى العظمى في الشرق الأوسط:

فالولايات المتحدة مستمرة في الانشغال بنفسها أكثر فأكثر، مدركة أن فرصة النجاح في الشرق الأوسط ضئيلة، ومن هنا فهي تحول اهتمامها الإستراتيجي نحو آسيا.

أوروبا منهمكة في محاولة استعادة استقرار اقتصادها، فيما تبدو مؤسسات الاتحاد الأوروبي عاجزة عن أي نشاط في الساحتين الدولية والإقليمية.

الصين تبدي اهتماما متزايدا بالشرق الأوسط لكنها تنأى بنفسها عن أي تدخل حقيقي.

روسيا، تبدي اهتماما وتدخلا متزايدين في الشرق الأوسط، لكن ذلك موجه بشكل خاص نحو الساحة السورية.

على صعيد الشرق الأوسط

تؤدي الثورات التي يمر بها الشرق الأوسط إلى زعزعة النظام الإقليمي الذي أوجدته معاهدة سايكس- بيكو منذ ما يقارب مئة عام، مما يؤدي إلى انهيار العديد من أنظمة الحكم العربية في المنطقة. فحكومات دول الشرق الأوسط العربية عاجزة عن معالجة الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية المتفاقمة، والتي تغذي في حد ذاتها حالة انعدام الاستقرار السياسي والتآمر والعنف، وتفسح المجال أمام دخول شبكات إرهابية وإجرامية دولية، وخاصة إلى دول كمصر وسورية والعراق. وهكذا فإن الهزة الإقليمية باتت تحول عددا من الدول القومية إلى كيانات جوفاء لا تمتلك سيادة فعلية على مناطق واسعة داخل أراضيها.

إن انهيار الأنظمة العربية في الشرق الأوسط يخلق بيئة إستراتجية إقليمية مضطربة ومتقلبة، تنطوي على مستوى عال من انعدام الوضوح في عدد من بؤر التوتر والنزاع الإستراتيجية.

وتعتبر سورية البؤرة الإستراتيجية الأكثر أهمية وخطورة في هذه الآونة، إذ أن الحرب الأهلية المحتدمة في هذا البلد تشكل التحدي الأمني والسياسي والإنساني الأكبر لمواطنيه ولكل دول الجوار ومن ضمنها إسرائيل. إن تفكك سورية المحتمل إلى كيانات طائفية وتقسيمها إلى مناطق نفوذ إقليمية، ستكون لهما إسقاطات مباشرة على الوحدة والسلامة الإقليمية لكل من لبنان والعراق.. والمنطقة التي كانت توصف في الماضي بـ «الهلال الخصيب» أخذت تتحول إلى هلال مضطرب جداً. لقد تحولت سورية، التي تشكل واحدة من أكبر ترسانات الأسلحة غير التقليدية في المنطقة، إلى ساحة قتال بين ميليشيات مسلحة ومنظمات إرهابية تسعى للسيطرة على مستودعات الأسلحة السورية. ومن ناحية عملية فإن هذه الميليشيات والمنظمات ما هي إلا أذرع لقوى إقليمية متصارعة (إيران، السعودية وقطر)، تسعى إلى توطيد نفوذها وسيطرتها في سورية. وفي ظل ازدياد احتمال تفكك سورية، نجد أن دول الغرب وشركاءها الإقليميين، خاصة تركيا والأردن وإسرائيل، تحاول التنسيق فيما بينها من أجل منع فقدان السيطرة على الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة الموجودة في حوزة سورية.

إلى ذلك فإن الأزمة التي تجتاح الدول العربية القومية، أدت إلى زعزعة ميزان الاستقرار الإقليمي. وعلى الرغم من أن الأزمة السورية تسببت بضرر إستراتيجي لإيران، إلا أنها لم تنل من تطلع إيران نحو الهيمنة، كما أن العقوبات الدولية المفروضة عليها لم تؤثر، حتى الآن، على نواياها في المجال النووي. صحيح أن مساعي طهران للتقارب مع الدول العربية السنية لم تتكلل بالنجاح، إلا أنه لم يتشكل بعد محور سني موحد قادر على احتواء إيران وأتباعها.

مصر: تشهد مصر، التي فقدت معظم مصادر مدخولاتها، أزمة اقتصادية خانقة لا تلوح نهايتها في الأفق المنظور. فالسياحة الوافدة إلى مصر، والتي شكلت مصدر دخل قوميا مهما، لم تعد قائمة تقريباً، كذلك تقلص بشكل كبير تصدير الأيدي العاملة التي كانت تدر في الماضي أموالاً طائلة على احتياطي مصر من العملات الأجنبية، وحتى الغاز الطبيعي باتت مصر مضطرة إلى استيراده بعدما كانت من الدول المصدرة له، فضلاً عن ذلك فإن الركود الاقتصادي في أوروبا يمكن أن يقلص مدخولات مصر من قناة السويس، هذا بالإضافة إلى هبوط احتياطي العملات الأجنبية إلى ما تحت الخط الأحمر، وتجاوز العجز في الميزانية القومية خط الـ ١٣٪. زد على ذلك أن الاتفاقية التي أبرمتها الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة ٥ مليارات دولار، ما زالت معطلة التنفيذ نظراً لعدم قدرة الحكومة على الالتزام بشروط القرض والتي تتطلب إجراء إصلاحات اقتصادية مؤلمة.

خلاصة القول، فإن مصر، وبصرف النظر عن صراعات القوى الداخلية، تقترب من حافة الإفلاس والجوع (عدد سكان مصر يزداد بحوالي مليون نسمة كل تسعة أشهر)، ومن هنا فإن الأزمة الاقتصادية الحادة والمتفاقمة التي يمر بها هذا البلد، من شأنها فقط أن تؤجج الغليان المدني الداخلي وأن تبعد أكثر إمكانية استعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

الأردن: يشهد الأردن أيضاً أزمة اقتصادية تتجلى في البطالة الآخذة في التفاقم، وازدياد الأعباء الاقتصادية والمدنية الناتجة أيضاً عن الارتفاع في أعداد اللاجئين السوريين. ويجد الأردن نفسه في خضم وضعية مستمرة من انعدام الهدوء والاستقرار المدني، والتي يمكن أن تؤثر في القريب على مستقبله وصورته كدولة.

إسرائيل: الوضع السياسي والأمني

إن منع تحول إيران إلى قوة نووية يشكل مصلحة إسرائيلية حيوية من الدرجة الأولى، غير أن البديل الأفضل يتمثل في مواجهة دولية بقيادة أميركية. وعموماً فإنه لا يجوز السماح بأن تشكل إيران كدولة نووية أو تفهم على أنها تشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل، ومن هنا ينبغي إعادة النظر في رسائل الهلع (القيامية) التي تصدر عن إسرائيل. إن تراجع التدخل الأميركي في الشرق الأوسط والوضعية الإشكالية في العلاقات الإسرائيلية-الأوروبية، يعززان العزلة الإستراتيجية التي تعاني منها إسرائيل. لذا، يتعين على الحكومة الإسرائيلية الجديدة الحرص على تعميق شبكة العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية وإزالة آثار الصورة السيئة التي خلفتها الحكومة السابقة في أوروبا والولايات المتحدة، ولا يجوز بأية حال لحكومة إسرائيل الجديدة تكرار الفشل الدبلوماسي المدوي الذي منيت به الحكومة السابقة.

ويتحول الشرق الأوسط أكثر فأكثر إلى معقل إسلامي سياسي راديكالي، مما يضع حداً للتوقعات والآمال في تطبيع العلاقات بين إسرائيل والعرب.

كذلك فإن العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين ما زالت متعثرة، وهذا الواقع لا يمكن أن يتغير من دون القيام بخطوات واقعية على الأرض وحول مائدة المفاوضات.

وتبين لنا الهزة السياسية والاجتماعية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط أن التغييرات الممكنة في المنطقة لا تكون دائماً متوقعة، وأن وتيرة التغيير يمكن أن تكون أسرع بما لا يقاس من قدرة إسرائيل على الاستعداد لمواجهة الوضع المتغير.

لقد شهد ميزان الأمن الإسرائيلي الشامل نوعاً من التحسن منذ اندلاع الاضطرابات التي تجتاح دول المنطقة، وذلك أولاً في ضوء أن احتمال وقوع حرب تقليدية شاملة بين إسرائيل وإحدى الدول المجاورة بات أقرب إلى الصفر في المدى المنظور. وثانياً، لأن النظام الإيراني، العدو اللدود لإسرائيل، تلقى ضربات إستراتيجية قوية خلال العام الأخير، وهذا ما يتجلى في الانهيار والتفكك المحتمل للنظام السوري، مما يفقد إيران معقلاً إستراتيجياً مركزياً في المنطقة. وطالما بقي نظام العقوبات المفروض على إيران- والذي ألحق ضرراً باقتصادها- قائماً ومتصاعداً، وظل التهديد الإسرائيلي والأميركي، المباشر أو الضمني، باستخدام القوة لمنع امتلاك إيران القدرة العسكرية النووية، تهديداً موثوقاً وأميناً، فإن احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي والتحول إلى قوة عسكرية نووية، سيبقى احتمالا ضئيلا.

على الرغم من ذلك فقد خلقت الهزة في الشرق الأوسط وما تبعها من تغيير في ميزان القوى العالمي والمصالح العالمية، تحديات إستراتيجية جديدة أمام إسرائيل. فالبيئة الإستراتيجية المباشرة المحيطة بإسرائيل، لم تعد مستقرة، وهي تقف، إلى هذا الحد أو ذاك، في ظل صعود سياسة إسلامية متطرفة. وفي ظل هذه البيئة الإشكالية التي يسودها الاضطراب والعنف والتطرف واللااستقرار، فإن مستقبل المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) سيغدو حاسماً أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لإسرائيل. فـ «الستاتوس كو- الوضع القائم» في المناطق الفلسطينية لم يعد قابلاً للحياة، وهو بالقطع ليس وضعاً أبدياً. إن استمرار الجمود المهيمن على العملية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية، جنباً إلى جنب مع تناقص ونضوب الموارد المالية للسلطة الفلسطينية، سيؤديان إما إلى اندلاع انتفاضة شعبية فلسطينية جديدة، تتخللها أعمال عنف متفرقة، أو إلى تمهيد الأرضية لسيطرة حركة «حماس» على الضفة الغربية، مما سيحول الأراضي الفلسطينية إلى كيان معاد للغرب وإسرائيل. وهذان التطوران المحتملان لا يصبان في صالح إسرائيل، ولا في صالح جارتها الشرقية، الأردن.

فضلاً عن ذلك فإن الطريق المسدودة يمكن أن تؤدي إلى ازدياد التأييد الدولي، والفلسطيني، لفكرة حل «الدولة الواحدة» الذي يقوّض الكيان الصهيوني، ولا بد من التأكيد هنا أن حل «الدولتين» ليس قدراً أزلياً أو مسألة بدهية مفروغ منها.

هناك بديل: لقد برهن تدخل إسرائيل، بالتنسيق مع قوى دولية وإقليمية، في الموضوع السوري، وكذلك الميكانيزم الذي أدى إلى التسوية التي تم التوصل إليها في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة، على أنه ربما يكون هناك مسار بديل. فثمة دلائل جلية على أن إسرائيل تصرفت حيال الأزمة السورية بصورة إبداعية من خلال التعاون مع شركاء دوليين وإقليميين. ولا شك في أن إسرائيل قادرة على استغلال مواردها من أجل العمل بصورة بناءة في صوغ وتشكيل البيئة الإقليمية، ومن هنا يتعين على الحكومة الإسرائيلية الجديدة تبني هذا النموذج حيال الفلسطينيين أيضاً. وتحتاج القيادة الفلسطينية، من جهتها، إلى دعم سياسي فعال من جانب الزعامة السنية الإقليمية، وذلك من أجل كسر حالة الجمود.

وقد برهنت الأطراف التي تدخلت لإنهاء الأزمة في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة، على التغيير الذي طرأ على المحور السني في المنطقة، والذي تُعزى له أهمية مباشرة أو غير مباشرة من ناحية إسرائيل، فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن الإقليمي. وقد دلت التحركات الدبلوماسية التي جرت حول العملية الإسرائيلية في غزة وحول الأزمة السورية، على وجود تعاون وتنسيق متزايدين بين كل من الولايات المتحدة ومصر وتركيا والأردن ودول الخليج. بيد أن ما يبدو ككتلة أو معسكر في طور التشكيل، لا يمكن اعتباره إطاراً موحداً ومثالياً، وإنما هو إطار هش لا يعول عليه في خلق «شرق أوسط جديد» مزدهر، أو في دفع تطبيع إسرائيل في الشرق الأوسط المتشكل. مع ذلك فإن وجود مصالح مشتركة يمكن أن يمهد الأرضية لصفقة شاملة واسعة- أشبه بـ Grand Bargain- تنخرط فيها الولايات المتحدة وأوروبا ودول الشرق الأوسط السنية وإسرائيل.

لذا، يتعين على الولايات المتحدة العمل، بمساعدة دول أوروبا، على تقوية الائتلاف السني وخلق حوافز للتعاون مع الغرب وإسرائيل، ودعم عملية السلام والمساهمة في إحداث تغيير إقليمي براغماتي، وذلك عن طريق بلورة صفقة تؤدي بصورة مدمجة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: منع تحول إيران إلى قوة عسكرية نووية، واحتواء أطماعها في الهيمنة من خلال تقديم ضمانات إستراتيجية غربية.

ثانياً: تشجيع دول الشرق الأوسط الغنية على تخصيص موارد كافية من أجل مساعدة الدول العربية التي يشهد اقتصادها حالة تدهور، مثل مصر والأردن.

ثالثاً: التوصل إلى تفاهمات وتسويات تتيح مواجهة المخاطر الأمنية النابعة من مناطق تتسم بضعف السيطرة والحكم المركزي (سورية وشبه جزيرة سيناء).

رابعاً: دفع العملية السياسية في المسار الإسرائيلي- الفلسطيني وذلك عن طريق دفع عملية سياسية، إسرائيلية- عربية، واسعة أكثر.

خامساً: وقف تصدير الدعاية الإسلامية المتطرفة إلى دول الغرب.

إن هذا التوجه يؤكد على أن الطريق المسدودة في العملية الإسرائيلية- الفلسطينية لا تشكل وحدها التحدي الرئيس أمام الشرق الأوسط، وإنما يضع هذه العملية في سياق إقليمي رحب أكثر، وبالتالي فإن صفقة شاملة من هذا القبيل يمكن أن تتيح بلورة ائتلاف معني بالسلام، ينخرط فيه شركاء إقليميون يمكنهم المساهمة في أمن الشرق الأوسط والتمتع ببيئة إستراتيجية أكثر استقراراً.

إن بلورة صفقة شاملة للشرق الأوسط تتطلب تفكيراً استراتيجياً وفهماً شاملاً وعميقاً للمنطقة، فضلاً عن حاجتها إلى زعامة ذات مقدرة. هذا الأمر سيكون تحدياً جديراً للرئيس باراك أوباما في فترة ولايته الثانية، ربما يتيح لإدارته تحويل اهتمامها نحو آسيا.

كذلك فإن صفقة شاملة كهذه ستمكن إسرائيل ليس فقط من التقدم في عملية السلام، وإنما أيضاً من لعب دور إقليمي بناء. وفي هذا السياق يتعين على إسرائيل تطوير رؤية إستراتيجية رحبة أكثر، تتضافر فيها موارد عسكرية وسياسية.

يتعين على إسرائيل إبداء قدر أكبر من التدخل في صوغ مستقبل المنطقة وفي التعاطي مع الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط، حتى وإن جرى هذا التدخل بصورة هادئة. فضلاً عن ذلك فإن زيادة التدخل الإسرائيلي البناء في الحيز الإقليمي ستمكن إسرائيل من توطيد مكانتها ككنز إستراتيجي للولايات المتحدة، وهذا أمر حيوي في حد ذاته في وقت تتصاعد فيه الأصوات المشككة في أهمية إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

إن هذا التقدير يدعم الطرح القائل بأن المتغيرات الإقليمية والعالمية، غير الإيجابية في حد ذاتها، لا تجعل إسرائيل بالضرورة هشة أو ضعيفة من ناحية إستراتيجية.

لقد حاولت إسرائيل، منذ بداية الهزة الإقليمية قبل أكثر من عامين، الاختباء، والانكفاء على نفسها، حيال العاصفة التي اجتاحت الشرق الأوسط. غير أن استمرار هذه السلبية الإسرائيلية، في ظل بيئة إقليمية حافلة بالأزمات، يمكن أن يعرض مستقبل إسرائيل للخطر.

إن دولة إسرائيل بحاجة ماسة إلى إستراتيجيا قادرة على إحداث تغيير. ومن هنا فإن بلورة مثل هذه الإستراتيجيا ينبغي أن تكون على رأس مهمات وأولويات الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

[ترجمة: س. عياش]

مقابلة خاصة مع الباحث في «قسم السياسة والحكم» في جامعة «بن غوريون» وفي «معهد فان لير»

الدكتور يونتان مندل لـ «المشهد الإسرائيلي»: الخطابان الصهيوني والعسكري لدى جميع الأحزاب المشاركة في الحكومة الجديدة متشابهان جدا!

كتب بلال ضاهر:

يصل إلى إسرائيل، غدا الأربعاء، الرئيس الأميركي باراك أوباما، في زيارة تشمل الأراضي الفلسطينية.

ومن بين القضايا التي سيبحثها أوباما تحريك العملية السياسية والمفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل، إلى جانب الموضوع النووي الإيراني، والأوضاع في سورية.

لكن في هذه الأثناء بدأت، أمس، ولاية الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو.

وتبين من الاتفاقيات الائتلافية التي وقعت عليها كتلة «الليكود بيتنا»، أن الاتفاق مع حزب «الحركة»، برئاسة تسيبي ليفني، تناول بتوسع موضوع العملية السياسية، بينما كان هذا الموضوع هامشيا جدا في الاتفاق الائتلافي مع حزب «يوجد مستقبل»، برئاسة يائير لبيد، ولم يتم ذكر هذه العملية ولا حتى بكلمة واحدة في الاتفاق مع حزب اليمين المتطرف «البيت اليهودي»، برئاسة نفتالي بينيت.

وقال الباحث في «قسم السياسة والحكم» في جامعة «بن غوريون» في النقب وفي «معهد فان لير» في القدس، الدكتور يونتان مندل، لـ «المشهد الإسرائيلي» إن هذه الاتفاقيات الائتلافية وإبرامها بهذا الشكل، يعني أن «نتنياهو هو بطل الأعمال البهلوانية. ومن أجل أن نفهم ما الذي يريده حقا، علينا أن ننظر إلى الأرقام الماثلة خلف الاتفاقيات الائتلافية. وفيما يتعلق بالاتفاق مع تسيبي ليفني، التي لديها ٦ نواب، فإنه بالإمكان تشكيل الحكومة بدونها أيضا. فالحكومة تضم الآن ٦٨ نائبا. ونتنياهو يدرك أنه إذا أراد التنازل عن بند في الاتفاقيات الائتلافية فإن هذا هو البند الذي يصر عليه حزب 'الحركة' والذي يتعلق بالعملية السياسية. وهذا البند يكاد يكون غائبا عن حملة لبيد وبينيت الانتخابية. وحقيقة أن هذا البند لم يجد مكانا له خلال المفاوضات الائتلافية بين نتنياهو وبينيت تقول كل شيء. وعمليا، فإن نتنياهو يحاول تطويق نفسه كي لا يجري مفاوضات مع الفلسطينيين، ولكي يقول لاحقا 'لست أنا الذي لا يريد إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، وإنما هذا مستحيل'. وحتى لو كان لدى ليفني ٢٠ أو ٣٠ نائبا، فهذه لن تكون أنباء سارة بالنسبة للفلسطينيين. لأن رؤية ليفني لا تختلف كثيرا عن رؤية نتنياهو ولبيد وبينيت، ومفادها أنه ستكون هناك دولة ونصف دولة. إسرائيل ستكون الدولة، وفلسطين نصف دولة بدون جيش وحدود وحق عودة والقدس الشرقية. ومن هذه الناحية فإنه ربما أفضل للفلسطينيين ألا تكون هناك مفاوضات».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: هذا يعني أنه على الرغم من الاختلاف في الاتفاقيات الائتلافية بشأن عملية السلام، إلا أنه في الواقع لا توجد اختلافات سياسية ذات معنى بين عناصر الائتلاف الحكومي في إسرائيل؟

مندل: «نعم. هذا صحيح. والفروق بينها تجميلية وحسب. والجميع متفقون على أنه في حال قيام دولة فلسطينية فإنهم يرفضون عودة أي لاجئ إلى إسرائيل، وليفني فخورة جدا بموقفها هذا. وهناك إجماع على التوصل إلى اتفاق [بشروط إسرائيلية] من دون مصالحة بين الجانبين، ومن دون الاعتراف بالجرائم التي ارتكبت بحق الفلسطينيين. والجميع يوافقون على الحفاظ على المستوطنات. وهم متفقون أيضا على دولة فلسطينية بدون جيش وبدون القدس الشرقية. ومن الناحية الفعلية فإن الخطوط الحمراء والخطاب الصهيوني والخطاب العسكري لدى جميع الأحزاب المشاركة في هذه الحكومة الجديدة متشابهة جدا. وحقيقة هي أن الناخبين ترددوا لمن يصوتون في الانتخابات الأخيرة، وهل يصوتون لليفني أم نتنياهو أم لبيد أم بينيت. ولا توجد هنا طريقان، إما يمين أو يسار، أو طريق تؤيد السلام أو تعارضه، أو مع الاستيطان أو ضده. لم تكن خيارات كهذه أمام الناخب الذي صوت لهذه الأحزاب الأربعة. بل كان التصويت لصالح أشخاص، نتنياهو أو لبيد أو بينيت. أقصد القول إن الانتخابات الأخيرة كانت خالية من الأيديولوجيا».

(*) هل انتهت برأيك احتمالات التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين في أعقاب الانتخابات العامة الأخيرة؟

مندل: «هذا سؤال صعب جدا. عندما انتخب الإسرائيليون مناحيم بيغن لم يتوقعوا أنه سيعيد سيناء إلى مصر. والسؤال هنا هو ما إذا كنا نريد الاتفاق الذي يريده بينيت ولبيد ونتنياهو؟، أي اتفاقًا لا يشمل تسويات لقضايا الحل الدائم، ولا يتحدث عن مصالحة بين الشعبين ولا يتحمل فيه الإسرائيليون المسؤولية عن النكبة الفلسطينية. هل اتفاق كهذا سيقود إلى سلام؟ هناك اتفاقيات أدت إلى حروب وليس إلى سلام».

(*) هناك تقارير تظهر أن أوباما نفض يديه من الموضوع السياسي واستئناف المفاوضات، في هذه المرحلة على الأقل، وأنه يقول إن حكومة إسرائيل ليست ناضجة الآن لاستئناف المفاوضات و«تقديم تنازلات للفلسطينيين»، ولذلك فإنه لا جدوى من ممارسة ضغوط عليها. ما رأيك؟

مندل: «أعتقد أن قلب أوباما بعيد عن فمه. وأعتقد أيضا أن أوباما يعرف تماما أنه يوجد احتلال وأن إسرائيل تنتهك القانون الدولي. ومن جهة ثانية فإنه يدرك أن اللوبي الداعم لإسرائيل في الولايات المتحدة قوي جدا. وعلى الرغم من أن أوباما أصبح الآن في ولايته الرئاسية الثانية، وعلى الرغم من أنه زعيم أكثر راديكالية من سلفه جورج بوش، إلا أنه يعرف أنه يصعب عليه كثيرا ممارسة ضغوط على إسرائيل. ولذلك فإني أعتقد أنه كان يريد أن يتقدم أكثر في العملية السياسية ولكنه لا يتمكن من القيام بذلك، وبدلا من هذا يقول إن هدف زيارته هو التعبير عن تضامنه مع إسرائيل، وهذا، برأيي، نوع من الغباء السياسي، وانعدام حساسية سياسية أن يأتي للتضامن مع أكبر دولة عظمى عسكرية في الشرق الأوسط. إن من يحتاج إلى التضامن هو الشعب الفلسطيني وليس الجمهور في إسرائيل. وأنا خائب الأمل من التصريحات التي أدلى بها حتى الآن. وآمل أني مخطئ، وأنه لا تزال لديه الأدوات كي يقول لإسرائيل إن عليها أن تستأنف المفاوضات والتوصل إلى اتفاق وأن الولايات المتحدة ستمارس ضغوطا عليها من أجل تنفيذ ذلك. لكني أعتقد أنه بسبب طبيعة الحكومة اليمينية في إسرائيل، وبسبب الانقسام في الساحة الفلسطينية بين فتح وحماس، فإن أوباما لن يمارس ضغوطا، وهذا نابع أيضًا من ضعف وانعدام قدرة على الضغط على إسرائيل».

البيت الأبيض يخفض حجم تقليص المساعدات العسكرية لإسرائيل!

*التقليص المتوقع ١٥٥ مليون دولار بدلا من ٢٥٠ مليون دولار *التقليصات الأميركية تدخل ضمن قرار تقليص الدعم الأميركي الخارجي *وزارة المالية الإسرائيلية ستخفض حجم التقليص المقترح في ميزانية وزارة الدفاع *هذه الميزانية لم تقلص منذ ١٢ عاما*

منظومة «القبة الحديدية»- ميزانية الدعم الأميركية لها لن تتأثر من تقليص حجم المساعدات المخصصة لإسرائيل!

كانت إسرائيل قد أعربت عن قلقها لدى صدور القرار الأميركي بإجراء تقليص في المساعدات الأميركية للخارج، في إطار تقليص الميزانية الأميركية العامة، وجرى الحديث بداية في إسرائيل عن أن الدعم سيتراجع بنحو ٧٥٠ مليون دولار، من أصل ٣ر١ مليار دولار، كان من المفترض أن تحصل عليها إسرائيل في العام الجاري- ٢٠١٣.

وتحصل إسرائيل على دعم أميركي عسكري سنوي ثابت بقيمة ٣ مليارات دولار، بموجب اتفاق ينتهي مفعوله في العام ٢٠١٨، لكن في العامين الأخيرين حصلت إسرائيل على دعم إضافي، من بينه ٢١٠ ملايين دولار لدعم مشروع تطوير منظومة الصواريخ «الدفاعية»، التي يطلق عليها اسم «القبة الحديدية»، إضافة إلى ٢٩٠ مليون دولار لدعم تطوير مشروع الصاروخ الإسرائيلي «حيتس».

وتوقعت إسرائيل أن يتم تقليص الدعم العسكري الثابت لهذا العام بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، وتجميد الدعم الاضافي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. وقالت مصادر إسرائيلية إن التقليص الحاصل في الميزانية العامة الأميركية وانعكاسه المتوقع على الدعم الأميركي لإسرائيل جاء في وقت تضطر فيه الحكومة الإسرائيلية إلى إجراء تقليص في ميزانيتها لهذا العام، ومن المفروض أن يطال ميزانية وزارة الدفاع ببضع مئات ملايين الدولارات، من أصل أكثر من ١٦ مليار دولار.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن الرئيس الأميركي باراك أوباما قرر منح استثناء للدعم الأميركي العسكري السنوي لإسرائيل، بحيث سيكون التقليص بنسبة ٥٪ بدلا من ٨٪ كما هو القرار بالنسبة لكل الدعم الخارجي الأميركي، ما يعني أنه بدلا من خصم ٢٥٠ مليون دولار، فسيتم خصم ١٥٥ مليون دولار، ليرسو الدعم لإسرائيل لهذا العام عند نحو ٣ مليارات دولار، من بينها ٢ر٤ مليار ستكون على شكل تمويل صفقات معدات وقطع غيار ودعم للمشاريع التطويرية في الصناعات الحربية، و٦٠٠ مليون دولار نقدا.

وبحسب المصادر الإسرائيلية، فإن مسؤولين كبارا في إدارة أوباما أبلغوا وزير المالية يوفال شتاينيتس، الذي ترك منصبه، في الأسبوع الماضي بهذا الأمر، وكان التوجه أن لا يتم الاعلان عن القرار، إلا حينما يصل أوباما إلى إسرائيل يوم غد الأربعاء ليعلن عن الموضوع شخصيا، إلا أن الأمر تسرّب فورا إلى إسرائيل.

وعلى ضوء الوضع الحاصل، فإن وزارة المالية الإسرائيلية ستوصي في ميزانية العام الجاري بخفض حجم التقليص المطلوب في ميزانية وزارة الدفاع، إذ كان من المخطط تقليص ما بين ٤ مليارات إلى ٥ مليارات شيكل، أي ما يعادل ١ر٠٨ مليار إلى ١ر٣٥ مليار دولار، من أصل أكثر من ١٦ مليار دولار، هي ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية، قبل الإضافات التي تحصل عليها سنويا، خلال كل عام، وتفوق مليار دولار.

وبحسب ما قالته مصادر في وزارة المالية لوسائل إعلام محلية فإن عرض التقليص لم يعد «واقعيا»، ولذا فإن على الوزارة أن تأخذ بالحسبان التقليص في المساعدات الأميركية المخططة من قبل.

وتكثر المطالبات في الأوساط السياسية والاقتصادية بإجراء تقليص في ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية، أسوة بالتقليصات التي ستشهدها كل الوزارات، ولكن التقليص المقترح في إسرائيل لا يتعلق إطلاقا بالتجهيزات العسكرية، وكل ما يتعلق بالجاهزية والقوة العسكرية، وإنما أساسا بتقليص الامتيازات التي يحصل عليها الضباط، وتقليص في رواتب الجيش النظامي، والاضافات التي يحصل عليها الجنود والضباط، ولجم الضمانات التقاعدية، والرواتب التقاعدية، ورفع سن التقاعد في الجيش.

وفي كل عام تظهر المطالبات بتقليص وزارة الدفاع، إلا أنه منذ العام ٢٠٠٠، لم يتم اجراء أي تقليص حقيقي في الميزانية الأمنية، بل على العكس، فهي في زيادة مستمرة، وازدادت ميزانية وزارة الدفاع السنوية منذ العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٢ بأكثر من ١٢٪، وهذا عدا الإضافات السنوية التي لا تدخل في صلب الميزانية، ما يعني أن الميزانية الفعلية ارتفعت في السنوات الست الماضية بما بين ١٨٪ إلى ٢٠٪.

الحكومة الجديدة تسارع في إعداد ميزانيتي العامين الجاري والمقبل

*وزير المالية الجديد يائير لبيد سيقف أمام تحدي التقليصات التي يطالب بها *ستانلي فيشر يحذر من توسيع إطار الميزانية وزيادة العجز *النمو في العام ٢٠١٢ ارتفع بنسبة ١ر٣٪ ونمو الشهر الأول من العام الجاري ٢ر٥٪*

يبدأ وزير المالية الجديد يائير لبيد اليوم الثلاثاء مهامه في منصبه، وسيقف فورا أمام تحديات ميزانية العام الجاري- ٢٠١٣، ومطالبة كبار مسؤولي الوزارة بإقرار ميزانية العام المقبل- ٢٠١٤ سوية مع ٢٠١٣، إلا أن الأمر لم يحسم بعد، رغم حماسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لهذا النمط، الذي واجه انتقادات شديدة في أوساط الخبراء الاقتصاديين، الذين يؤكدون أن حالة التقلبات الشديدة في الاقتصاد العالمي، وانعكاسها على الاقتصاد المحلي، لا تفسح المجال أمام رؤية بعيدة المدى لتخطيط استراتيجي لميزانيات مقبلة.

ويحمل لبيد أجندة علمانية خاصة به، إضافة إلى توجهات اقتصادية صقرية، رغم ادعائه بأنه يمثل الشرائح الوسطى في إسرائيل، وهو يطالب جهارا بتقليص ميزانيات بقيمة مئات ملايين الدولارات تصرف على المعاهد الدينية للمتدينين المتزمتين «الحريديم» وعلى طلاب ورواد تلك المعاهد، لكونهم يمتنعون عن الانخراط في الخدمة العسكرية الالزامية من منطلقات دينية، رغم توجهاتهم السياسية اليمينية.

وليس واضحا، ما إذا سيتجاوب رئيس الحكومة مع طلبات لبيد فورا، وبالحجم الذي يطالب به، كون الأمر سيفجر الأوضاع مع جمهور الحريديم وزعاماتهم الروحية والسياسية.

وبات واضحا ان ميزانيتي العامين الجاري والمقبل ستتضمنان تقليصات كبيرة، وفرض اجراءات تقشفية، ستطال بشكل مباشر الشرائح الضعيفة، خاصة لدى الحديث عن تقليص حاد بقيمة ٨٠٠ مليون دولار في مخصصات الأولاد التي تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي لكل عائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما، وهذا أيضا أمر سيؤثر سلبا على عائلات الحريديم كثيرة الاولاد، والعائلات العربية. وحذر محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر رئيس الحكومة من أن يتجاوب مع مطالبات حزبية تدفع في اتجاه توسيع إطار الميزانية العامة، وقال إن هذا الأمر قد يؤدي إلى أخطار اقتصادية وبشكل خاص زيادة العجز في الميزانية العامة.

ودعا فيشر الحكومة إلى بلورة ميزانية فيها قرارات صعبة، في إشارة إلى التقليصات الحادة، وعدم تأجيل حلول للأزمات الاقتصادية الناشئة، وادعى قائلا بأن الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد جيد، ولكن الميزانية ليست جيدة، في إشارة إلى ميزانية العام الماضي- ٢٠١٢، التي سجلت ذروة في العجز مقارنة مع السنوات الأخيرة.

وفي المقابل، قال وزير المالية الذي انهى مهامه اليوم، يوفال شتاينيتس، إنه على الرغم من العجز في الميزانية العامة في العام الماضي، فإن الدين العام تراجع في العام الماضي، قياسا بالناتج العام، فقد انخفض الدين من ٧٤ر١٪ من حجم الناتج في العام ٢٠١١ إلى نسبة ٧٣ر٢٪ في العام ٢٠١٢، في حين أن هدفا سابقا وضعته الحكومة الإسرائيلية يقضي بالوصول إلى نسبة ٦٠٪ بين العامين ٢٠١٥ و٢٠١٨.

معدلات النمو

وأعلن مكتب الإحصاء المركزي أنه وفق معطياته المعدلة، فإن النمو الاقتصادي في العام الماضي- ٢٠١٢ بلغ ١ر٣٪ مقابل ٦ر٤٪ في العام قبل الماضي- ٢٠١١، و٥٪ في العام ٢٠١٠، بينما مستوى المعيشة في إسرائيل ارتفع في العام الماضي بنسبة ٢ر١٪، مقابل ٢ر٧٪ في العام ٢٠١١، و١ر٣٪ في العام ٢٠١٠.

ويقول هذا المكتب إن التباطؤ في وتيرة النمو نابع أساسا من تراجع بنسبة ٧ر٥٪ في استهلاك وشراء الحاجيات الحياتية، والتراجع الأكبر كان في شراء السيارات الذي بلغ في العام الماضي نسبة ١٠٪ مقارنة مع ما كان في العام ٢٠١١.

وقال المكتب إن التباطؤ الاقتصادي انعكس في الارتفاع الحاد في العجز في الميزانية العامة، إذ بلغ ٧ر٤٪ من الناتج العام، وليس ٢ر٤٪ كما أعلن سابقا، ما يعني أكثر من ١١ مليار دولار، وما رفع من حجم العجز هو ارتفاع مصاريف الحكومة بنسبة ٧٪، مقابل ارتفاع بنسبة ٧ر٣٪ فقط في مداخيل الخزينة العامة من الضرائب.

وقال تقرير آخر لوزارة المالية إن مؤشرات ومعطيات الشهر الأول من العام الجاري تشير إلى استفحال التباطؤ الاقتصادي، وبحسب هذا التقرير فإن النمو الاقتصادي ارتفع في شهر كانون الثاني بنسبة ٢ر٥٪، وهي نسبة باتت أقرب إلى الركود الاقتصادي، استنادا إلى أن نسبة التكاثر السكاني في إسرائيل هي ١ر٨٪.

وأضاف تقرير الوزارة أنه باستثناء التحسن في البورصة الإسرائيلية في الشهر الأول من العام الجاري، فإن باقي المعطيات كانت سلبية تقريبا، فقد تراجعت الصادرات الإسرائيلية بنسبة ٢ر٨٪، كما تراجع بيع الخدمات للخارج بنسبة ٥ر٤٪.

وتنسب الوزارة تباطؤ النمو في الشهرين الأخيرين من العام الماضي والشهر الأول من العام الجاري، إلى العدوان الإسرائيلي «عامود السحاب» على قطاع غزة في شهر تشرين الثاني الماضي، الذي استمر عدة أيام، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية في الدول المتطورة، التي باتت تنعكس أكثر على الاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة في مجال الصادرات.

لكن في المقابل، وبحسب تقرير الوزارة ذاته هناك مؤشرات إيجابية تجاه المستقبل، فمقياس التوقعات بشأن تحسن النشاط الاقتصادي المستقبلي ارتفع في شهر كانون الثاني بنسبة ٢ر٥٪، وهذا استمرار للارتفاع في الشهرين اللذين سبقا ذلك الشهر، وبلغ الارتفاع في الأشهر الثلاثة معا نسبة ٧ر١١٪.

تراجع إسرائيل في سلم «الأفضلية السياحية» العالمي!

* التدريج العالمي يتعلق بتكلفة السياحة الترفيهية *

* إسرائيل هبطت من المرتبة ٣٦ العام ٢٠٠٩ إلى المرتبة ٤٦ العام ٢٠١١ إلى المرتبة ٥٣ العام ٢٠١٢ من أصل ١٤٠ دولة *

أظهر سلم التدريج العالمي، بشأن «جدوى السياحة» الترفيهية في العالم، استمرار تراجع إسرائيل في هذا المجال، بسبب استمرار ارتفاع التكلفة للسائح، خاصة في الفنادق، ولكن ايضا في الإقامة بشكل عام، وتسعى قطاعات سياحية إسرائيلية إلى تخفيض التكلفة، ولكنها تواجه منافسة شديدة في السياحة الترفيهية، خاصة أمام صحراء سيناء ومدينة العقبة الأردنية ومنطقتها.

ويعتمد المقياس العالمي تكلفة الفنادق السياحية، والتكلفة العامة لإقامة السائح في كل واحدة من الدول التي يشملها التقرير، وهذا يؤثر ايضا كما ظهر في تقرير السياحة عن العام الماضي حتى على السياحة الاقتصادية، التي شهدت في العام ٢٠١٢ تراجعا حادا بلغ ١٩٪ مقارنة مع العام ٢٠١٢، على الرغم من أن السياحة بشكل عام ارتفعت في العام ٢٠١٢.

وتحاول مناطق سياحية في إسرائيل خفض التكلفة، وخاصة مدينة إيلات الواقعة على خليج العقبة، فهذه المدينة التي بنت عليها إسرائيل أن تكون «درة التاج» في السياحة الإسرائيلية، بادعاء أنها مدينة ذات سياحة عصرية حتى قبل أكثر من عقدين، باتت الآن محاصرة بالسياحة الهائلة التي تتدفق على صحراء سيناء، رغم التراجع الحاصل في العامين الأخيرين بفعل التطورات في مصر، وايضا تطور السياحة بوتيرة عالية في مدينة العقبة الاردنية ومنطقتها، التي ستشهد خلال سنوات قليلة قفزة كبيرة في هذا المجال، ما يجعل السياحة الغربية، وحتى قسما من السياحة الداخلية الإسرائيلية يفضل الإقامة في هاتين المنطقتين بدلا من إيلات.

وفي الأسبوع الماضي، ظهر تقرير تلفزيوني في إسرائيل، يعرض شكوى أصحاب المرافق الترفيهية والمتاجر في إيلات، من الصفقات السياحية التي تسوقها فنادق المدينة، وهي صفقات تعتمد على تقديم كل الخدمات والوجبات (كل شيء مشمول) في الفندق، ما يجعل السياح يبقون في الفنادق وعدم شراء خدمات ترفيهية وسياحية أو التسوق خارج تلك الفنادق.

واجتازت إسرائيل في العام ٢٠٠٨ ولأول مرة حاجز الثلاثة ملايين سائح، وكانت القفزة الثانية في العام ٢٠١٠، حينما وصل عدد السياح إلى حوالي ٣ر٤ مليون سائح، وبقيت عند هذا المعدل في العامين الماضيين- ٢٠١١ و٢٠١٢- إلا أن ارتفاع التكلفة، وعدم قدرة إسرائيل على المنافسة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة أمام مصر والأردن وأيضا تركيا، يمنع من تحقيق أعداد أكبر في السياحة.

السياحة سجلت ذروة

ورغم ما أعلن عن ارتفاع التكلفة، ما يجعل عدد السياح أقل، فقد أعلنت وزارة السياحة الإسرائيلية من قبل، أن العام الماضي- ٢٠١٢- سجل ذروة جديدة في عدد السياح إلى إسرائيل، بدخول ٣ر٥ مليون سائح، أكثر تقريبا بنحو ١٠٠ ألف سائح عن العامين الأسبقين ٢٠١١ و٢٠١٠، وهذا على الرغم من تراجع أعداد السياح في أيام العدوان على قطاع غزة في شهر تشرين الثاني الماضي.

وبحسب التقارير الرسمية، فإن السياحة بشكل عام أدخلت إلى الاقتصاد الإسرائيلي العام الماضي ما لا يقل عن ٦ر٩ مليار دولار، وقالت التقارير ذاتها إن عدد السياح الذين مكثوا في إسرائيل لأكثر من ٢٤ ساعة في العام المنصرم بلغ ٢ر٩ مليون سائح، وهذا يعني ارتفاعا بنسبة ٢٪ عما كان في العام قبل الماضي- ٢٠١١.

وعلى مستوى الدول التي وصل منها السياح، واصلت الولايات المتحدة الأميركية احتلال رأس القائمة، بوصول ٦١٠ آلاف سائح، وهم يشكلون ١٨٪ من اجمالي السياح، وعلى الرغم من ذلك، فإن عدد السياح من الولايات المتحدة كان أقل بنسبة ٤٪ عن عدد السياح في العام ٢٠١١، في حين أن السياحة من روسيا سجلت ارتفاعا حادا بنسبة ٢٠٪ مقارنة مع عددهم في العام ٢٠١١، ليصل في العام الماضي نحو ٥٩٠ ألف سائح، وهم يشكلون حوالي ٥ر١٥٪ من إجمالي السياح.

وتلي الولايات المتحدة وروسيا، فرنسا التي وصل منها ٢٦١ ألف سائح، وهذا بحد ذاته يشكل تراجعًا بنسبة ٣٪ مقارنة مع عدد السياح الفرنسيين في العام ٢٠١١، كما وصل من المملكة البريطانية المتحدة ١٦٥ ألف سائح، ومن ألمانيا ١٥٩ ألف سائح.

ويتضح من التقرير أيضا الازدياد الحاد في عدد السياح ليوم واحد، إذ بلغ عددهم في العام ٢٠١٢ نحو ٦٢٥ ألف سائح، ما يعني زيادة بنسبة ١٥٪ عما كان في العام ٢٠١١، وهذه ظاهرة لم تكن إسرائيل تعرفها في سنوات ماضية، وهي تتنامى من عام إلى آخر، ولكن كما يبدو لا يوجد ارتياح كبير من هذه الظاهرة، لأنها لا تدر أموالا كثيرة على الاقتصاد الإسرائيلي، إذ أن قسما كبيرا من هؤلاء السياح يقيم في الجوار، وخاصة في صحراء سيناء.

موجز اقتصادي

التضخم المالي صفر بالمئة

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن التضخم المالي في شهر شباط سجل صفرا بالمئة، وبذلك يكون التضخم قد سجل في الشهرين الاولين من العام الجاري تراجعا بنسبة ٢ر٠٪، بينما سجل التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفاعا بنسبة ٥ر١٪، وهو ضمن المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية للتضخم المالي، ما بين ١٪ إلى ٣٪.

وكان من بين الأسعار التي سجلت ارتفاعا في الشهر الماضي، المواد الغذائية التي ارتفعت بنسبة ١ر١٪ والأثاث بنسبة مماثلة، بينما ارتفعت أسعار المواصلات بنسبة ٧ر٠٪، والصحة بنسبة ٥ر٠٪.

وتقول عدة تقارير صحافية إن الأسعار في الأيام الأخيرة، خاصة أسعار المواد الغذائية، تسجل تفاوتا هائلا بين شبكات التسوق المختلفة، بفعل المنافسة الشديدة، قبل عيد الفصح العبري، وليس واضحا كيف سيؤثر هذا على التضخم المالي في الشهر الجاري.

وتتجه الأنظار إلى قرار بنك إسرائيل المركزي بشأن الفائدة، فعلى الرغم من أن محللين يقولون إن البنك لن يخفض الفائدة، لأن التضخم في الشهر الجاري- آذار- والشهر المقبل- نيسان- من شأنه أن يسجل ارتفاعا ملحوظا بفعل موسم عيد الفصح العبري، وأيضا ارتفاع الأسعار الموسمي مع بدء موسم الربيع، فإن التقدير هو أن يلتزم محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر بما قد أعلنه قبل بضعة أسابيع أن البنك لن يجري أي تغييرات في الفائدة البنكية في شهري الأعياد العبرية سنويا، شهر في الربيع وآخر في الخريف، لأن السوق لا يشهد ثباتا في الأسعار.

ويقول الخبير الاقتصادي يانيف باغوت للصحافة الاقتصادية المحلية إن شهر شباط سيكون آخر أشهر التضخم المنخفضة، وأن إسرائيل مقبلة على وتائر تضخم أعلى من تلك التي شهدناها في الأشهر الأخيرة في نهاية العام الماضي ومطلع العام الجاري.

القوة العاملة في إسرائيل في تراجع

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن وتيرة نمو القوة العاملة ترتفع بنسبة ضعيفة، ما يجعلها تتراجع من حيث تعداد السكان، وسيكون التراجع بشكل خاص بين العلمانيين، وهو ما يقلق إسرائيل.

ويقول التقرير إن نمو القوة العاملة من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠٠٤ كان بنسبة ٢ر٦٪ لتنخفض النسبة إلى ٢٪ بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، بينما النسبة المتوقعة من العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١٤ هي ٢ر١٪، وستنخفض إلى ١ر١٪ بين العامين ٢٠١٥ و٢٠١٩، ثم ستعود للارتفاع الطفيف لاحقا حتى العام ٢٠٤٤ من ٣ر١٪ إلى ٥ر١٪ في العام ٢٠٣٤، ثم تعود النسبة إلى الانخفاض.

ويجري الحديث على من تعتبرهم الدوائر الإسرائيلية في جيل العمل من ١٥ إلى ٦٤ عاما، ويعود انخفاض النسبة الأول إلى تراجع أعداد المهاجرين إلى إسرائيل بعد العام ٢٠٠٤، وفي المقابل الارتفاع الحاد الحاصل في أعداد اليهود المتدينين المتزمتين «الحريديم» الذين لا ينخرطون في سوق العمل، وبحسب تقارير دورية فإن نسبة الرجال «الحريديم» المنخرطين في سوق العمل بلغت في هذه المرحلة في حدود ٤٠٪، وهي نسبة بعيدة جدا عن الرجال اليهود والعرب، إذ تصل النسبة بينهم إلى ما يقارب ٧٨٪.

لكن أكثر ما يقلق إسرائيل في هذا التقرير هو الانخفاض الحاد في وتيرة نمو القوة العاملة من بين العلمانيين اليهود، نظرا للتراجع الحاد في نسبة الولادات، وحسب تقديرات مكتب الإحصاء المركزي فإن وتيرة نمو القوة العاملة بين العلمانيين ستتراوح ما بين ٢ر٠٪ وحتى ٩ر٠٪.

ويقول محللون إن هذه المعطيات ستوجب وضع رؤية إستراتيجية مستقبلية لمبنى الميزانية العامة السنوية في إسرائيل، إضافة إلى وضع استراتيجيات لتحفيز الأوساط التي هي خارج سوق العمل حاليا، وتقصد المؤسسة الإسرائيلية الحريديم والنساء العربيات، لكن في حين أن الحريديم يمتنعون عن الانخراط في سوق العمل لأسبابهم الدينية، فإن النساء العربيات محرومات عمليا من فرص العمل لكونها شبه معدومة في البلدات والقرى العربية.

وزارة المالية تسعى لرفع جيل التقاعد

قالت مصادر في وزارة المالية الإسرائيلية لوسائل إعلام محلية إن الوزارة تعد مشروعا لرفع سن التقاعد في إسرائيل، ليكون متساويا للرجال والنساء بسن ٦٨ عاما، بدلا من ٦٧ للرجال و٦٢ للنساء اليوم، ما يعني أن إسرائيل تريد أن تحتل المرتبة الأولى في العالم في هذا المجال.

فحتى الآن، كانت النرويج وحدها التي فيها سن التقاعد ٦٧ عاما، بينما في الولايات المتحدة الأميركية ٦٦ عاما، وألمانيا ٦٥ عاما، وسويسرا ٦٥ عاما للرجال و٦٤ عاما للنساء، بينما اليونان لديها جيل التقاعد كما كان في إسرائيل على مر عقود، وهو ٦٥ عاما للرجال و٦٠ عاما للنساء، وفي اليابان ٦٠ عاما للجنسين، أما معدل التقاعد في دول منظمة OECD فهو ٦٤ر٤ عاما للرجال و٦٣ عاما للنساء.

والهدف من هذا القرار كما يبدو هو إبعاد المتقاعدين عن مخصصات الشيخوخة التي يحصل عليها المسنون من مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية، عدا رواتب التقاعد، لأن فرص العمل لهذا الجيل المتقدم شبه معدومة، وفق سلسلة من التقارير التي تؤكد أن العاطلين عن العمل بعد عمر ٤٠ عاما، يبدأون بمواجهة صعوبة في الانخراط في سوق العمل، وهذه الظاهرة تستفحل أكثر لدى من هم في عمر ٤٥ عاما، وأكثر من ذلك بعد عمر ٥٠ عاما، وقالت تقارير إن ١٣٪ فقط ممن هم فوق عمر ٦٠ عاما في إسرائيل منخرطون في سوق العمل.

ويبقى القرار في هذا الشأن بيد وزير المالية الجديد يائير لبيد، الذي يتبنى سياسة اقتصادية تميل إلى ضرب نظام «دولة الرفاه»، حسب ما ظهر من تقارير صحافية على مر الأيام الماضية.

ورقة جديدة حول «التحدي الحريدي»

«معهد سياسات الشعب اليهودي»: المواجهة مع الحريديم لا تقتضي مرونة أو خنوعًا منهم فقط!

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

توطئة

تحتل مسألة مستقبل المجتمع الحريدي (مجتمع المتدينين المتزمتين اليهود)، وبالأخص مسألة دمج الحريديم في المجتمع الإسرائيلي العام، حيزاً مهماً في انشغالات الزعامة السياسية في إسرائيل.

كذلك فإن هذه المسألة ذاتها تقف منذ أشهر طوال في صدارة الأجندة السياسية الإسرائيلية.

فضلاً عن ذلك، هناك أسباب وظروف اقتصادية (المشاكل والأعباء في ميزانية الدولة) وقانونية (إلغاء قانون طال المتعلق بخدمة الحريديم في الجيش الإسرائيلي من قبل المحكمة العليا) واجتماعية (الاحتجاج الاجتماعي) تعزز إمكانية بقاء هذه المسألة على جدول الأعمال، مما يقتضي من الزعامة السياسية الحسم في المواضيع الخلافية العميقة المستحكمة بين قطاعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي، والتي يمكن أن تؤدي أيضًا إلى تفجر أزمات سياسية واجتماعية ستكون مواجهتها شائكة ومعقدة.

تتناول هذه الورقة، المستندة في جانب منها إلى أبحاث ودراسات سابقة أجراها «معهد سياسات الشعب اليهودي» (التابع للوكالة اليهودية)، عدداً من المسائل المركزية الماثلة في صلب الخلاف، وتقترح بعض الخطوط العريضة لبلورة سياسة ملائمة تجاه هذه المسألة برمتها.

ومع ذلك فإن هذه الورقة لا تدعي بأنها تقترح نهج عمل إضافيا إضافة إلى ما طرح على بساط البحث بصورة رسمية أو شبه رسمية في السنوات الأخيرة (ومن ضمن ذلك الخطط المعروفة كمخطط بلسنر - عضو الكنيست يوحنان بلسنر من «كاديما»- ومخطط موشيه يعالون، ومخطط يائير لبيد، ومخطط نتنياهو - كنديل، ومخطط إليعازار شتيرن، وآخرين. وكذلك الخطط التفصيلية التي اقترحتها مؤسسات ومنظمات مختلفة، مثل «مؤسسة نئمان» و«المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»)، غير أن هذه الورقة تتميز بالذات بكونها مكثفة ومختصرة، تسعى للتركيز على المسائل الأساس التي تتطلب الحسم قبل أن تطرح خطة عمل مفصلة، وذلك لشعورنا بأن المؤسسات السياسية تميل في حالات معينة إلى طرح خطة العمل قبل أن تناقش وتبحث بصورة كافية الأهداف الكاملة لمثل هذه الخطة.

تشخيص المشكلة من وجهة نظر مجتمع الأكثرية

في ضوء النمو الديمغرافي الكبير في حجم المجتمع الحريدي، تقترب اللحظة التي سيتعين فيها على المجتمع الإسرائيلي العام الحسم في مسألة نمط العلاقات بين الأكثرية غير الحريدية وبين الأقلية الحريدية المتنامية. وبغية معرفة ما يدعو إلى الحاجة إلى نمط علاقات محدَّث، علينا في البداية تحديد ماهية التحدي في النمط القائم.

يساهم المجتمع الحريدي بالكثير في المناخ الثقافي - الاجتماعي في إسرائيل بواسطة دارسي التوراه، وهو ما يبرز من خلال نشاطات ومساعدات خيرية للأفراد والمجموعات الضعيفة. ويبدو أنه يوجد في الأوساط الحريدية اهتمام باستمرار الاندماج السياسي والتدخل في الشأن العام، وإلى درجة معينة أيضًا بالاندماج الاقتصادي الجزئي، ولكن كل ذلك يتم وسط الإحجام عن الاندماج الثقافي والاجتماعي في المجتمع الإسرائيلي العام. ضمن هذه الظروف فإن المجتمع الحريدي يضع أمام باقي المجتمع تحدياً يمثل عملياً ثلاثة تحديات منفصلة، حيث العلاقات الجدلية فيما بينها، غالباً ما تكون مضللة: الأول اقتصادي في جوهره، والثاني مدني، أما الثالث فهو تحد ثقافي.

المساهمة المنخفضة للمجتمع الحريدي في الاقتصاد: القطاع الحريدي يستنفد موارد من الدولة (كغيره من القطاعات بل وأكثر منها) ولكن مساهمته في ازدهارها الاقتصادي قليلة جداً لأسباب كثيرة، أهمها: الامتناع عن العمل لصالح التعلم في المدارس الدينية، وثقافة تأهيل لا تسمح بالاندماج في المهن التكنولوجية الحديثة المطلوبة لازدهار الدولة الاقتصادي، وصعوبة مجتمعية في الاندماج في أماكن العمل التي يوجد فيها أشخاص غير حريديم وغيرها. وتوجد لإسرائيل مصلحة واضحة في اتساع الاندماج التشغيلي للوسط الحريدي، وذلك من أجل رفع مستوى حياته وخفض مستوى الاعتماد على ميزانيات المساعدة، ومن أجل تحسين معطيات مساهمته في تطور الاقتصاد الإسرائيلي كله.

غياب المساواة في تحمل العبء: نظراً لظروف تاريخية، وقوة تأثير سياسية، فإن الحريديم يحظون بإعفاء واسع من الخدمة العسكرية، وبحسب وجهة نظرهم فإنهم يؤدون واجبهم ويتحملون ما عليهم من عبء في الدفاع عن الدولة عن طريق تعلم التوراه، ولكن غالبية الجمهور في إسرائيل لا تشاركهم هذا الرأي، وتعتبر النشاط الحريدي بمثابة «تهرب» من الخدمة. إن الإعفاء من التجنيد هو أحد الأسباب للمشكلة الاقتصادية باعتباره المحرك الرئيس لاختيار الحريديم لحياة المدرسة الدينية بدلا من حياة العمل (إذا اختاروا العمل يكون عليهم التجند) ولكنه يشكل أيضًا «مشكلة» في حد ذاته، فالمجتمع عموما يتوقع من كل المواطنين فيه تحمل العبء الصعب المتمثل في الدفاع عن أمن الدولة، والإعفاء الشامل للوسط الحريدي يلغي أساس المطالبة من القطاعات الأخرى بالتجند. إضافة لذلك كلما زادت القوة العددية للوسط الحريدي زادت أهمية الإعفاء أيضًا كعامل يصعب على الجيش الإسرائيلي تجنيد القوى البشرية المطلوبة لاستكمال القوات المطلوبة له.

إكراه حريدي في مواضيع مختلفة: هناك ميل لدى المجتمع الحريدي الذي تزداد قوته العددية، والذي يستغل أيضًا قوته السياسية، لتعظيم تأثيره على المواضيع الحاسمة من وجهة نظر قادته، نحو الانغلاق على نفسه. ولكن مقابل ذلك هناك رغبة في إخضاع المجتمع الإسرائيلي لقواعد سلوك مريحة للحريديم فيما يتعلق بالأمور المهمة بالنسبة لهم. وفي الواقع فرض أطر مختلفة لمعايير تتناسب مع الثقافة الحريدية وليس ثقافة الغالبية. وهكذا على سبيل المثال، في المطالبة بالفصل بين الرجال والنساء في خطوط المواصلات العامة التي يسافر فيها الحريديم، وكذلك بإتباع قواعد تهويد متشددة بواسطة قضاه حريديم موظفين من قبل الحاخامية الرئيسية في إسرائيل، وكذلك في فرض قواعد احتشام مبالغ فيها في حائط المبكى، وغير ذلك.

تشخيص المشكلة من وجهة نظر مجتمع الأقلية الحريدية

من وجهة النظر الحريدية، فإن التوتر بين المجتمع عموما وبين العالم الحريدي لا يبدو كأنه يصعب جسره. وحسب رأيي الحريديم، فإن أساس النقد من جانب المجتمع عموما ليس حول قيم المجتمع الحريدي، وإنما يتعلق بالمساهمة المنخفضة في اقتصاد وأمن الدولة، وبرغبته في فرض نمط سلوك محدد على الجمهور بأكمله. ومع ذلك بالنسبة لوجهة نظر الحريديم، فإنه يجب على الجمهور بأكمله أن يفهم أن عالم المدارس الدينية «اليشيفوت» يساهم في بلورة شخصيته، وفي حيويته وغناه الثقافي، وكذلك في تميَز الدولة اليهودية المتجددة. كما أنه حوّل إسرائيل الحديثة إلى قوة عظمى لتعلّم التوراه.

ومع هذا، فإن مطالب المجتمع العام تزعزع أساسات العالم الحريدي، في ثلاث نقاط مركزية:

المعضلة الاقتصادية: في أعقاب تقلص التمويل من عائلات الوالدين، ومن التعويضات الألمانية، ومنح الرفاه من الدولة، فقد تحول الشباب الحريدي ليصبح المجموعة السكانية الأكثر فقرا في العالم. في إسرائيل، نجد أن واحداً من بين كل ثلاثة أطفال يهود مسجلين في الصف الأول يتعلم في أحد أجهزة التعليم الحريدية، وأغلبهم يعيشون تحت خط الفقر. لقد وجد المجتمع الحريدي نفسه بين المطرقة والسندان، بين الاندماج التشغيلي في المجتمع عموما، والذي يعرض تميزه الثقافي للخطر، وبين الفقر الذي يتهدد استمرار بقائه. إذا لم تجد المؤسسة الإسرائيلية والزعامة الحريدية حلولا تستجيب للحاجة إلى الجمع بين الرفاه الاقتصادي مع المحافظة على النسيج الاجتماعي المميَز ، فإن المجتمع الحريدي معرض للانهيار، اقتصاديا أو اجتماعيا. والسؤال ليس «هل» بالإمكان الاندماج تشغيليا واقتصاديا، حيث أنه على المدى البعيد لا مناص من ذلك، ولكن «كيف يمكن القيام بذلك» بدون فقدان التميّز الثقافي والتمسك بالأهداف التي تميّز عالم التوراه؟.

اعتراض على نموذج أثبت نجاحه: في السنوات الستين الأخيرة أوجد المجتمع الحريدي ما يشبه الجيب الثقافي والاجتماعي، الذي مكنهم من التعامل مع واقع سياسي، يتصرفون في إطاره كأقلية «يهود مهجر» داخل الدولة اليهودية، بجهد كبير تم تنظيم إطار أثبت جدواه، والمجتمع الحريدي في كنفه نما وتطور من مجموعة صغيرة مكونة من ٨٥٠ ألف نسمة سنة ١٩٤٨ لتصبح مجموعة تضم ٨٥٠ ألف نسمة حالياً، وفي أساس هذا النموذج تقف صيغة مكونة من أربع كلمات: «انعزال اجتماعي وتمترس ثقافي». يؤمن الحريديم بأن هذه الصيغة هي التي مكنت من بقاء الشعب اليهودي طوال ألفي سنة في المنفى. وعموماً هناك صعوبة في التنازل عن هذا النموذج الناجح، حتى في ظل التفهم المتزايد للعديد من بينهم لضرورة الاندماج الاقتصادي في المجتمع.

اعتراض على أولوية تعلم التوراه: كان الحاخام يسرائيل مئير كجان هكوهين من رادين (١٨٣٨-١٩٣٣)، «عظيم الجيل» الذي سبق الكارثة، قد أعلن أن «العاشر يكون مقدسا»، أي أنه تنبأ بأنه على المدى البعيد، من بين كل عشرة أولاد يتعلمون التوراه، فإن واحدا فقط يكون مناسبا لتكريس حياته كلها لتعلم التوراه فقط. من الممكن أنه بعد مفاوضات فإن العالم الحريدي سيسلم بتسوية تحدد بأن الإعفاء التام من الخدمة المدنية / العسكرية ومن التشغيل سيكون محدودا ويقتصر على العشر فقط من الـ ٨٠٠٠ ولد في كل مجموعة عمرية. ومع ذلك فإن الحريديم يجدون صعوبة في التنازل عن مسار حياة يتمثل مغزاه القيمي في أولوية مطلقة لتعلم التوراه لكل من يرغب في ذلك، والاكتفاء بتخصيص منح حسب أرقام تحددها مقتضيات الميزانية.

الصعوبة في إيجاد حل شامل

في الوقت الذي يوجد فيه ميل في الخطاب السياسي لجمع كل المشاكل التي عددناها سابقا في حزمة واحدة، وأحيانا توجد بينها علاقة جدلية - فإن تحليلا متأنياً لها يظهر أن حل مشكلة واحدة منها من شأنه أن يخرب حل مشكلة أخرى وبالعكس. وذلك يعني أن الحل يقتضي ليس فقط إيجاد صيغة صحيحة للتعامل مع كل واحد من هذه التحديات ولكن أيضًا ترتيب الأولويات: ما هو الأكثر أهمية للحل؟ وما هو الذي يحتمل التأجيل وربما التنازل عنه؟

وفيما يلي أمثلة للطريقة التي تُشوش فيها الحلول المختلفة للتحدي الحريدي بعضها البعض وتصعّب طرح حل شامل:

المطالبة بالتجنيد والمساواة في تحمل العبء ستوحد المجتمع الحريدي في مقاومة فعالة- وربما من خلال خرق القانون- مما يضر بمساعي الوصول إلى اندماج طوعي للحريديم في قوة العمل. إن التجنيد هو بلا شك الموضوع الأصعب للمجتمع الحريدي، والإصرار على مساواة كاملة أو حتى جزئية في التجنيد، والذي يعني إلغاء الاعتراف بأن دارسي التوراه مساوون (وربما يفوقون) في أهميتهم لابسي الزي العسكري، تبدو بأنها صيغة سيرفضها الحريديم. كما هو مفهوم، فإن المجتمع الإسرائيلي يستطيع فرض عقوبات قاسية على الوسط الحريدي في حالة رفضه أن يأخذ على عاتقه قواعد تجنيد جديدة (فرض مباشر فعلي للتجنيد سيكون أكثر تعقيدا من فرض عقوبات على الرافضين للتجنيد)، لكن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق أي هدف باستثناء تقليص محدود لتكلفة صيانة وبقاء المجتمع الحريدي. من جانب آخر توجد دلائل على أن الزعامة الحريدية مستعدة للتقدم بحذر وبالتدريج باتجاه اندماج تشغيلي، حيث أن تركيزا فوريا على مسألة التجنيد من شأنها إعطاء نتائج عكسية. وبعبارة أخرى، إذا كانت الأولوية هي لاندماج إنتاجي للحريديم في قوة العمل، فإنه من الممكن أن يسهل إلغاء واجب التجنيد الوصول إلى هذا الهدف، أكثر من الإلزام بالتجنيد.

إن المطالبة بالمساواة في تحمل العبء، بافتراض أن تؤدي إلى تجنيد أعداد أكبر كثيرا من الحريديم، سوف تؤدي بالضرورة إلى احتكاك بين مجندين حريديم وبين الإطار العسكري وتزيد حدة المطالبة الحريدية بأخذ السمات القطاعية بالحسبان وبالتالي حدة تحدي الإكراه الحريدي. يجب تذكر أنه في حتى في يومنا هذا تتزايد الحالات التي تحدث فيها تصادمات بين مطالب دينية/ شرائعية وبين المعايير المتبعة في الجهاز العسكري، نظرا لزيادة حصة الصهيونية الدينية في الجيش (الحالات البارزة في الآونة الأخيرة تتعلق برفض تنفيذ الأوامر لدى إخلاء النقاط الاستيطانية، وغناء النساء، وصيغة قسم الجنود، وتدخل الحاخامين العسكريين في إعداد الجنود للذهاب إلى المعركة). إن إضافة عشرات الآلاف من الحريديم إلى الإطار العسكري ستؤدي حتما إلى زيادة حدة هذه التصادمات.

إن التطلع إلى تقليص الإكراه الديني الحريدي ليس بالضرورة أن يتوافق مع المطلبين الأخيرين، كما أسلفنا، فإن اندماج الحريديم في الخدمة العسكرية سيضيف بؤرا للاحتكاك والإكراه. لكن أكثر من ذلك: المجتمع الحريدي سيستفيد ليس فقط من الزيادة العددية ولكن أيضًا من استقلال اقتصادي سيزيد فقط من مطالبه، ويكون أقل استعدادا للتصالح مع باقي المجتمع الذي يعتمد عليه اليوم في اقتصاده. هل إسرائيل حقا تريد إيصال الحريديم إلى استقلال اقتصادي؟ هل الاستقلال الاقتصادي لن يزيد من القدرة على المساومة لدى الحريديم ويزيد من شهيتهم لفرض ترتيبات جديدة في مجالات مختلفة؟ في الظرف الراهن، حيث الاعتماد الاقتصادي للحريديم على أموال الدولة شبه كامل، فإن قوة الحريديم يمكن الإحساس بها بالفعل ولكنها محدودة. إن قرارا من جانب واحد لحكومة إسرائيل بوقف التمويل عن تلاميذ التوراه وطلاب المدارس الدينية سيضعفهم جدا، ربما إلى درجة الانهيار. والقادة الحريديم يعرفون هذا جيدا ولذا فإنهم حذرون من الانزلاق إلى مطالبات بعيدة المدى. إن استقلالهم الاقتصادي سيمكنهم أيضًا من حرية عمل أوسع غير متأثرة بالحاجة المستمرة لمواصلة الاعتماد على ميزانية الدولة.

بعبارة أخرى، إن التحدي الحريدي مركب، والتعامل معه يقتضي تحديد نظام أولويات وأفضليات يملي أساليب العمل الموصى بها. وفي كل الأحوال، يجب عدم الافتراض بأن المواجهة تقتضي مرونة (أو خنوعًا) حريديًا فقط، ومن الواجب أن نفهم بأن المجتمع غير الحريدي أيضًا لدى سعيه للتغلب على أحد التحديات يدفع ثمنا لا يكون متوقعا منذ البداية، ومتصلا بالتحديات الأخرى.

[للبحث صلة]

الحريديم.. دائرة ديموغرافية تتسع بتسارع.

العنصرية في إسرائيل: من التصريح إلى الممارسة!

بقلم: علي حيدر (*)

شهدنا في الأسابيع الماضية تصاعداً كبيراً وازدياداً ملحوظاً وخطيراً لعمليات الاعتداء المباشر والجسدي على المواطنين العرب من قِبَل مواطنين يهود.

فقد تمّ الاعتداء ليلة عيد المساخر (البوريم) على الشاب اليافيّ حسن أصرف، خلال عمله في مدينة تل أبيب، كما تمّ الاعتداء من قِبَل مجموعة فتيات يهوديات على سيدة عربية كانت تقف في محطة القطار الخفيف في القدس. وقد قامت تلك الفتيات بضربها ضرباً مبرحاً ونزع حجابها. كما حاول شاب يهودي الاعتداء على شاب من عارة، خلال مزاولته لعمله في مدينة نتانيا، مهدداً إياه بالطعن بالسكين، ومن ثم قام بتحطيم سيارة الشاب العربي. كما تعرض محامٍ عربي، داخل المحكمة المركزية في بئر السبع، لاعتداء جسدي، حيث أصيب بجروح نُقِل على أثرها إلى مستشفى سوروكا لتلقّي العلاج والمكوث في المستشفى لمدة أربعة أيام. والجدير بالذكر أن المحامي قد تعرض للضرب من قِبَل «مدير النيابة والشرطة وحراس المحكمة». هذا بالإضافة إلى الاعتداء بالضرب على مواطن عربي آخر كان برفقة زوجته في مدينة طبرية.

إن التأمل في هذه الحالات من الاعتداء والعنصرية يشير إلى أن ظاهرة العنصرية قد انتقلت من مرحلة التصريحات والتفوّهات إلى مرحلة الممارسة العملية على أرض الواقع وبوتيرة عالية، كما أن العنصرية ليست محصورة في منطقة جغرافية، أو طبقة أو شريحة معينة بل إنها منتشرة في كل مناطق البلاد، وتمارَس من قِبل النساء والرجال، الشباب والبالغين، المواطنين العاديين والذين يعملون في القطاع العام ويتبوأون مناصب ومواقع رسمية. كما أن الاعتداءات تتخذ أشكالاً متنوعة: اعتداءات كلامية وجسدية، واعتداءات على الممتلكات والاستفراد بالمواطنين العرب العزّل والتحريض ضدهم وحشد الجمهور من أجل تعنيفهم. ومما يزيد الأمر قتامة وسوءاً أن الجمهور اليهودي الذي يتواجد في هذه الأمكنة ويشهد وقوع هذه الاعتداءات يقف متفرجاً ومكتوف الأيدي، مما يشير إلى التعاطف أو حتى الموافقة على هذه الأعمال، في ظل الصمت العارم لرئيس الحكومة ووزرائه.

لقد كتبنا الكثير في الماضي، وكتب غيرنا، حول ظاهرة العنصرية والمستفيدين منها، وساهمنا في تفسير وتأويل وتحليل أسباب ودوافع هذه الظاهرة وتصاعدها وأبعادها، كما حاولنا الإجابة عن السؤال: «كيف يترتب علينا، نحن كعرب، مواجهة هذه الظواهر الخطيرة والمقلقة جداً ثم مقاومتها والتصدي لها؟!».

يجب التأكيد، مرة أخرى، أن ظاهرة العنصرية والفاشية قد توطنت في المجتمع الإسرائيلي على مجمل مشاربه في السياسة والثقافة والفكر والدين والإعلام، كما أن اليمين الإسرائيلي، والذي أصبح التيار المركزي داخل المجتمع الإسرائيلي، يؤمن، وبشكل عميق- كما كتب كل من رئيس حركة «إم ترتسو» والكاتبة اليمينية كارني إلداد في مقالين منفصلين أخيرًا- «أنه في محيطنا يجب إظهار القوة وتفعيلها من أجل العيش».

ومن الجدير بالذكر أن هناك جذوراً عميقة للعنصرية، تنمو من خلال الكتب الدراسية الإسرائيلية في المراحل الابتدائية والثانوية.

وكما تقول الكاتبة والباحثة نوريت بيلد- إلحنان، في كتابها الجديد والهام «فلسطين في الكتب الدراسية في إسرائيل» الصادر مؤخرًا بترجمة عربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، فإنه «يجري تأليف الكتب المدرسية المتداولة في إسرائيل للشباب اليافعين الذين سيجري تجنيدهم للخدمة العسكرية الإلزامية بعدما يتمّون سنّ الثامنة عشرة، كي ينفذوا السياسة التي تنتهجها إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية والتي بموجبها العربي هو عدو». ويكشف الكتاب كيف تؤثر الأيديولوجيا الصهيونية ولو بشكل غير مباشر على الشباب وتصوغ أفكارهم ومسلكياتهم، وكيف أن الكتب تحمل سطوة السلطة والأهمية. وتؤكد الكاتبة «أن الشباب يفقدون القدرة على التواصل الاجتماعي والحقيقي مع جيرانهم، بل يواجهونهم مدجّجين بالسلاح والأفكار المسبقة».

وتأكيداً للخلاصات التي تصل إليها الكاتبة، نستطيع أن نشاهد التجسيد الحقيقي لهذه الأفكار إما من خلال الاعتداءات على العرب في الأيام الأخيرة، أو من خلال سياسة الأبارتهايد التي تفصل العرب واليهود لدى السفر في نفس الحافلات، كما حدث في الأسابيع الأخيرة، فالفلسطيني أينما تواجد هو عدوّ يجب إخافته والاستعلاء عليه.

يجب التأكيد، مرة أخرى، أنه لا يمكننا أن نقف أمام هذا السيل الجارف من العنصرية، وأن نردع العنصريين إلا إذا توحدنا وعملنا سوية، نمّينا وبيّنّا عوامل قوّتنا. علينا أن نحسم في أي الميادين نريد أن ننشط: المجتمع العربي، المجتمع اليهودي، المستوى الدولي؟! ويجب أن نميز بين المواجهة العينيّة للخطوات العنصرية وبين المواجهة الشاملة، وما بين «العنصرية المؤسساتية» وما بين «العنصرية الجماهيرية الشعبية» بالرغم عن العلاقة الوطيدة بينهما.

باعتقادي، يجب العمل على تطوير مركز سياسي للمجتمع العربي، يشكل مركز حراك وفاعلية، تتواجد فيه القيادات السياسية لتعمق تواصلها مع المجتمع العربي، وتبادر لنشاطات وفعاليات بحجم تحديات المرحلة، ولن يتأتى هذا الأمر إلا إذا أعدنا النظر في مبنى لجنة المتابعة العليا بأدائها ورؤيتها.

ومن أجل وضع إستراتيجية شاملة لمواجهة العنصرية، يتعين قبل ذلك عقد مؤتمر جماهيري شعبي، تدعوله لجنة المتابعة الحالية، وتشارك فيه القيادات السياسية كافة، والمختصون، ورؤساء المجالس، والصحافيون والجمهور العام، من أجل التداول والتفكير في وضع خطة تحظى بإجماع وبتأييد شعبي، تشمل كل إستراتيجيات الاحتجاج والإعلام والمرافعة الدولية، تنظم المجتمع وتعبئه، وكذلك إجراء الأبحاث والدراسات والتوجه للمحاكم، والنشاط داخل البرلمان، ووضع مناهج تربوية بديلة لتقوية الذات وتعزيز الانتماء للقيم والأخلاقيات الوطنية والإنسانية.

في الوقت نفسه، يجب على المتضررين التوجه إلى المحاكم لمقاضاة المعتدين عليهم ومعاقبتهم والمطالبة بإقامة لجنة تحقيق بمشاركة مختصين دوليين لفحص ظاهرة العنصرية في إسرائيل من أجل الحدّ منها، وأيضاً العمل على فضح الترابط بين سياسة الحكومة وتفوهات وزرائها ورئيس حكومتها وغضّ الطرف عن مثل هذه الاعتداءات، التي تشارك في التحريض عليها شخصيات قيادية من داخل المجتمع الإسرائيلي اليهودي.

(*) محام ومدير مشارك في «سيكوي- جمعية لتكافؤ الفرص في إسرائيل».

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

تحليلات صحافية:

الأبارتهايد قائم في جميع مجالات الحياة في المناطق المحتلة لا في الحافلات فقط!

لا يزال قرار وزير المواصلات في الحكومة الإسرائيلية المنتهية ولايتها، يسرائيل كاتس، بنقل العمال الفلسطينيين واليهود المستوطنين بحافلات منفصلة من الضفة الغربية إلى وسط إسرائيل، يثير سجالا في إسرائيل.

ورغم أن كاتس، وعلى أثر الانتقادات الواسعة لقراره، عاد وأعلن أن بإمكان العمال الفلسطينيين، الذين يحملون تصاريح للعمل في إسرائيل، الصعود إلى أي حافلة إسرائيلية تنقل المسافرين من الضفة الغربية إلى إسرائيل أو بالعكس، فإنه لا تزال تتصاعد الاتهامات ضد إسرائيل بأنها تمارس سياسة تفرقة عنصرية تجاه الفلسطينيين، خاصة وأن الفصل في الحافلات هو مجرد مؤشر على سياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها إسرائيل.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن هذا الفصل، الذي بدأ في الرابع من آذار الحالي، هدفه منع الفلسطينيين الذين يحملون تصريح عمل في وسط إسرائيل من الصعود إلى حافلات تقل المستوطنين. وجاء قرار كاتس بعد مطالبة رؤساء سلطات محلية في المستوطنات الحكومة الإسرائيلية ووزارة المواصلات بفصل الحافلات التي تنقل اليهود عن الحافلات التي تنقل العمال الفلسطينيين، بادعاء أن سفر الفلسطينيين في الحافلات يشكل «خطرا أمنيا».

ويشار إلى أن الفلسطينيين يمنعون من دخول المستوطنات حيث تتواجد معظم محطات الحافلات، وكان بإمكان العمال الصعود إلى هذه الحافلات في عدد قليل من المحطات في الشارع العام الذي يحمل اسم «عابر السامرة». ولا تنظر وزارة المواصلات الإسرائيلية إلى تسيير حافلات مخصصة للفلسطينيين على أنه فصل، وإنما تعتبره ترتيبا يهدف إلى «حل ضائقة العمال الفلسطينيين». غير أن هذا «الترتيب» يعني أن الإسرائيليين بحاجة إلى العمال الفلسطينيين، الذين يعملون في مهن لا يعمل فيها الإسرائيليون، وخاصة في فرع البناء، من جهة، لكن الإسرائيليين لا يوافقون على وجود أي احتكاك بينهم وبين الفلسطينيين، من الجهة الأخرى.

وتنقل الحافلات المخصصة للفلسطينيين العمال من حاجز «إيال»، الذي يقع في نهاية طريق «عابر السامرة» وقبل الدخول إلى مناطق الخط الأخضر في وسط إسرائيل. ورغم أن القانون الإسرائيلي لا يمنع الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح عمل من استخدام المواصلات العامة، إلا أن تقارير إعلامية إسرائيلية أكدت أن الشرطة الإسرائيلية تطبق الفصل، من خلال إرغام الفلسطينيين على النزول من الحافلات العادية عند حاجز «إيال» وانتظار الحافلات المخصصة لهم.

ونقلت صحيفة «هآرتس» عن عوفرا يشوعا - ليبت، الناشطة في حركة «لا للحواجز»، التي تراقب الحواجز العسكرية الإسرائيلية، قولها إنها راقبت الحركة في حاجز «إيال»، وعندما وصلت حافلة خرجت من تل أبيب إلى الحاجز، أوقف ضابط الشرطة الإسرائيلي شاي زخاريا الحافلة وأمر الفلسطينيين بالنزول منها، ودقق الجنود في بطاقات هوية العمال العائدين من العمل، وبعد ذلك أمروا العمال بالسير على أقدامهم إلى حاجز عزون – عتمة، الذي يبعد ٢٫٥ كيلومتر.

وأضافت يشوعا - ليبت أن «رد فعل الفلسطينيين كان منضبطا وحزينا، ووجه بعضهم الأسئلة المطلوبة وتلقوا إجابات بينها أنه 'يحظر عليكم التواجد في شارع رقم ٥ [أي «عابر السامرة»]' وأنه 'يحظر عليكم أبدا استخدام المواصلات العامة'». وأضافت الناشطة أن الشرطي زخاريا قال لأحد الفلسطينيين المسنين أنه «من الأفضل السفر في سيارات الترانزيت الخاصة وليس في الحافلات الإسرائيلية».

الفصل قائم في جميع نواحي الحياة

أكدت المحامية ميشيت بيندل، من جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، في مقال نشرته في موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني، يوم الجمعة الماضي، أن «التزعزع الإعلامي الذي ثار في أعقاب خطوط الحافلات المنفصلة أظهر لوهلة الوهم وكأن العنصرية، والفصل العرقي، والإقصاء هو الشاذ. إلا أن هذه الظواهر حاضرة ومتداخلة ببعضها كجزء لا يتجزأ من الجهاز الذي يسمى احتلالا».

وأضافت بيندل أن «الحافلات المنفصلة هي في نهاية الأمر تعبير مرئي عن الفصل المطلق القائم أصلا في الضفة الغربية في جميع مجالات الحياة، وبين الإسرائيليين، وخاصة المستوطنين، والفلسطينيين، فالفصل موجود قانونيا وجسديا».

ورأت أن «الأسئلة التي ينبغي طرحها تتعلق بأنظمة الفصل والإقصاء الأقل بروزا، والنابعة حتما من أن إسرائيل نقلت مواطنيها للسكن في منطقة محتلة، إلى جانب سكان يخضعون للاحتلال ويفتقرون إلى المواطنة. وقد اعتدنا بشكل كبير جدا على هذه الأنظمة إلى درجة أنها تبدو جزءا من طريقة سير العالم. وهي تشمل نظامين منفصلين بالمطلق، في المجال الجنائي، والتخطيطي، النقل وغيره، وتميز ضد الفلسطينيين على أساس يومي. وتشمل الفصل الجغرافي أيضا، الذي يسلب ويقصي الفلسطينيين عن أرضهم، وعن الحقوق الأساسية التي يستحقها أي إنسان».

وتابعت بيندل «يوجد فصل يكاد يكون مطلقا في حيزي حياة الإسرائيليين والفلسطينيين، إذ يسافر الفلسطينيون في شبكة شوارع منفصلة تماما لأن شوارع كثيرة مخصصة للإسرائيليين ممنوعة عليهم، سواء بشكل رسمي أو لأنه تم شق شوارع سيئة وخطيرة للفلسطينيين ولا ترتبط أبدا بالشوارع الرئيسية، التي يسافر فيها الإسرائيليون».

وأشارت بيندل في هذا السياق إلى الشارع رقم ٤٤٣ «الذي يجسد الظلم. فقد تمت مصادرة أراض داخل المنطقة المحتلة من أصحابها الفلسطينيين بمصادقة المحكمة العليا في سبيل شق شارع من أجل 'صالح الجمهور'، أصبح بعد ذلك محظورا لتنقل الفلسطينيين. والتمست جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة العليا بهذا الخصوص، لكن قرار الحكم المتنور بقي في جانبه الخطابي، إذ أمرت [المحكمة] الدولة بالسماح بتنقل الفلسطينيين في الشارع، ولكن بشروطها ووفقا للاعتبارات الأمنية. وتطبيقه عمليا كان سخيفا للغاية... والفلسطينيون لا يستخدمونه، لأن المقطع المسموح لحركة الفلسطينيين يؤدي من لا مكان إلى لا مكان. والحظر المفروض على استخدام الفلسطينيين الأساس لهذا الشارع، وهو الدخول إلى رام الله من حاجز بيتونيا، ما زال قائما بمصادقة المحكمة العليا».

كذلك فإنه لا يسمح للفلسطينيين بالدخول إلى المستوطنات، إلا في حال كان بحوزتهم تصريح دخول خاص، وغالبا ما يكون هذا التصريح لغرض العمل في المستوطنات.

وكتبت بيندل أنه «إذا أراد فلسطيني، على سبيل المثال، الوصول إلى مكاتب شركة أفيكيم، التي تسيّر الحافلات المنفصلة، من أجل تقديم شكوى ضد الفصل أو تخصيص عدد أكبر من الحافلات التي تنقل العمال، فإنه لن يتمكن من فعل ذلك، لأن مكاتب الشركة موجودة في [مستوطنة] أريئيل، التي يحظر عليه دخولها. كذلك فإنه إذا كان يريد الوصول إلى شرطة أريئيل من أجل تقديم شكوى، وتقديم إفادة أو ما شابه، فإنه لا توجد إمكانية كهذه».

وهناك فصل في القانون الجنائي تجاه الفلسطينيين والمستوطنين، رغم أنهم موجودون في منطقة جغرافية واحدة. وأشارت بيندل إلى أن «إسرائيليا وفلسطينيا ارتكبا المخالفة نفسها في مناطق الضفة الغربية، سيحاكمان في أماكن مختلفة، على أساس قوانين مختلفة ومن خلال تمييز صارخ ضد الفلسطيني والمس بحقه في الحصول على إجراءات نزيهة، إذ تتم محاكمة الفلسطيني بتهم جنائية في محاكم عسكرية، تستند إلى قوانين عسكرية، بينما تتم محاكمة الإسرائيلي في إسرائيل بالاستناد إلى القوانين الجنائية الإسرائيلية. ويمكن احتجاز الفلسطيني قيد الاعتقال لمدة ٤٨ ساعة وحتى ٩٦ ساعة قبل إحضاره أمام قاضٍ، بينما الإسرائيلي الذي ارتكب المخالفة ذاتها ينبغي إحضاره أمام قاضٍ خلال ٢٤ ساعة».

ورأت بيندل أن الأمثلة المذكورة أعلاه «تؤكد حقيقة أن النقاش حول قضية الفصل في الحافلات وضعت جانبا الأسئلة الثاقبة الحقيقية، وبضمنها تلك المتعلقة بالاستغلال السافر للفلسطينيين من خلال عملهم في إسرائيل والمستوطنات والتطبيق السخيف لقوانين العمل من جانب الدولة وتعاملها معهم. هل تساءل أحد عن الفقر المحدق الذي يرسل عشرات آلاف الرجال في ساعات ما قبل الفجر، من أجل كسب مبالغ مالية زهيدة من العمل، ولا أحد آخر يريد تنفيذه، وربما حتى في خدمة أولئك الذين يتزعزعون جدا من الفصل في الحافلات؟ ولا أحد يطرح حقا الأسئلة الصعبة، لأن الإجابات عليها تضع مرآة ليس لطيفا النظر فيها. ومريح أكثر التعلق بالمؤشر الذي لا يبدو جميلا في الصور ويسمح لنا أن ننفض يدنا من الإجابة عن الأسئلة الصعبة».

من جانبها كتبت الصحافية ياعيل باز - ميلاميد، في مقال في صحيفة «معاريف»، أن الفصل في الحافلات اسمه «أبارتهايد»، مشيرة إلى عنصرية هذا الإجراء. ورأت أن هذه الممارسات كان يمكن أن تستمر لسنوات لولا أن وسائل الإعلام كشفت عن «سياسة الأبارتهايد هذه».

وأضافت أن الموظفين الذين نفذوا هذه السياسة، ووصفتهم بأنهم «قساة القلوب»، شاهدوا هذا الفصل في الحافلات يوميا، «شاهدوا وصمتوا. فلماذا يتعين عليهم أن يهتموا بمجموعة العرب الذين يحاولون بكل قواهم أن يحضروا القليل من الرزق إلى البيت؟ فالفلسطينيون باتوا معتادين على هذه الحياة المروعة. لا ضير بذلك. فليُحشروا في الطوابير، وليسيروا كيلومترات على الأقدام حتى يصلوا إلى حافلتهم».

وتابعت باز - ميلاميد أنه «بعد الكشف عن هذه الفضيحة في الإعلام أعلن الوزير كاتس أنه على أثر الانتقادات العامة فإنه يلغي التعليمات. لكن ليس لأن الحديث يدور على أمر غير قانوني، حيث أن المحكمة العليا أقرت قبل أربع سنوات بأنه ينبغي عدم منع الفلسطينيين من السير في الشوارع التي تم شقها لصالح المستوطنين بتكلفة مئات ملايين الشواكل، من أجل ألا يضطروا إلى مصادفة فلسطيني في طريقهم من وإلى بيتهم. وبالطبع، فالمبرر هو الأمن: الحفاظ على حياة وأملاك المستوطنين».

واعتبرت باز – ميلاميد أنه «من الجائز أن هناك عدلا معينا في هذا الادعاء، لكن حتى نسبة صغيرة من مليارات الشواكل التي صُرفت على شق شوارع تلتف على كل شيء في الضفة لم تصل إلى رفاهية سفر الفلسطينيين. وإسرائيل المحتلة لا تنفذ تعليمات أساسية في القانون الدولي الذي يطالب المحتلين بالاهتمام بنمط حياة سليم ومنتظم للرازحين تحت الاحتلال».

وأكدت أن «إسرائيل ليس فقط أنها ليست محتلا متنورا، كما نحب أن نسمي أنفسنا بمودة غير خفية، بل في حالات كثيرة للغاية يحولنا تفضيل المستوطنين في أي مقياس إلى محتل غير متنور إطلاقا. والعالم لا يسكت، رغم أنه قياسا بردود الفعل الشديدة التي كانت ضد جنوب إفريقيا، عندما كان لا يزال يمارس فيها الأبارتهايد، فإنه يتعامل معنا بقفازات من حرير».

وتابعت أن المقاطعة ضد جنوب إفريقيا كانت جارفة، كما كانت عزلتها في العالم واضحة «لكننا لم نصل إلى هذا الوضع، لأنه عندنا يحظر القانون ممارسة نظام أبارتهايد. إنه موجود في حالات معينة، لكنه لن ينجح أبدا عندما يصل الأمر إلى المحكمة العليا. ورغم ذلك فإننا نتقدم بخطوات عملاقة باتجاه تلك العزلة المطلقة. فالعالم يرى المشاهد ويسمع الأصوات، وبالنسبة له فالفلسطيني إنسان أيضا. والذين يسكتون هم السياسيون، باستثناء أحزاب اليسار مثل ميرتس. وبنظر [رئيسة حزب العمل] شيلي يحيموفيتش، مثلا، فإن معاناة الفلسطينيين ليست أبدا جزءا من التوجه الاشتراكي – الديمقراطي. كما تصمت تسيبي ليفني، ويصمت يائير لبيد، ومن يتحدث بصوت مرتفع وصاف، بالأفعال طبعا، هم سياسيون من أمثال يسرائيل كاتس».

كيف يفكر وزير الدفاع الجديد موشيه يعالون؟

الفلسطينيون غير جاهزين لحل سلمي والرئيس عباس «يربي على الكراهية»!

يتعين على وزير الدفاع الإسرائيلي الجديد، موشيه يعالون، الذي يبدأ ولايته هذا الأسبوع، أن يواجه عدة قضايا، يتعلق أهمها، من ناحيته، بالميزانية الأمنية وتمديد ولاية رئيس أركان الجيش، بيني غانتس، بسنة رابعة، والحفاظ على العلاقات الأمنية والعسكرية بين إسرائيل والولايات المتحدة. وخلافا لسلفه، إيهود باراك، فإن يعالون يعارض هجوما عسكريا إسرائيليا منفردا ضد إيران. ويعتبر يعالون أن القضية الفلسطينية ليست قابلة للحل، بادعاء أن الفلسطينيين ليسوا جاهزين لحل سلمي وأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) «يربي على الكراهية».

الميزانية الأمنية

سعى المحلل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أليكس فيشمان، يوم الجمعة الماضي، إلى رسم ملامح ولاية يعالون كوزير للدفاع. وأشار إلى أن السكرتير العسكري لوزير الدفاع، العقيد إسحق ترجمان، أعدّ أربعة كتب، تضمنت كل أسرار الأمن القومي الإسرائيلي، ليطلع يعالون عليها لدى توليه المنصب الجديد. وبين المواضيع التي تتضمنها هذه الكتب الأربعة ملخص المداولات حول إيران، وقرارات باراك بشأن السياسة تجاه سورية من جهة، وتجاه مصر والأردن من جهة أخرى، ومواضيع تتعلق بعمق العلاقات مع الولايات المتحدة، إضافة إلى قرارات وتعليمات للجيش الإسرائيلي تتعلق بمواضيع عسكرية، ومحاربة «الإرهاب»، ومواضيع أخرى حول بناء القوة العسكرية وميزانيات وما إلى ذلك.

لكن فيشمان رأى أن يعالون سيتنازل، حاليا، عن قراءة الكتب الأربعة، وبدلا من ذلك سيضطر إلى الغوص في كتب أخرى، أعدها له مدير عام وزارة الدفاع، أودي شاني، وتتعلق بالمهمة الأولى والأكثر إلحاحا، التي يتعين على يعالون مواجهتها، وربما ينعكس منها شكل التعامل مع القضايا الأخرى، وهذه المهمة هي الميزانية الأمنية.

وتنبع أهمية هذه الميزانية بالنسبة ليعالون من تعامله مع هذه القضية قبل أكثر من ثماني سنوات، عندما كان رئيسا لأركان الجيش. حينها وافق على تقليص ميزانية الأمن، بدعم من رئيس الحكومة، أريئيل شارون. لكن بعد حرب لبنان الثانية تم توجيه الاتهامات ليعالون، بالأساس، بأنه بموافقته على تقليص الميزانية تسبب بإضعاف الجيش ومنع تدريبه بالشكل المناسب. والآن، كما حدث حينها، فإن حكومة بنيامين نتنياهو الجديدة تؤيد إجراء تقليصات في الميزانية العامة، بسبب العجز المالي الذي رحلته الحكومة السابقة إلى الحكومة الجديدة، وسيتعين على يعالون أن يواجه الآن، وزير المالية الجديد ورئيس حزب «يوجد مستقبل»، يائير لبيد.

وأشار فيشمان، الذي يتمتع بعلاقات قوية مع المؤسسة العسكرية، إلى أن الجيش الإسرائيلي وقادته سيوجهون أنظارهم واهتماماتهم إلى يعالون وما سيفعله بهذا الصدد. كذلك ستتابع إسرائيل ما إذا كان سيتمكن يعالون من إجراء حوار مع الأميركيين من أجل خفض تقليص مساعداتهم لإسرائيل، خاصة بعد قرار الرئيس الأميركي، باراك أوباما، بإجراء تقليص في الميزانية العامة الأميركية التي تواجه أزمة اقتصادية أيضا.

وبلغت ميزانية الأمن في العام الفائت ٦٠ مليار شيكل. ويتحدث المسؤولون في وزارة المالية الإسرائيلية عن تقليص هذه الميزانية إلى ٤٩ مليار شيكل. ويتوقع أن ينتهي النقاش حول ميزانية بحجم ٥٣ أو ٥٤ مليار شيكل. ووفقا لفيشمان، فإن تقليص ستة أو سبعة مليارات شيكل من ميزانية الأمن سيجعل الجيش يوقف العديد من أنشطته، وبينها أنشطة حساسة.

صدام محتمل بين يعالون وغانتس

وأضاف فيشمان أنه يكمن هنا احتمال لحدوث صدام بين يعالون وغانتس. فالأخير يسعى إلى بناء القوة البرية للجيش، ويرى أنه في أي حرب مستقبلية سيكون الاعتماد على هذه القوات، أي أن الجيش الإسرائيلي سيركز على اجتياح مناطق في لبنان أو غزة، أو حتى في الضفة الغربية في حال تدهور الأوضاع. وفي المقابل، فإن يعالون «لا يعتبر الاجتياح البري أمرا مقدسا»، ويرى أن تطوير القدرات الاستخباراتية وتوجيه النيران بقوة هائلة، من المدفعية والطيران الحربي، قادر على حسم الحرب. وكان يعالون قد طور خلال ولايته في رئاسة أركان الجيش «نظرية الحرب»، التي ادعت أنه بالإمكان خلخلة توازن «العدو» من خلال القضاء على قيادته العسكرية العليا وتوجيه ضربات جوية ومدفعية شديدة جدا.

لكن في هذه الأثناء، أعد غانتس خطة عسكرية كبيرة، تحمل اسم «عوز»، أي الجرأة، للسنوات الخمس المقبلة. وحاول غانتس من خلال هذه الخطة ملاءمة الجيش الإسرائيلي للتغيرات في الشرق الأوسط، من دون تحمل مخاطر. وكتب المحلل العسكري الإسرائيلي ألون بن دافيد، في موقع «أل مونيتور» الالكتروني، أنه «عندما يغيب التهديد العسكري التقليدي على إسرائيل، سيكون بإمكان وزير الدفاع القادم تقليص حجم القوات البرية وتحويل الموارد إلى أدوات الحرب المستقبلية، مثل السايبر [أي الحرب الالكترونية] والاستخبارات والذخيرة الدقيقة في إصابة الأهداف وطائرات بدون طيار. وصحيح أنه لا يوجد اليوم جيش نظامي يقف عند حدود إسرائيل ويهددها بالحرب، لكن انعدام الاستقرار حولنا يقرب جهات عنيفة ومتطرفة إلى حدود إسرائيل، ويزيد احتمالات جولات التصعيد. وسيواجه الجيش الإسرائيلي صعوبة في تنفيذ هذه المهمات في حال تم تقليص ميزانية الأمن مرة أخرى».

لكن ليس واضحا مدى صحة التوقعات حول حدوث صدام بين غانتس ويعالون. وإنما يتوقع أن يصادق الأخير على تمديد ولاية رئيس أركان الجيش لسنة رابعة، في بداية العام المقبل. كما أن العلاقات بينهما جيدة، وليست مثل العلاقات العكرة التي كانت بين باراك ورئيس أركان الجيش السابق، غابي أشكنازي.

أميركا، إيران وفلسطين

كتب فيشمان أن «يعالون يؤمن بأن إسرائيل هي بمثابة حاملة طائرات أميركية في الشرق الأوسط. والأميركيون يتمتعون بعلاقاتهم مع إسرائيل ليس أقل وربما أكثر منها. ولذلك فإن لوزير الدفاع الإسرائيلي دورا هاما في العلاقات مع الولايات المتحدة، خاصة خلال ولاية نتنياهو، حيث العلاقات الجوهرية الهامة بين الجانبين هي في مستوى الأجهزة الأمنية».

موشيه يعالون.

ووفقا لفيشمان فإن الرؤية في إسرائيل والولايات المتحدة لما يحدث في العالم العربي في سياق «الربيع العربي»، هي رؤية متطابقة تقريبا. وأضاف أن كلا الجانبين يعتبران، على سبيل المثال، أن «الجيش المصري سيضطر إلى التدخل مرة أخرى في الخطوات السلطوية» في مصر. كما أنه «يوجد تفاهم كامل بشأن الخطر النابع من تسرب السلاح الاستراتيجي السوري والحلول التي تطرحها إسرائيل لهذه القضية» بمهاجمة وتدمير هذه الأسلحة.

وفيما يتعلق بإيران وبرنامجها النووي فإن يعالون يعارض هجوما إسرائيليا منفردا ضد المنشآت النووية في إيران، إلا إذا كان هجوم كهذا منسقا. وبحسب فيشمان لأن الولايات المتحدة لا تضع خيارا عسكريا ضد إيران، ولأن إسرائيل لا تريد إشراك الولايات المتحدة في نواياها في هذا السياق، فإنه توجد بين الجانبين تفاهمات حول الخطوط الحمراء، أي احتمال شن هجوم إسرائيل في حال تقدم إيران بشكل كبير نحو صنع قنبلة نووية.

أما فيما يتعلق بعملية السلام المجمدة بين إسرائيل والفلسطينيين، فقد كتب فيشمان أن «موقف يعالون تجاه القضية الفلسطينية واضح ومستقر. وبالنسبة له، الفلسطينيون لا يزالون في وضع لا يتقبلون فيه دولة يهودية ذات سيادة في أرض إسرائيل، ولا يوجد حل للصراع في السنوات القريبة. وهو يعتبر أن اتفاق أوسلو هو جزء من نظرية المراحل التي وضعها [الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر] عرفات وتدعو إلى العنف والإرهاب، ويستمر بها أبو مازن من خلال التربية على الكراهية. والأرض مقابل السلام بنظره هي استراتيجية تعبر عن شعور غير مبرر بأن إسرائيل ضعيفة. وقد وصف الانسحاب من غزة بأنه فساد سياسي والأفكار بالانسحاب من يهودا والسامرة [أي الضفة الغربية] بأنها غبية وحسب».

كذلك أشار المحلل إلى أن «الأميركيين لن يجدوا في يعالون شريكا لتجميد البناء في المستوطنات أو لتقديم تنازلات بعيدة المدى. وفيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني فإن يعالون هو جدار من حديد»، إذ أن يعالون نفسه مستوطن يسكن في مستوطنة «ريعوت».

وزير الإسكان الجديد يتعهد بزيادة البناء في المستوطنات!

حصل حزب اليمين الإسرائيلي المتطرف «البيت اليهودي» على واحدة من أهم الحقائب الوزارية وأكثرها حساسية، وهي وزارة الإسكان. ورغم أن هذه الوزارة في دول وأوضاع عادية لا تكون ذات أهمية كبيرة، لكنها تكتسب أهميتها في إسرائيل بسبب استمرار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ووجود حكومة يمينية تعمل جاهدة على توسيع الاستيطان في الضفة الغربية.

ويتولى منصب وزير الإسكان في حكومة بنيامين نتنياهو الجديدة، عضو الكنيست أوري أريئيل، وهو أحد قادة المستوطنين والتيار الصهيوني – الديني – القومي، ويقطن في مستوطنة «كفار أدوميم».

وتعهد أريئيل، في مقابلة نُشرت يوم الجمعة الماضي، بأن يعمل على خفض أسعار السكن، في البلدات الواقعة في أطراف إسرائيل، وزيادة البناء في المستوطنات. كما شدد على أنه بين النهر والبحر لن تكون سوى دولة واحدة هي إسرائيل.

وقال أريئيل «أنا أريد هذه الحقيبة الوزارية من أجل أن أبني في كل البلاد... وبالتأكيد أريد أن أبني في [مستوطنة] إيتمار. فهذه مستوطنة قانونية. وكذلك في [مستوطنتي] يتسهار وبراخا. هذه هي سياسة الحكومة. هل سأضاعف حجم هذه المستوطنات؟ لا. هل سأوفر ردا على النمو الطبيعي؟ نعم».

وادعى أريئيل أنه لن ينفذ أعمال بناء في بؤر استيطانية عشوائية، لكن يوجد مخطط إسرائيلي، بدأت حكومة نتنياهو السابقة في تنفيذه، ويرجح أن تستمر به الحكومة الحالية، ويقضي بشرعنة بؤر استيطانية كهذه. وقال أريئيل إنه «في مستوطنة مثل غفعات أساف، التي تنظر المحكمة العليا بشأنها [لأنها مقامة على أراض بملكية فلسطينية خاصة]، لن تبني وزارة الإسكان فيها. لن نبني في البؤر الاستيطانية العشوائية. البناء، بالأساس، سيكون في كتل المدن [الاستيطانية] الكبرى. وفي هذه الحالة تتحول الكمية والحجم إلى نوعية. ورغم ذلك، فإن زيادة حجم المدن في الكتل الكبرى لا يستجيب للحاجة إلى الانتشار على الأرض. وقد قال عيزر وايزمان، عندما كان وزيرا للدفاع، أنه يجب إقامة ست مدن كبيرة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. هذا صحيح لكنه ليس كافيا. علينا أن ندمج بين مستوطنات صغيرة تسمح بالانتشار والسيطرة على الأرض، وبين المدن الكبرى».

وقال أريئيل إنه يوجد اليوم في مستوطنات الضفة الغربية ٣٦٠ ألف مستوطن، وأنه في نهاية ولايته كوزير للإسكان وفي حال استمرت أربع سنوات، «أريد أن يسكن هناك عدد أكبر بكثير».

الفلسطينيون سيحصلون على حكم ذاتي!

واعتبر أريئيل أنه «بين نهر الأردن والبحر يجب أن تكون دولة واحدة فقط، هي إسرائيل»، وأن الفلسطينيين سيحصلون على «حكم ذاتي». وأضاف أن «الأمر المهم هو ما نريده نحن. ليس لأننا نريد المس بالفلسطينيين، وإنما لأن هذا هو جيد بالنسبة لدولة إسرائيل».

وحول احتمال استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين وكيفية تصرف حزب «البيت اليهودي»، وما إذا كان سينسحب من الحكومة في هذه الحالة، قال أريئيل «إننا نوافق على ما هو مكتوب في الاتفاق الائتلافي، وبموجبه إسرائيل ستسعى إلى مفاوضات سياسية وتسوية سلمية. كذلك مقبول علينا البناء في المدن الكبرى والكتل، وفي المستوطنات خارج الكتل الكبرى من أجل سد احتياجات النمو الطبيعي. وأنا لا أخاف، لأن أولمرت وليفني وباراك اقترحوا تبادل أراض في إطار اتفاق سلام. في وضع كهذا، ينص القانون على أنه في حال نقل مناطق [للدولة الفلسطينية] داخل الخط الأخضر، فإنه يجب إجراء استفتاء شعبي. وسنحصل على الأغلبية في الاستفتاء، حتى لو توصلوا إلى اتفاق».

واستخف أريئيل باستطلاعات الرأي العام الإسرائيلية التي تبين وجود أغلبية مؤيدة لحل سلمي بين اليهود في إسرائيل. وقال إنه «سوف ننتقل من بيت إلى بيت ونقنع». وفي حال كان رأي الأغلبية في إسرائيل موافقًا على اتفاق مع الفلسطينيين، قال أريئيل «تقبلنا رأي الأغلبية لدى إخلاء سيناء وغوش قطيف» في إشارة إلى الكتلة الاستيطانية في قطاع غزة. لكن أريئيل أكد أن «احتمال حدوث هذا الأمر ليس كبيرا».

ورغم أن أحد شروط حزبي «البيت اليهودي» و«يوجد مستقبل» هو عدم دخول حزبي الحريديم، شاي و«يهدوت هتوراة»، إلى الحكومة، إلا أن أريئيل توقع أن يتم ضم الحريديم إلى الحكومة بعد عدة شهور. وقال في هذا السياق إنه «حاليا يصعب حدوث هذا، لكني أقدر أنه سيكون هناك احتمال بأن يدخلوا بعد عدة شهور. وهذا سيمنح الاستقرار للحكومة».

أوري أريئيل.

تغطيـة خاصـة

إسرائيل تحارب «المتسللين»... منذ قيامها وحتى اليوم!

المحكمة العليا تصدر أمرا احترازيا تلزم به الحكومة بتفسير أسباب عدم إلغاء «تعديل قانون منع التسلل إلى داخل إسرائيل» تمهيدا للنظر والبت في الالتماس بهيئة قضاة موسعة، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تطلب الانضمام إلى الالتماس ضد هذا التعديل

جزء من «السياج الأمني» الذي أنشأته إسرائيل على طول منطقة الحدود مع مصر بحجة «منع التسلل»!

بقلم: سليم سلامة

أصدرت المحكمة العليا في إسرائيل، بهيئة قضاة مكونة من رئيس المحكمة القاضي آشير غرونيس والقاضيتين مريام ناؤور وعدنا أربيل، يوم ١٢ آذار الجاري، أمرا احترازيا طالبت فيه الدولة (الحكومة الإسرائيلية) بتقديم رد رسمي إلى المحكمة في غضون شهر ونصف الشهر تفسر فيه وتسوغ أسباب عدم إلغاء التعديل في «قانون منع التسلل» (أو، باسمه الشائع: «قانون المتسللين»).

وجاء قرار المحكمة هذا في ختام الجلسة التي عقدتها يوم ١٢ آذار للنظر في التماس مشترك كان قد قدم إلى هذه المحكمة ويطالبها بإصدار أوامرها القضائية بإلغاء التعديل المذكور باعتباره غير دستوري.

وأعلن رئيس المحكمة، في ختام الجلسة ذاتها، أن المحكمة ستعود إلى النظر في هذا الالتماس وموضوعه بعد تسلم رد الحكومة المشار إليه، ولكن بهيئة قضائية موسعة، لم يكشف عن عددها أو شخوصها.

وكان الالتماس المشترك ضد تعديل «قانون المتسللين» قد قدم إلى المحكمة العليا يوم ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٢ بواسطة كل من: المحامي يوناتان بيرمان، من «عيادة حقوق المهاجرين» التابعة للمركز الأكاديمي للقضاء والأعمال في مدينة رامات غان، والمحامية عنات بن درو، من «مشروع حقوق اللاجئين» التابع لجامعة تل أبيب، والمحامي عوديد فيلر، من جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، والمحامي أساف فايتسمان، من «مركز مساعدة العمال الأجانب».

وقدم الالتماس، أيضا، باسم ثلاث منظمات حقوقية هي: «أساف» (منظمة دعم اللاجئين وطالبي اللجوء في إسرائيل)، و«عنوان العامل» («كاف لعوفيد»)، و«مركز تطوير اللاجئين الأفارقة». كما قدم الالتماس، أيضا، باسم خمسة من اللاجئين المهاجرين من إريتريا، بينهم رجلان وامرأتان وطفلة تبلغ سنة واحدة من عمرها، كانت تعرضت للسجن بصحبة والدتها، طبقا للتعديل موضوع البحث، لكن السلطات الإسرائيلية عادت وأفرجت عنهما في أعقاب تقديم الالتماس وإلى حين بتّ المحكمة النهائي بشأنه.

وقد أحضر إلى قاعة المحكمة، التي كانت تغص بالحضور ساعة النظر في الالتماس، أربع نساء ورجل من المهاجرين من إريتريا والسودان طالبي اللجوء في إسرائيل، يقبعون جميعا في معتقل «سهرونيم» في النقب (بالقرب من معتقل النقب الصحراوي الذي يعج بالسجناء والأسرى الفلسطينيين). وكانت السلطات الإسرائيلية قد أجرت في هذا المعتقل، في منتصف العام ٢٠١٢، أعمال ترميم واسعة النطاق ليصبح قادرا على استيعاب نحو ٥٤٠٠ معتقل، بدلا من سعته السابقة التي كانت تبلغ ٢٠٠٠ معتقل. وقد اكتظ هذا المعتقل، خلال فترة وجيزة، بالمهاجرين الأفارقة، إذ تتحدث الإحصاءات الإسرائيلية شبه الرسمية عن وجود ما يربو على ٦٠ ألف «متسلل» إفريقي في داخل حدود إسرائيل، غالبيتهم الساحقة من إريتريا والسودان.

«المتسللون» الأوائل!

والتعديل موضوع الالتماس أقره الكنيست الإسرائيلي، بالقراءتين الثانية والثالثة، يوم ٩ كانون الثاني ٢٠١٢. وهو تعديل على «قانون منع التسلل» الذي كان قد أقره الكنيست الثاني في إسرائيل، في ١٦ آب ١٩٥٤، لمحاربة ما كانت تطلق عليه إسرائيل آنذاك اسم «المتسللين» الفلسطينيين، من خلال رفع درجة خطورة «مخالفة التسلل» في التدريج الجنائي الإسرائيلي ومن خلال إنشاء جهاز قضائي عسكري خاص يستطيع محاكمة «المتسللين» بأقصى السرعة الممكنة.

وللتذكير، فإن الحديث يدور على السنوات القليلة الأولى التالية للنكبة الفلسطينية وتهجير نحو ٧٠٠ ألف فلسطيني نزحوا عن ديارهم لاجئين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، تاركين خلفهم ممتلكاتهم من بيوت وأراض في القرى والمدن التي هجروا منها ودمرت، جزئيا أو كليا، الأمر الذي جعل الكثيرين ممن تم اقتلاعهم يفكرون جديا بالعودة، إما للاستقرار أو من أجل جني محاصيل، أو إحضار بعض المواد التموينية المخزنة في بيوتهم، أو استرجاع شيء ثمين كانوا قد نسوه أو تركوه في كارثة الرحيل. ومن هنا، وبكون هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين في نظر إسرائيل «مخالفين للقانون وعابرين للحدود» التي عرفت آنذاك باسم «حدود خط الهدنة»، أطلقت إسرائيل عليهم اسم «المتسللين». وقد كان يعتبر «متسللا» كل من يعبر هذه الحدود، سواء من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو من الحدود مع لبنان وسورية شمالا، والأردن شرقا أو مصر جنوبا.

وكان النص الأصلي لهذا القانون، من العام ١٩٥٤، قد تضمن تعريفا لـ «المتسلل»، على النحو التالي: «كل من دخل إلى إسرائيل، بوعي وبصورة غير قانونية، وكان في يوم من الأيام الواقعة بين ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ (يوم صدور قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة - س. س) وبين دخوله واحدا من: (١) مواطن، أو من رعايا، لبنان، مصر، سورية، السعودية، الأردن، العراق أو اليمن. (٢) مقيم أو زائر في إحدى الدول المذكورة أو في أي جزء من أرض إسرائيل، التي خارج (دولة) إسرائيل. (٣) مواطن في أرض إسرائيل أو مقيم في أرض إسرائيل بدون مواطنة أو مواطنية، أو أن مواطنته أو مواطنيته مشكوك في أمرها، وخرج في تلك الفترة نفسها من موقع إقامته المعتاد في المنطقة التي أصبحت جزءا من إسرائيل إلى مكان يقع خارج إسرائيل».

وقد استند هذا التعريف، في جزئه الأكبر، إلى تعريف مصطلح «الغائب» في «قانون أملاك الغائبين» الذي سنه الكنيست الإسرائيلي في العام ١٩٥٠ واستولت إسرائيل بموجبه على جميع الممتلكات، الأراضي والبيوت التي كان يمتلكها أي فلسطيني انطبق عليه تعريف «الغائب».

ومع مرور الزمن أصبح مصطلح «المتسللين» يطلق على العديد من عابري حدود إسرائيل، إذ توسع استخدامه ليشمل، أيضا، الفدائيين الفلسطينيين الذين كانوا يتجاوزون الحدود لتنفيذ عمليات فدائية، كما أطلقته إسرائيل أيضا على مهربي البضائع الذين كانوا يكسبون رزقهم من التهريب، وعلى اللصوص أيضا، حتى أصبح يطال اليوم المهاجرين الأفارقة بحثا عن ملاذ أو عمل.

التعديل والالتماس

والتعديل الذي أقره الكنيست لـ«قانون المتسللين» في كانون الثاني ٢٠١٢ جاء بصيغة «أمر ساعة» لثلاث سنوات، وذلك «بهدف حماية المصلحة العامة»، كما قال المشرّعون. وقد تضمن التعديل إضافة بندين أساسيين، يسمح أولهما باحتجاز / سجن أي شخص يعبر الحدود من دون تصريح، اعتقالا إداريا، لمدة تصل إلى ثلاث سنوات دون محاكمة، بدلا من ٦٠ يوما كما كان في السابق، ويمكن في بعض الحالات تمديد فترة الاحتجاز هذه إلى أجل غير مسمى. أما البند الثاني الذي تضمنه التعديل فينص على إمكانية فرض عقوبة السجن الفعلي لمدة تتراوح من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة على أي شخص يُدان بمساعدة هؤلاء «المتسللين»، سواء في عملية «التسلل» نفسها أو بعد دخولهم إلى البلاد، بما في ذلك أعمال الإغاثة. وقد صدر توضيح إسرائيلي رسمي هنا يؤكد أن «القانون لا يسري على المنظمات الإنسانية التي تقدم العون للاجئين»، رغم أن نص التعديل لا يميز بين طالبي اللجوء واللاجئين وبين مهاجري العمل غير القانونيين.

واعتبر الالتماس المقدم إلى المحكمة العليا للمطالبة بإلغاء هذا التعديل أن «قانون المتسللين هو أحد القوانين الأكثر تطرفا التي جرى تشريعها في إسرائيل. إنه ينكل بأناس أبرياء، من بينهم نساء وأطفال، لاجئون وضحايا أعمال تعذيب، لا ذنب لهم سوى إنهم أرادوا الهرب والنجاة. إنه وصمة في سفر القوانين الإسرائيلي وثمة واجب قضائي وأخلاقي بإلغائه».

وقال الملتمسون إن «الهدف من وراء تعديل القانون هو ردع طالبي اللجوء عن الدخول إلى إسرائيل، وذلك بواسطة الاعتقال الإداري غير المحدود زمنيا بحق كل من ليست هناك إمكانية لطرده، بسبب الخطر المحدق به في موطنه. وتشير نصوص القانون إلى أنه باستثناء حالات استثنائية قصوى جرى تفصيلها في متن القانون، لا يتم إطلاق سراح أي شخص إلا بعد مرور ثلاث سنوات من يوم اعتقاله. وبانعدام ظروف استثنائية، فإن محكمة الوصاية، التي يفترض بها إجراء رقابة شبه قضائية على عمليات الاعتقال التي يتم تنفيذها بموجب هذا القانون، ليست مخولة، إطلاقا، صلاحية الإفراج عن أي شخص. ولذا، فليس أمامنا أي حل بديل سوى مهاجمة دستورية بنود هذا التعديل والمطالبة بإلغائها».

وأشار الالتماس إلى أن القانون الإسرائيلي، ومثله الدولي أيضا، يمنعان اعتقال مهاجرين لغير غرض الطرد والإجلاء، وأن اعتقال طالبي اللجوء الفارين والذين تعرضوا للتنكيل في معسكرات التعذيب في سيناء من شأنه أن يفاقم الأذى اللاحق بسلامة المعتقلين وأحوالهم الصحية، وأن ردع مهاجرين جدد من القدوم إلى إسرائيل لا يمكن أن يشكل هدفا جديرا يبرر الاعتقال غير المحدود للاجئين. وأضاف أن «قانون منع التسلل» يُفرغ حق آلاف الناس في الحرية من أي مضمون ويسلبهم أية حماية قانونية. ومن هنا، رأى الملتمسون أن هذا القانون يتعارض مع «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، ولذلك طالبوا المحكمة العليا بإعلانه غير دستوري، ومن ثم إلغائه.

وفي ردها المقدم إلى المحكمة على هذا الالتماس، اعترفت الدولة بأن أكثر من نصف المهاجرين المعتقلين قد قدموا، حتى الآن، طلبات للجوء السياسي. وبالرغم عن ذلك، وحتى قبل فحص هذه الطلبات بشكل عيني ومدقق، تواصل الدولة الادعاء بأنهم ليسوا لاجئين. لا بل، تعترف الدولة في ردها بأن إعادة بعض المهاجرين إلى إريتريا قد تعرض حياتهم لخطر جدي، بينما ثمة «صعوبات وعوائق بيروقراطية تعترض إعادة المهاجرين السودانيين طالبي اللجوء إلى وطنهم، خاصة وأن إسرائيل لا تقيم علاقات دبلوماسية مع هذه الدولة».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعديل القانون هذا يشكل جزءًا من خطة تبلغ تكلفتها ١٦٧ مليون دولار أقرتها الحكومة الإسرائيلية في ١١ كانون الأول ٢٠١١ لشن حملة قمعية ضد المهاجرين الأفارقة بغرض الحد من دخولهم إلى إسرائيل. وبالإضافة إلى تمديد مدة الاحتجاز القانونية، تهدف الخطة أيضاً إلى استكمال بناء سور يبلغ طوله ٢٢٧ كيلومتراً يفصل بين مصر وإسرائيل، وتوسيع مراكز الاعتقال، وفرض غرامة على أرباب العمل الذين يشغلون مهاجرين غير شرعيين، وإعداد إستراتيجية لإعادة طالبي اللجوء الأفارقة إلى أوطانهم.

وكان رئيس الحكومة آنذاك، بنيامين نتنياهو، قد وصف هؤلاء العمال المهاجرين بأنهم يمثلون «تهديداً للأسس التي تقوم عليها الدولة»، بينما كانت بعض الأحياء الإسرائيلية تشكل فرق حراسة خاصة لطرد المهاجرين، الذين تعرض عدد كبير منهم إلى حملات اعتداء وملاحقة جسدية عنيفة، علما بأن السلطات الإسرائيلية قد زجت في الاعتقال منذ سن هذا التعديل بأكثر من ٢٠٠٠ مهاجر إفريقي، من بينهم بضع عشرات من الأطفال.

وكانت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» قد وصفت القانون بأنه «قاس وغير أخلاقي»، مضيفة أن «مجمل الغرض منه هو ردع اللاجئين الراغبين في دخول إسرائيل. إن هذا القانون يتجاهل بشكل صارخ أبسط التزامات إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة، وإحدى الدول الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين».

مفوضية اللاجئين تطلب الانضمام إلى الالتماس

من جهتها، كانت «المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» قد وجهت، يوم ٢ تشرين الأول ٢٠١٢، رسالة إلى المنظمات صاحبة الالتماس إلى المحكمة العليا، أكدت فيه أن «التصريحات (الإسرائيلية الرسمية - س. س) التي تدّعي بأن مواطني السودان الذين يعيشون في إسرائيل ليسوا لاجئين لا تستند إلى أي أساس حقائقي أو قانوني».

وفي تطور لافت وغير مسبوق حصل عشية الجلسة التي عقدتها المحكمة العليا يوم ١٢ آذار الجاري للنظر في الالتماس، قدمت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوم ٧ آذار، طلبا للانضمام إلى الالتماس، وذلك بصفة «صديقة المحكمة». وجاء في هذا الطلب، النادر، المقدم إلى المحكمة العليا أن «مفوضية اللاجئين تعتقد بأن بنود القانون المفصلة لا تنسجم مع المعايير الدولية المتصلة بقوانين حقوق الإنسان وقوانين اللاجئين، بما في ذلك المعاهدة الدولية الخاصة بوضع اللاجئين» (معاهدة ١٩٥١)، مشيرة إلى أن «نتائج هذا الالتماس ستحمل تأثيرات بعيدة المدى في كل ما يتصل بحماية اللاجئين وطالبي اللجوء في إسرائيل، كما في العالم بأسره أيضا». وعبرت «مفوضية اللاجئين»، في طلبها، عن «قلق كبير يساورها من أن يؤدي هذا القانون إلى عقوبات غير عادلة، بما في ذلك بواسطة الحبس المتواصل، بحق أناس يحتاجون إلى الحماية الدولية، سواء كلاجئين أو كطالبي حماية».

وأضافت المفوضية، في تعليل طلبها غير المسبوق هذا: «إن اهتمام المفوضية بوضعية صديقة المحكمة يستند إلى واجب المنظمة الدولية في تأدية مهمتها بشأن ضمان تفسير مثابر ومتماسك للقانون الدولي في قضايا اللاجئين، وإن المواقف التي ترغب المفوضية في عرضها أمام المحكمة هذه، ضمن هذا الإجراء، مدعومة بما يزيد عن ٦٠ عاما من الخبرة والتجربة».

وتسجل المفوضية، في طلبها، وبصورة تفصيلية، جميع تحفظاتها المختلفة على بنود القانون. ففيما يتعلق بعدم التمييز بين طالبي اللجوء واللاجئين وبين مهاجري العمل، مثلا، يعتبر القانون كل من يدخل إلى إسرائيل «ليس عن طريق معبر حدودي» ولم يبلّغ عن دخوله ولم يعرض جواز سفر أو تأشيرة عبور ساريي المفعول بأنه «متسلل». ويضيف القانون: «وزير الدفاع، أو من خوله الصلاحية، يستطيع إصدار أمر كتابي بطرد المتسلل. ويشكل الأمر وثيقة قانونية للتصديق على احتجاز المتسلل إلى حين طرده».

وتقول المفوضية في هذا الشأن إن «طلب اللجوء ليس عملا غير قانوني. فالقانون يضع هنا فرضية مسبقة مفادها أن اللاجئين وطالبي اللجوء الداخلين إلى إسرائيل بصورة غير قانونية هم «متسللون». وبذا، تستخدم الدولة إصدار أوامر الترحيل لغرض توفير قاعدة قانونية للاعتقال، على الرغم من عدم القدرة على الترحيل الفوري، نظرا للخطر المحدق بـ «المتسلل» في وطنه. وتضيف المفوضية أن «الاعتقال لغرض الإبعاد أو الترحيل لا يوفر قاعدة شرعية لاعتقال اللاجئين وطالبي اللجوء، طبقا للقانون الدولي، ذلك بأن مثل هؤلاء لا يجوز إبعادهم أو طردهم قبل أن يكونوا استنفدوا حقهم في الاستئناف، في كل ما يتعلق بطلبهم الحصول على حماية قانونية دولية».

وتعترض المفوضية أيضا على ما ورد في شروحات القانون، وخاصة الحديث عن أن ظاهرة «التسلل إلى إسرائيل» قد أصبحت تشكل «آفة» وأن الهدف من وراء القانون هو «ردع آخرين من التسلل إلى إسرائيل»، وهذا على الرغم من قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية نفسها التي تؤكد أن «اعتقال شخص لردع الآخرين هو إجراء غير قانوني» وأن «الآفة»، في حد ذاتها، لا توفر مبررا أو حجة للاعتقال. وتقول المفوضية، في هذا الصدد، إن «سياسة وقوانين الوصاية الرامية إلى الردع ليست قانونية.... نظرا لأن الردع ليس هدفا شرعيا... ولأن هذا يتعارض مع معاهدة ١٩٥١، التي تمثل هدفها في ترسيخ وتعزيز منظومة حماية دولية للاجئين».

وتسجل مفوضية اللاجئين تحفظا حادا، أيضا، على البند الذي يجيز الحبس لفترة زمنية غير محدودة، بما قد يترتب عليه وضع ينمو فيه أطفال صغار وراء القضبان. وتؤكد المفوضية أن القانون الدولي يحظر احتجاز أطفال طالبي اللجوء في المعتقل.... وبوجه عام، ينبغي أن يكون التوجه العلاجي ومصلحة الطفل الاعتبار المركزي لدى معالجة هذه الحالات، ذلك بأن الاحتمال الكبير لتأذي الطفل ينبغي أن يسبق مكانته كـ «مقيم غير قانوني»!

اللجنة الخاصة بحل «مشكلة المتسللين» إلى إسرائيل توصي بعدم أخذ موقف الأمم المتحدة في الاعتبار!

* «مركز مساعدة العمال الأجانب»: إسرائيل تتعامل مع اللاجئين من إفريقيا كما لو أنهم حيوانات!*

قدمت اللجنة الخاصة من أجل حل مشكلة المتسللين غير الشرعيين إلى إسرائيل التي عينها وزير الداخلية الإسرائيلية السابق إيلي يشاي (شاس)، يوم ٥ آذار الحالي، توصياتها إلى الوزير.

وأوصت اللجنة التي يترأسها الخبير الجغرافي من جامعة حيفا البروفسور أرنون سوفير، بعدم أخذ الموقف الذي تعرب عنه الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمتسللين من السودان وإريتريا في الاعتبار. وتطالب هذه المنظمة الدولية بعدم إعادة هؤلاء المتسللين إلى هاتين الدولتين، خشية أن تكون حياتهم عرضة للخطر. ودعت اللجنة إلى أن تقوم إسرائيل بنفسها بإجراء جولات استكشافية لتقصي الأوضاع في هاتين الدولتين تمهيداً لإعادة المتسللين إليهما. كما أوصت اللجنة بدرس المسار الذي يسلكه المتسللون في طريقهم إلى إسرائيل، وذلك بغية وضع عراقيل في هذا المسار تحول دون وصولهم إلى هدفهم. ودعت اللجنة أيضاً إلى بلورة سياسة عامة لكبح منظمات حقوق الإنسان التي تقوم بإرسال مندوبين عنها ينتظرون المتسللين لدى وصولهم إلى منطقة الحدود مع إسرائيل، من أجل تقديم المساعدات القانونية والإنسانية لهم.

وقال البروفسور سوفير، في المؤتمر الصحافي الخاص الذي عقدته اللجنة باشتراك وزير الداخلية يشاي وعرضت فيه توصياتها، إن إسرائيل مطالبة بأن تُغلق حدودها في وجه المتسللين غير الشرعيين، وإلا فإن طابعها اليهودي سيكون معرضاً للخطر.

وكان «مركز مساعدة العمال الأجانب» في إسرائيل قد أصدر، في صيف ٢٠١٢، تقريرًا مطولا تضمن رصدًا لمظاهر التحريض العنصري وجرائم الكراهية والتمييز ضد طالبي اللجوء الأفارقة خلال الفترة بين كانون الثاني- حزيران ٢٠١٢، التي تفاقمت فيها هذه المظاهر، وشملت قوى سياسية من اليمين والوسط، وعددًا من وسائل الإعلام والصحافيين، وأوساطًا من الجهاز القضائي والحكم المحلي، ومجموعة من الحاخامين ورجال الدين اليهود، فضلاً عن جهات كثيرة من الرأي العام اليهودي. وهؤلاء جميعًا يتعاونون فيما بينهم ويتعاملون مع اللاجئين من إفريقيا كما لو أنهم حيوانات.

ويشير التقرير، من ضمن أشياء أخرى، إلى أن اللغة التي يستخدمها صنّاع القرار في إسرائيل، لدى الحديث عن هؤلاء اللاجئين، تنزع عنهم إنسانيتهم وتصورهم كتهديد. فهؤلاء الناس الذين لاذوا بالفرار من الإبادة الجماعية في دارفور (السودان)، أو من الخدمة العسكرية في ظروف أشبه بالعبودية في إريتريا، يوصفون بأنهم «غزاة» و«أعداء» و«سرطان» و«قنبلة موقوتة» و«تهديد وجودي».

وبحسب التقرير، يستند التحريض ضد طالبي اللجوء في إسرائيل إلى الإدعاء بأن الذين يجتازون الحدود من مصر ليسوا لاجئين بل متسللون ومهاجرو عمل أو «متسللو عمل».

وهذا الإدعاء يمثل الموقف الرسمي لدولة إسرائيل كما يعبر عن نفسه في تصريحات متخذي القرارات وصانعي السياسة تجاه طالبي اللجوء. ومن ناحية فعلية فإن إسرائيل تسد الطريق إلى جهاز فحص الطلبات أمام معظم طالبي اللجوء، إذ يمنع جميع المواطنين السودانيين والإريتريين الذين يشكلون أكثر من ٨٠ بالمئة من طالبي اللجوء في إسرائيل، من تقديم طلبات فردية للحصول على ملجأ.

ويضفي استخدام مصطلح «متسللين»، الذي كان قد استخدم في خمسينيات القرن الماضي لوصف الفدائيين الفلسطينيين الذين «تسللوا» لتنفيذ «عمليات تخريبية» في إسرائيل، طابع التهديد الأمني للدولة على طالبي اللجوء الأفارقة.

كذلك يستخدم أعضاء كنيست وأوساط أخرى تقود الرأي العام مصطلح «غزاة» في وصف طالبي اللجوء وبشكل يصورهم أيضا كتهديد أمني.

وثمة مصطلح آخر يستخدمه متخذو القرارات ووسائل الإعلام في إسرائيل في وصف طالبي اللجوء وهو «ماكثون (مقيمون) غير قانونيين»، والذي يرتبط أيضا بالدخول والتسلل غير القانوني من جانب فلسطينيين إلى إسرائيل.

لكن من ناحية فعلية فإن طالبي اللجوء يمكثون في إسرائيل بصورة قانونية، حيث يتم تجديد تأشيرتهم شهريا من جانب وزارة الداخلية لفترة تصل إلى أربعة أشهر، وذلك بشكل تعسفي. وتعطي هذه التأشيرة لطالبي اللجوء مكانة «إخلاء سبيل بشروط مقيدة» حتى موعد طردهم من البلاد. غير أن هذه المكانة لا تعطيهم حقوقا مثل الحق في العمل، أو الحق في تلقي خدمات رفاه أو صحة.

بناء على ذلك، وعلى الرغم من أن إسرائيل لا تتفحص طلبات اللجوء لمعظم المتقدمين بمثل هذا الطلب، فإن المتحدثين الرسميين باسم الدولة يصرحون بأن جميع طالبي اللجوء هم «متسللون» يأتون إلى إسرائيل من أجل تحسين نوعية حياتهم، أو بحثا عن عمل. وهذه الإدعاءات تحظى أيضا بدعم وإسناد في وسائل الإعلام الإسرائيلية، سواء من خلال مقالات الرأي، أو من خلال وصف طالبي اللجوء بـ «المتسللين» و«مهاجري العمل» و«الماكثين غير القانونيين».

وفي الفترة التي جرى تفحصها (كانون الثاني - حزيران ٢٠١٢)، نشر عدد كبير من مقالات الرأي في الصحف والمواقع الالكترونية الإسرائيلية، والتي أكدت أن طالبي اللجوء في إسرائيل ليسوا لاجئين. فرئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، صرح أيضا في مطلع العام ٢٠١٢ بأن «السواد الأعظم (من طالبي اللجوء) ليسوا لاجئين وإنما هم متسللون أتوا بحثا عن عمل. والمتسللون يشكلون في نظري مشكلة وجودية».

كذلك صرح رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين في آذار ٢٠١٢: «لو كان الحديث يدور على لاجئين فارين، لكنا ملزمين أخلاقيا بفتح أبواب دولة إسرائيل أمامهم والاهتمام بتلبية احتياجاتهم الأساسية. غير أن المتسللين الذين يأتون حاليا إلى إيلات ليسوا لاجئين بالمعنى البسيط للكلمة. فجزء كبير منهم لم يأت هاربا وإنما بحثا عن تحسين وضعه الاقتصادي».

وقال وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان: «ينبغي القول إن الحديث يدور على أشخاص أتوا بحثا عن عمل وعن حياة جيدة».

وعضو الكنيست ميري ريغف (ليكود)، وهي من المتزعمين لحملة التحريض ضد اللاجئين الأفارقة، صرحت في حزيران ٢٠١٢ : «إن الحديث لا يدور على لاجئين وإنما على مهاجري عمل. لقد احتلت دولة إسرائيل على أيدي متسللين راجلين، من دون إطلاق رصاصة واحدة. كل من اجتاز الحدود بصورة غير قانونية يجب أن يعاقب ولا يجوز لنا أن نبدي أسفا أو اعتذارا عن ذلك».

كذلك صرح عضو الكنيست داني دانون (ليكود)، وهو رئيس «اللوبي لحل مشكلة المتسللين» وحركة «الطرد الآن» قائلاً: «المتسللون لا يبحثون عن ملجأ، بل يبحثون عن عمل».

وجاء في بيان صحافي صادر عن مكتب دانون حول جولة قام بها في جنوبي تل أبيب: «متسللون غير قانونيين ممن تحدثوا خلال الجولة قالوا: محمد، ومتسلل من السودان (قال): دفعنا نحو ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ دولار وسافرنا شهرا على الطرق إلى أن وصلنا إلى إسرائيل. رغبنا في القدوم إلى هنا، فالحياة هنا أفضل. نحن ندخر كي نحضر عوائلنا. لقد أصبح الجميع هنا بمن في ذلك الجد والجدة. الموضوع كله موضوع مال». غير أن تفحص البروتوكول الكامل للجولة يبين أن هذه الأقوال لم ترد خلال جولة النائب المذكورة.

وأصدر المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار ترجمة عربية لهذا التقرير ضمن سلسلة «أوراق إسرائيلية» (العدد ٥٨).

مقابلة خاصة مع مخرج فيلم «حراس التخوم»

درور موريه لـ «المشهد الإسرائيلي»: لا ينبغي أن تكون يساريًا لتطالب بالانسحاب وحل القضية الفلسطينية!

قريبا سيُعرض الفيلم في سلسلة تلفزيونية من خمس حلقات

كتبت هبة زعبي:

أثار فيلم «حراس التخوم» الوثائقي الإسرائيلي والذي رشح لجائزة الأوسكار كأفضل فيلم وثائقي للعام ٢٠١٣ ضجة كبيرة ونقاشا حادا في إسرائيل، وذلك بعد أن كشف وجهات نظر وتحليلات غير مألوفة لستة من الرؤساء السابقين لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) حول قضايا محورية وأحداث عايشوها وكيفية تعاملهم معها خلال عملهم، وقد تحدثوا عنها بصراحة تامة، وكشفوا خلال الفيلم عن حقائق هامة عبر اعترافات مثيرة.

وألمح الفيلم إلى وجود فجوة وخلاف في فترات معينة بين المؤسسة السياسية والمؤسسة الأمنية.

افتتح الفيلم مع يوفال ديسكين و«مواجهته للصراع الداخلي في نفسه عندما كان يصدر أوامره بالقتل»، واختتم مع عامي أيالون وهو يقول «نحن ننجح في كل معركة لكننا نخسر في الحرب».

وأكد الجميع الخطورة الكامنة في استمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي، وطالبوا بتوفير حل دائم للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وإخلاء المستوطنات، والانسحاب من الأراضي الفلسطينية العام ١٩٦٧. وأكدوا أن استمرار الوضع من دون أي حل سيشكل خطرا على إسرائيل.

حصد الفيلم سبع جوائز آخرها جائزة Cinema For Peace في مهرجان برلين ٢٠١٣، ومنها أيضا جائزة نقابة نقاد الولايات المتحدة، وجائزة نقابة نقاد لوس أنجلوس.

وقال المخرج درور موريه إنه مصر على استعراض مواقف وتجربة رؤساء جهاز الشاباك الإسرائيلي وغير مكترث للانتقادات، ويعمل حاليا على إنجاز سلسلة تلفزيونية وثائقية من خمس حلقات عن نفس الموضوع.

وقد حدثنا عنها في سياق هذه المقابلة الخاصة، كما تحدث عن تجربته مع الفيلم.

(*) س: كيف بدأت فكرة الفيلم؟

موريه: أنجزت في السابق فيلما عن رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون حققت خلاله في «لغز» اندفاعه نحو تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة، وهو الذي اعتبر «أبا المستوطنات». وخلال الفيلم حاورت دوف فايسغلاس، مدير مكتب شارون، الذي روى لي أن خطة الانفصال عن غزة طرحت لأول مرة في مزرعته في شهر آب ٢٠٠٣ بين مقربيه وأعلن عن الخطة رسميا في شهر كانون الأول في «مؤتمر هرتسليا»، وروى لي فايسغلاس أنه خلال الفترة من شهر آب حتى كانون الأول حدث العديد من الأمور، أحدها كان إجراء مقابلة نشرت في صحيفة «يديعوت أحرونوت» مع أربعة من رؤساء الشاباك الذين صرحوا خلالها بأنه لو استمر شارون في انتهاج نفس السياسة ولم يسع لتحقيق أي حل حقيقي للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني فسوف يوقع إسرائيل في مشكلة حقيقية. وقال لي فايسغلاس إن هذه المقابلة كان لها تأثير عميق وكبير على شارون لأن التصريحات صدرت من قبل شخصيات عرفها من داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وقال لفايسغلاس أنه إذا صرح هؤلاء بمثل هذه الآراء فعلي الإصغاء لهم. هذا الأمر جعلني أفكر لأول مرة في إنجاز الفيلم، وقلت لنفسي إن تأثر شارون برأي هؤلاء الأربعة جعله ينفذ خطة الانفصال، فلم لا أقوم بإحضار ستة من رؤساء جهاز الشاباك ليقوموا بالتحدث في صورة شاملة عن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، فلعل الأمر يمكنه أن يحرك أشياء، أو أن يثير ضجة واهتماما ويدفع الكثيرين لأن يغيروا آراءهم في القضية؟.

(*) س: وكيف وافق الستة على إجراء المقابلات؟

موريه: فكرت في البداية أن أحاول إقناع أحدهم ومن خلاله أصل الى الباقين، واخترت أن أبدأ مع عامي أيالون فهو من أقنعهم في السابق بإجراء المقابلة في صحيفة يديعوت، ونجح خلال ذلك في خلق هذه المجموعة، وحين قابلته كان وزيرا في حكومة إيهود أولمرت وتحدثنا مطولا في مكتبه وأوضحت له فكرة الفيلم وما سأقوم به ووافق على الفكرة وساعدني في الاتصال والتواصل مع الآخرين وهكذا انطلق الأمر.

(*) س: هل ترددوا في التعاون معك؟

موريه: لم يكن الأمر سهلا مع جميعهم، واستغرقني وقت لتوضيح الفكرة وأهدافها أمامهم وذلك بعد أن استفسروا مني وحققوا معي كثيرا عنها، لكن أصعبهم كان أبراهام شالوم، فهو مسن ولم يتحدث ولا مرة مع الإعلام بعد قضية «الحافلة ٣٠٠».

(*) س: لم تتوفر لك سوى الحقائق وتصريحاتهم المثيرة، كيف حولت هذه المادة الجافة وخلقت مشهدية حقيقية حية؟

موريه: تحويل المادة العادية إلى فيلم سينمائي وثائقي ليس سهلا، فمثلا في قصة يحيى عياش لم يتوفر لدي أي شيء وكل ما وجدته كان بعد مقتله، اضطررت لابتكار صور المشاهد حتى أضفي عليها مشهدية عميقة وحقيقية، لذا استخدمنا خدعا وتقنيات سينمائية مكلفة أشعرت المشاهد أنه أمام مشهد حقيقي.

(*) س: افتتحت الفيلم مع ديسكين وركزت على الجانب الإنساني في رأيه، كيف تعلق على هذا؟

موريه: لأن ديسكين كان أكثر شخصية أثرت علي من بينهم من الجانب الإنساني، لكنني افتتحت الفيلم معه حتى أوضح ما قاموا به، وأي نوع من القرارات اتخذوه، وما هي الضغوط التي يواجهونها عندما يتخذون قراراتهم.

مخرج الفيلم درور موريه.

(*) س: بعض الادعاءات تتهمهم بأنهم أصبحوا يساريين بعد تركهم جهاز الشاباك، هل هذا صحيح؟

موريه: لا يمكن الجزم بأنهم يساريون، لكن المجتمع الإسرائيلي يميل دائما نحو تأطير الأشخاص في جهة اليسار أو جهة اليمين، ومن هو مستعد للتنازل من أجل السلام يعتبره يساريا، لكن هذا الأمر غير صحيح. من المؤكد أن آفي ديختر ليس يساريا وكذلك ديسكين ويعقوب بيري، فهم أشخاص واقعيون، جربوا كل شيء ومارسوا السيطرة والقوة، وهم في نفس الوقت يفهمون المجتمع الفلسطيني جيدا وبعمق وكذا المجتمع الاسرائيلي، ويفهمون اللغة العربية جيدا، وبعد هذه التجربة استنتجوا أنه من غير الممكن الانتصار بفضل القوة، هذا الأمر لن ينفع، ويجب التنازل وإيجاد حل وسط عن طريق السلام، وهم يدركون جيدا أن الوصول للحل هو عملية صعبة عوائقها موجودة عند الطرفين. هذا الأمر أكده لي كرمي غيلون بصورة واضحة وقال لي أنه لو حاولت مقابلة كل شخص يعمل ميدانيا في جهاز الشاباك ستجد أن ٩٨٪ سيجيبونك أن مصلحة إسرائيل الأولى هي التنازل وحل القضية الإسرائيلية- الفلسطينية وهذا الأمر سيقوله لك الجميع من اليسار واليمين والوسط، فهم يفهمون جيدا أن استمرار القضية بدون حل هو أمر سيء لإسرائيل قبل أي شيء.

(*) س: ما الذي شجعهم على خوض التجربة؟

موريه: أعتقد أن الأمر كان صعبا على الذين مروا بصدمة في فترة سابقة من حياتهم مثل أبراهام شالوم (قضية الحافلة ٣٠٠) والذي كنت مضطرا لمواجهته داخل الفيلم حول أخلاقيات قتل أشخاص رفعوا أيديهم واستسلموا، وأيضا لكارمي غيلون كانت صعوبة فيما يخص الحديث عن مقتل رئيس الحكومة إسحق رابين، وواجه الآخرون أيضا صعوبات في الاجابة خصوصا حين شككت في أخلاقيات أفعالهم أو حين سألتهم في مواضع معينة عن مدى تحقيق عملهم منفعة لدولة إسرائيل وهنا استصعبوا الاجابة كثيرا. وأعتقد أن سبب موافقتهم على الحديث في الفيلم تنبع من متابعتهم لما يحدث في إسرائيل بعد تركهم لعملهم حيث أمضى أغلبهم كل حياته في الخدمة الأمنية ويرون اليوم ما يحدث مع رئيس الحكومة الحالي ويدركون أن إسرائيل في وضع حساس جدا، ولعلهم من خلال الفيلم يمكنهم إسماعنا رأيهم وإثارتنا، فقضية الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني تقريبا لم تذكر في الانتخابات الأخيرة وكأن الشعب يعيش في حالة من الإنكار الذاتي ولا يريد التعامل مع القضية، كأنها غير موجودة.

الستة يؤمنون أنه يجب التوصل الى تفاهمات ثابتة، وهم يدركون جيدا أن هذا ليس أمرا سهلا وجميعهم يتوافقون على أنه حتى نصل إلى مثل هذه التفاهمات يجب أن تتوفر قيادات قوية وغير عادية في كلا الجانبين، وعدم توفر هذا يجعل تحقيق التفاهمات أمرا مستحيلا.

(*) س: بموجب أي معايير اختارت الأحداث التي تحدثت عنها في الفيلم، ولم تطرقت إلى قضية «الحافلة ٣٠٠»؟

موريه: يروي الفيلم قصة دولة إسرائيل فيما يخص الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ونستعرضها من خلال وجهة نظر رؤساء جهاز الشاباك ونستعرض كيف عايشت هذه المؤسسة (الشاباك) القضية الفلسطينية، لذا فإن أحداثا مثل مقتل رابين أو قضية الحافلة ٣٠٠ كان لها تأثير كبير عليهم، وخصوصا القضية الثانية لأنها شكلت حدثا هاما جدا في حياة الشاباك والتي غيرت الجهاز بشكل كلي عند كشفها، وما يهمهم هنا هو عرض القصة من وجهة نظرهم ولذا فإننا اخترنا الأحداث التي أثرت على هذه المؤسسة. وجمعت القصة النهائية للفيلم مجموعة من الأحداث الدراماتيكية الهامة ضمن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

(*) س: هل أثبت الفيلم وجود فجوة بين القيادة السياسية والقيادة الأمنية في إسرائيل؟

موريه: نعم، لكن في نفس الوقت لا يمكنني التعميم والقول إنها موجودة دائما، وإنما وجدت في فترات معينة. الأمر يتعلق بهوية القيادة السياسية أو القيادة الأمنية، فنحن إن تحدثنا عن الفترة التي ضمت ديسكين ونتنياهو معا فبدون شك كانت هناك فجوة عميقة بين كافة مسؤولي القيادة الأمنية من رئيس الموساد ورئيس الشاباك وقائد الجيش مقابل القيادة السياسية لباراك ونتنياهو، كذلك تكرر وجود الفجوة قبل الانتفاضة الثانية العام ٢٠٠٠ بين باراك والقيادة الأمنية، ففي مرحلة ما قرر باراك التقدم نحو مفاوضات مع سورية في خضم أزمة العلاقات مع ياسر عرفات، وفي حينه توجه له رئيس الشاباك عامي أيالون ورئيس الاستخبارات العسكرية وقالا له إن هذا أمر خاطئ، لكنه لم يصغ لهما واستمر في تنفيذ ما قرره. ومن جهة أخرى كان هناك تعاون فعال بين القيادتين في أوقات عديدة.

(*) س: كيف نظرت إلى ترشيح الفيلم لجائزة الأوسكار؟

موريه: أثار الترشيح ضجة كبيرة حول الفيلم ومنحه شهرة كبيرة ولفت الانتباه نحوه، وأرضاني أن يقوم الفيلم بإثارة العديد من التساؤلات وجعل الكثيرين يغيرون طريقة تفكيرهم في القضايا ذات العلاقة التي تناولها الفيلم. لقد أثار العديد من الناس وأغضب العديد منهم وأثر على كثيرين وهذا هو هدفي وهذا ما أردته، واعتبرت تجربة الأوسكار مثيرة لكنها ليست الهدف، ولذا ها أنا ذا مستمر في العمل على سلسلة تلفزيونية تتناولهم مجددا .

(*) س: هل يمكن أن تحدثنا عنها؟

موريه: أنجزنا مقابلات مطولة جدا مدة كل واحدة من ٣ حتى ٤ ساعات، وأجريت أكثر من مقابلة مع كل واحد، ولدي حوالي ٧٥ ساعة من المقابلات معهم. وأعمل حاليا على إنجاز سلسلة تلفزيونية وثائقية من ٥ حلقات مدة كل واحدة ساعة تستعرض قضايا تعامل جهاز الشاباك معها وتعرض بشكل مطول أكثر من الفيلم، فمثلا تناولنا ما حدث بعد مقتل رابين منذ العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٠ وانطلاق الانتفاضة الثانية خلال مدة ٣ دقائق في الفيلم لكن هنا سنخصص للموضوع حلقة كاملة أستعرض خلالها الموضوع من وجهة نظر رؤساء الشاباك وأوضح كيف أن نتنياهو في فترة ولايته الأولى وكذلك إيهود باراك متهمان بالتسبب في انهيار عملية السلام، وسيسمع المشاهد الاسرائيلي رؤساء الشاباك يصرحون كيف أعلن باراك بشكل علني عن انعدام وجود شريك للعملية السلمية، وسنرى كيف صعد نتنياهو الى الحكم بعد موت رابين وساهم في تدمير العملية السلمية.

(*) س: أثار الفيلم ردودا ناقدة وغاضبة ومطالبات بإلغاء ترشيحه إلى جائزة الأوسكار؟

موريه: هذه المواقف لم تؤثر علي، ومن يهاجم الفيلم بشكل رئيس هم أنصار اليمين المتطرف والذين يستصعبون هضم فحواه ومغزاه، كذلك نلت نقدا من يساريين لكن المواقف اليمينية هي الأبرز. برأيي هذه التهجمات تخرج من أشخاص لم يشاهدوا الفيلم، ردودهم سخيفة وسطحية، ولا يمكنني الرد عليها. ويمكنني أن أضم إلى هذه المجموعة شخصيات معروفة مثل وزيرة الثقافة ليمور ليفنات، وجودي نير- موزس، زوجة نائب رئيس الحكومة سيلفان شالوم، اللتين أعربتا أمام الإعلام عن سعادتهما بسبب عدم فوز الفيلم بالجائزة حتى من دون أن تشاهداه.

(*) س: كيف تعقب على موقف نتنياهو من الفيلم، وتأكيده أنه لم يشاهده ولا ينوي مشاهدته؟

موريه: هذه شهادة منقوصة لرئيس الحكومة بحق ستة من رؤساء الشاباك الذين خدم قسم منهم تحت إمرته كرئيس حكومة. وهي تدل على حقيقة شخصيته. الفيلم يعرض حقيقة يستصعب اليمين استيعابها وهضمها ومواجهتها، وفي نفس الوقت لا يمكنه الهروب منها. فهو يعجز عن تكذيب حقائق نطق بها ستة من رؤساء جهاز الشاباك ولذا يقوم بمهاجمتي واتهامي بتغيير وتشويه أقوالهم، لكن هؤلاء الستة نفوا هذا الاتهام وأعلنوا أنهم يتحملون مسؤولية ما تضمنه الفيلم من حقائق خرجت على لسانهم.

(*) س: تناقل الإعلام تصريحا لك تتهم خلاله نتنياهو بأنه حرض على مقتل رابين؟

موريه: سألتني مذيعة خلال مقابلة أجريت معي على قناة السي. إن. إن: «خلال وصفك التحريض على مقتل رابين في الفيلم قمت بعرض صورة لنتنياهو، لماذا فعلت ذلك؟»، وقد أجبتها بصورة واضحة: لأنه تواجد هناك وكان جزءا من المحرضين على مقتل رابين، ولكنني لم أدع أنه المحرض الأساس، وقامت القناة الثانية بصياغة أقوالي بطريقة جعلتني أدعي أن نتنياهو مسؤول أساس عن مقتل رابين وحرض على مقتله، وهذا غير صحيح.

(*) س : هل أنت راض عن إنجازك؟

موريه: أنا راض جدا، فكل شيء تحقق كما خططت له وأكثر. لكن ضايقني أمر واحد، وهو أن اليمين جمع بين فيلم «حراس التخوم» وفيلم «خمس كاميرات مكسورة» وهاجمهما معا، مع أن كل فيلم هو عمل سينمائي يختلف في مضمونه عن الآخر، وهذا الجمع سهل عليهم التهجم، لكن ليعلموا أني لم أتوقف هنا فأنا مستمر، والخمس حلقات هي قيد الإنجاز، وهناك كتاب سيصدر عن الموضوع، وآمل أن تنجز قريبا ترجمة الفيلم إلى العربية.

هل سيفرض نتنياهو أجندته على الصحافيين العرب؟

ملصق الفيلم- الرؤساء الستة السابقون لجهاز الشاباك (من اليمين): يعقوب بيري، عامي أيالون، أبراهام شالوم، كرمي غيلون، آفي ديختر، يوفال ديسكين

بقلم: خلود مصالحة (*)

قبل عدة أشهر تناول الإعلام الإسرائيلي مسألة قيام سارة نتنياهو، زوجة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بزيارة لمكتب المستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشتاين، تطرقت فيها إلى ضرورة أن يقوم هذا الأخير بتغيير طاقم مكتبه من المساعدات والسكرتيرة، بحجة أنهّن لم يعملن على خدمتها بالشكل اللائق والسريع!. وانتهت الزيارة بوعود من فاينشتاين بأنه سيسهل لها عدة طلبات تتعلق بالبيت والترميمات والحفلات الخاصة وحتى المكياج...!

هذا النشر لم يُسجل في الإعلام الإسرائيلي بصيغة فضيحة، كون العلاقة بين رئيس الحكومة والمستشار القانوني للحكومة باتت واضحة أكثر للجمهور الإسرائيلي.

وقد تعرضت هذه العلاقة للنقد عدة مرات على صفحات الإعلام بعد أن تم تعيين فاينشتاين (حيث أن التعيين نفسه لقي دعمًا كبيرًا من وسائل الإعلام وخاصة يديعوت أحرونوت). وتطرق النقد إلى حقيقة أن فاينشتاين هو محام متخصص في المجال الجنائي فقط، فيما شغل منصب المستشار القانوني للحكومة سابقًا محامون متخصصون في عدة مجالات في آن واحد.

وفي تعقيب للمستشار القانوني لصوت إسرائيل، موشيه نغبي، على طريقة إدارة فاينشتاين لعدة ملفات قال «إن كل تعامل المستشار القانوني للحكومة مع الملفات يشير إلى عدم فهمه لوظيفته، أنا على قناعة أنه من غير المعقول تعيين شخص شغل منصب مرافع شخصيّ لهذه الوظيفة، فالولاء للمحامي المتخصص في مجال معيّن هو للزبون، وزبون المستشار القانوني للحكومة هو الجمهور الإسرائيلي وليس الحكومة».

هذا النقد ازدادت حدته عندما قام فاينشتاين بالانصياع لأوامر رئيس الحكومة فيما يتعلق بموقف الدولة من إخلاء مستوطنة «هأولبانا»، بعد أن كان قد انصاع لأوامر في مسألة موقف الدولة من إخلاء مستوطنة «ميغرون»، وأيضًا في ملف التهم الموجه لحليف رئيس الحكومة أفيغدور ليبرمان، وعلى هذا عقب البروفسور عمانوئيل غروس بالقول «من الواضح أنه بعد مئير شمغار وأهارون باراك وإسحق زامير، فإن مؤسسة المستشار القانوني للحكومة لم تعد كما كانت في السابق».

ما ذكر هنا لم يكن مقدمة لتقييم عمل المستشار القانوني للحكومة، وإنما لتوضيح العلاقة التي على ما يبدو ستؤثر سلبًا على حرية العمل للصحافيين الفلسطينيين داخل إسرائيل، كما ستؤثر سلبًا على حرية التعبير، مع العلم أن الكنيست الأخير سنّ عدة قوانين عنصرية كان المستشار فاينشتاين على إطلاع عليها وعلى تشريعها.

يوم الجمعة (٢٠١٣/٣/٨) بثت القناة التلفزيونية الثانية تقريرًا عن عمل الزميل الصحافي حمد عويدات، ابن الجولان السوريّ المحتل، لصالح قناة إيرانية. وتطرّق التقرير إلى الصعوبات التي يواجهها عويدات خاصة في ظل ما أسمته بـ «التهديد الإيراني على إسرائيل». وأثار هذا التقرير حفيظة نتنياهو الذي قام على الفور بالطلب من فاينشتاين فحص إمكانية وقف بث تقارير تلفزيونية إخبارية مباشرة من إسرائيل إلى إيران، وأيضًا إلى العراق وسورية.

واضح جدًا أن قرار نتنياهو هذا يُشكّل تهديدًا لحريّة الصحافة وحريّة مزاولة العمل الصحافي من خلال هذه السابقة الّتي ستُعرّض الصحافيين للمساءلة القانونية لمجرد عملهم في وسيلة إعلام دوليّة، على عكس ما تبنّته المحكمة الإسرائيليّة في ملفّ مراسليّ قناة العالم الإيرانية في أثناء الحرب على غزّة في شتاء ٢٠٠٩ - الصحافي خضر شاهين ومساعده محمد سرحان.

وكانت النيابة العامة وجهت للصحافيّين شاهين وسرحان، في العام ٢٠٠٩، تهمة «خرق الرقابة العسكرية» و«التخابر مع جهات معادية لإسرائيل» (وهي تهمة خطيرة جدًا خاصة وقت الحروب)، وهذا بعد أن قام الصحافي إيهود يعاري من القناة الثانية بالتحريض عليهما ببث مباشر متهمًا إياهما بنقل أخبار عن تحركات الآليات العسكرية الإسرائيلية، نصف ساعة قبل عدوانها على غزة. وبناءً على لائحة الاتهام، أصدر قاضي المحكمة المركزية في القدس يعقوب تسبان في ٢٠٠٩/٦/١٤ حكمًا بالسجن الفعلي لمدة شهرين على الصحافيين سرحان وشاهين، فيما طالبت هيئة الدفاع تعليق حكم السجن إلى حين تقديم استئناف إلى المحكمة العليا.

بعد التوجه للعليا وطرح الموضوع لنقاش الرأي العام الإسرائيلي، خاصة المختصين في مجال القانون، تم الاتفاق على إبطال التهم الأمنية ومناقشة مسألة خرق «قانون الرقابة العسكرية». وقد علق د. يوفال كرنيئيل، المحاضر في مجال القانون في كلية القانون في هرتسليا، على لائحة الاتهام (قبل التعديل) قائلًا بأنها «فضيحة»، مضيفًا في حينه «إن الصحافيين لم ينقلا أسرارا أمنية، فالحديث يدور على عمل صحافيّ قام به شاهين وسرحان، هذا يعني أنهما ملزمان بأوامر الرقيب العسكريّ ليس أكثر، ولائحة الاتهام قدمت بالأساس لأن الحديث عن صحافيين فلسطينيين، لو كانا إسرائيليين لما قدمت أصلا لائحة اتهام».

وانتهت قضية شاهين في ٢٠١٠/١/٢٧ بعد أن قبلت المحكمة العليا الاستئناف الذي تقدّمت به هيئة الدفاع وقررت الحكم عليهما بالسجن مع وقف التنفيذ لمدة ٤٥ يومًا وأداء أعمال في خدمة الجمهور، حيث تركز معظم النقاش في المداولات، التي بقيت سرية طبعًا، على مسألة الانصياع لأوامر الرقابة العسكرية وليس على وسيلة الإعلام التي يعمل فيها الصحافيان.

قانونيًا، واضح أن فاينشتاين محدد في «فتواه» ضد عمل الصحافيين العرب في وسائل إعلام مع دول عربية تعتبرها إسرائيل معادية لها. وما يؤكد هذا التقدير، تصريح لشارون لامبرغر، المدير العام لقنوات برامج اللايف ستايل في شركة «عناني تكشورت» المنتجة لبرامج تلفزيونية، حيث صرح مؤخرًا لوسائل الإعلام الإسرائيلية أن الشركة - عناني تكشورت- تجري اتصالات مع جهات رسمية في العراق لفحص «التعاون في المجال الثقافي»، موضحًا أن الشركة تفحص مواقع وأماكن مختلفة في العراق لمقتضيات التصوير في إطار مسلسل «طعام شوارع»، الذي يُبث في قناة السياحة والنزهات.

وعلى الرغم من هذا التقدير تبقى المخاوف قائمة بأن لا يكتفي نتنياهو بالسيطرة على صحيفة «يسرائيل هيوم» (بملكية صديقه شلدون أدلسون) والقناة العاشرة (بسبب ضائقتها المالية) وسلطة البث (الحكومية بطبيعة الحال)، وإنما أن يحاول فرض أجندته أيضًا على الصحافيين العرب. والخوف الأكبر هو أن يقوم الصحافيون العرب باستبطان هذا الترهيب المؤسساتي عبر تفعيل رقابة ذاتيّة!.

(*) إعلامية تعمل في «إعلام- مركز إعلامي للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل»- الناصرة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 - 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»